الطوفان القادم

توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي

الأستاذ الدكتور
عبد علي كاظم المعموري





بسم الـلـه الرحمن الرحيم

الطوُفان القادم

رقـــم التصنيـــــــــف	:	330.122
المؤلف ومن هـــو في حكمه	:	عبد علي المعموري.
عنـــوان الكتـــــــاب	:	الطوفان القادم : توالد الازمات في الاقتصاد الرأسمالي.
رقـــــم الإيـــــداع	:	2011/7/2885
الواصفــــــــــــات	:	الرأسمالية// اقتصاد السوق// الازمات الاقتصادية.
بيــــانــــات الناشـــــر	:	عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-621-0

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2012-1433هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن – عمان – شفا بدران – شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس : 5235594 6 962+
ص.ب . (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن
www.daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com

الطوُفان القادم

توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي

تأليف

الأستاذ الدكتور

عبد علي كاظم المعموري

أستاذ الاقتصاد السياسي- جامعة النهرين



الإهـداء

إلى . . . .

. . . من حملوا قضيتهم

. . . كما حملها إمامهم

. . . صدقاً وجهاداً وشهادة

. . . . محتسبين عند اللـه

. . . لم ينثنوا أو يداهنوا

ولم يغتروا بزهو الدنيا ومحاسنها

المحتويات

المقدمة

حدوث الأزمات الاقتصادية ليست بجديدة على تاريخ الإنسانية على الرغم من كثرة ترددها في التاريخ الحديث والمعاصر، ومع كل أقبالة لها فأنها نذير شؤم وخوف، مجاعة وفاقة وعوز، إفلاس وعجز وتدمير، وانهيار لقوى الإنتاج، هذا التردد له مسبباته الضاغطة على طبيعة التنظيم الاقتصادي المعتمد في الحياة الاقتصادية، كما أن طبيعة هذه الأزمات تاريخياً تطورت وتشكلت على وفق معطيات التطور الاقتصادي، ولكنها بشكل عام لم تكن منقطعة عن جذورٍ تاريخية سواء على نطاق المجتمعات أم على نطاق الفكر والتنظير، وصولاً الى الأديان والكتب السماوية.

فعلى الرغم من أن واقع الحياة الاقتصادية عند ظهور الإسلام في الجزيرة والفكر السائد آنذاك، لم يكونا مهيأين تماماً، لأدراك وفهم النص القرآني المنزل، ومع قدرة هذا النص في أن يظل غضاً طرياً يتعامل مع متغيرات العصر، لأن القرآن والإسلام لم يكونا لأناس دون أناسٍ آخرين، أو لعصر دون عصر، كما يصور ذلك الإمام الحسن العسكري(عليه السلام)، وما يلفت النظر ويستحق التوقف عنده بإمعان هو قوة وقصدية النص القرآني في توصيف مراحل الدورة، التي جرى توصيفها وضعياً في القرن العشرين.

فقد جاء في القرآن الكريم وفي سورة يوسف الآية (46) (يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلي أرجع الى الناس لعلهم يعلمون)، ويتبين من النص وجود مرحلتين من الدورة الاقتصادية هما الانتعاش(الازدهار) والكساد(الركود)، كما هو وارد في محكم كتابه الكريم (قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون)، وينذر الصديق (يوسف) في تفسيره للرؤيا آنذاك من وقوع المجتمع في براثن أزمة اقتصادية خانقه، ليشدد على التهيؤ لمواجهتها، من خلال تحليل اعتماد

سياسة اقتصادية مقننه، للحفاظ على الخزين المتولد عن مرحلة الانتعاش، وبجانب ذلك تماماً يـأتي الـنص المقـدس ليـوفر توصـيفاً رائعـاً لمـآل المرحلـة الأكـثر تـأثيراً في الـدورة، إلا وهـي مرحلـة قـاع الدورة(Trough)، التي هي في منطق الاقتصاد الحديث، الأصعب والأشـد إيلامـاً نتيجـة مـا يترتـب عليها من نقص حاد في ممكنات الحيـاة والحفـاظ عـلى الـبشر مـن المجاعـة والفاقـة، فقـد جـاء في الآية(48) من سورة يوسف (ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يـأكلن مـا قـدمتم لهـن إلا قلـيلا مـما تحصنون).

ومع مجرى التاريخ وتطور أنماط الإنتاج أخذت الأزمة الاقتصادية إبعاداً مختلفة مـن حيـث الزمن والقطاعات، وما يطفو على سطح الحياة الاقتصادية، وبجانب ذلك أخـذت الحلـول المختلفـة مع طبيعة هذه الأزمات عمقاً ونوعاً.

وعلى وفـق ذلـك فـأن تجـذر الأزمـة الاقتصـادية في الحيـاة الاقتصـادية المعـاصرة، وبخاصـة لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي المتقدم (المراكز)، وبالتالي ارتدادها مثلما يحدث في حالة الزلازل تمتـد في أثارها المدمرة على طول الأرض وعرضها، موقعة أثارها بشـكل غـير متناسـب، تبعـاً لحالـة الحصـانة المعتمدة مسبقاً من سياسات وإجراءات.

إن تطورات الاقتصاد الرأسمالي في سياق الصراع مابين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، واعـتماد المنظومة الرأسمالية لمنهج الليبرالية الجديدة(النيو كلاسيكية الجديدة)، ودفع البلدان النامية دفعـاً إليها مرة تحت الإغراء والمنح والقروض الميسرة، ومرة أخرى تحت سوط المؤسسات الدولية(الهيكـل الثلاثي للرأسمالية- IMF-WB-WTO)، والتـي أريـد منهـا الإسراع في تقـويض وإنهـاء نمـط الإنتـاج المنافس(الاشتراكي) لها، هذه الرؤى والسياسات التي خـدمت الرأسـمالية، بقـدر مـا قدمتـه، إلا أنهـا أضحت بيت الداء المزمن والمستعصي على الإستشفاء، فقد فقدت الرأسمالية فرصـة نجـاح التـدخل الحكومي الذي اتكأت عليه أبان أزمة 1929-1933.

هذه الحكومات لم يعد بمقدورها إعادة التحكم بمجريات الاقتصاد، طالما أن أدارة الاقتصاد العالمي باتت من حق الشركات المتعدية الجنسيات ورأس المال الاحتكاري، بجانب هشاشة التنظيمات المعتمدة واتساع مساحة التفلت والالتفاف، فظهرت مؤسسات مالية وهمية خارج المنظومة المصرفية، أضحى تطورها واتساعها دالة في رفع الدولة عن متابعة عمل وكفاءة وسائل الضبط الاقتصادي.

لهذا فأن الطوفان القادم المتوقع نتيجة توالد الأزمات الاقتصادية المستقبلية في ظل الإجراءات التسكينية أو التلطيفية المعتمدة، للخروج من الأزمة الحالية وتأخر خروج الاقتصادات الرأسمالية والاقتصاد الأمريكي نقطة انطلاق الأزمة، يعبر أفضل تعبير عن أن عمق الأزمة كان كبيراً بجانب عدم فاعلية الإجراءات المتخذة نظراً لطبيعة سلوك رأس المال في صورته الحالية، والذي بدا يسلك سلوك الفايروس في سرعة تكيفه مع العلاجات، طالما هو قادر على أن يكور نفسه للتخلص من آثارها.

ومن هذا الفهم نرى أن الأزمة القادمة وهي قريبة جداً ومنظورة، من أنها ستكون أزمة كبرى لابد من أن تطيح بالفكر الرأسمالي وتجبره على أحداث تعديلات ربما تتناقض مع الأسس التي عمل في ظلها لأكثر من ثلاثة عقود، ويستدعي الدولة كطبيب إسعاف لإنقاذها، ولكن بعملية جراحية كبرى، يترتب عليها أن تفتح الطريق إزاء مراجعة شاملة للرأسمالية، وهنا من الممكن أن تكون الرأسمالية بصورتها الحالية قد إستهلكت مرحلتها التاريخية، أو ربما أن هذه الأزمة قد تكون نقطة سقوطها في ثقلها الأساس تقع على مركز المنظومة الرأسمالية وحاملة لواءها تبعاً لأسباب عدة منها تراجع قدرة الاقتصاد الأمريكي وشيخوخته، وفقدان الثقة بالدولار كعملة تسويات دولية، بجانب عبء الهيمنة الأمريكية وبخاصة في شق الأنفاق العسكري المترتب على امتدادها الأخطبوطي في العالم.

في هذه المحطة من محطات التأليف المتخصص في واحدة من أكثر الموضوعات تخصصاً في علم الاقتصاد، حاولت أن اطل على الاقتصاد من بوابة

السياسية، فكلاهما مؤثر في الأخر، يتبادلان الأدوار، وكأنهما طرفي مقص كل منهما يحتـاج الى الأخـر. لذلك فقد يجد القارئ الكريم مسـاحة ليسـت بالقليلـة للموضـوعات السياسـية، إلا أنهـا لا تخـرج مطلقاً عن كنف الاقتصاد.

هذا الجهد الذي أردناه أن يكمل ما نشر عن موضوعة الأزمة الاقتصـادية العالميـة بمظهرهـا المالي، أو أنه يحمل بين ثناياه مدخلاً مختلفـاً، بالقـدر الـذي وُفقنـا إليـه، ولا نـزعم أننـا قـد غطينـا بقراءاتنا للازمة كامل لوحتها، بل لعلنا اجتهدنا، أيما اجتهاد.

في خواتيم هذا التقديم، أجد نفسي مـديناً لأصـدقائي وإخـوتي الأكـاديميين وطلبـة الدراسـات العليا في قسم العلاقات الاقتصادية الدوليـة- جامعـة النهـرين، عـلى تحفيـزهم لي للكتابـة في هـذا الموضوع، واخص بالذكر الأخ الدكتور كامل حسون القيم – أستاذ الأعلام والاتصال في جامعـة بابـل، في حواراته المعمقة حول موضوعات الكتاب، فهم بحق قاب قوسين أو أدنى من هذا الجهد العلمي.

والشكر العميم لعائلتي التـي أمـدتني بعوامـل البحـث والتـأليف، زوجتـي وبنـاتي الأربعـة (غفران- وديان- بان- زينب) وولدي(سلوان)، فلهم محبتي الكبيرة.

المؤلف

العراق- بابل-2010

الجزء الأول

الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية

إن الاقتصاد السياسي هو تحضير الجهاز الفكري الذي تم تبلوره على وقع الإحداث التاريخية كون الفكر هو انعكاس لوقائع حقيقية تمت في مراحل زمنية موصوفة، واستدعاء هذا الموروث الفكري للظاهرة والذي انتظم من خلال جهود الباحثين في محاولة فك رموز وتلابيب الحالة، هي محاولة سياحة فيه، واستخدامه في الفهم الواسع المفتوح للتاريخ، كيما يتم التأمل فيها، بغية الاستفادة منها، أو جمع أطراف الظاهرة لإعادة تحليلها تفسيرها، معتقدين أن جُل الماضي هو موجود في الحاضر، وأن الحاضر سيكون مساهماً في رسم المستقبل، وبالتالي يمكن لنا أن نستدل على ملامح تشكل الأزمة الاقتصادية في المستقبل.

لم تعد الأزمات الدورية مجرد اختلالات طارئة في سياق الفعل الاقتصادي سببه عدم كفاية أدوات التضبيط الاقتصادي، لتطال اقتصاد رأسمالي معين بات يشكل محيطاً لنواة المنظومة، كما هو الحال في الاقتصاد الفرنسي أو الألماني، بل أن خطورة الأزمة الحالية أنها ضربت بعنف غير متوقع اكبر اقتصاد في العالم والاقتصاد القائد للمنظومة الرأسمالية، وارتدادات هذه الأزمة وصلت إلى اضعف أو اصغر الاقتصادات في العالم، بحيث لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد بمنأى عن الإصابة بأعراضها، طالما أن هناك تشابكات كبيرة في أطار الاقتصاد العالمي، وهو ما يساند سرعة انتقال آثار الأزمة.

وعلى الرغم من الاعتراف المستمر بأن الاقتصاد الرأسمالي مجبول على خلق الأجواء الموائمة لظهور الأزمات بشكل مستمر، إلا أن المحاولات لم تنقطع يوماً عن التفكير في التخفيف من آثار الأزمة وتلطيفها، فقد فتحت أزمة الكساد العظيم 1929-1933، شهية التنظير للازمات الدورية، إلا أن كل النظريات التي حاولت تفسير الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها لم تنجح في كبح جماحها، بل أن

من الملاحظ في مسببات الأزمات الدورية أنها لم تعد متماثلة كما أنها لا تنطلق مـن قطـاع محـدد، بل أنها تبدأ بهيئة فقاعة من قطاع معين لتضرب الاقتصاد بأكمله، أي أن نقطة سقوط الأزمة تنتهي بالقطاع العيني(الحقيقي) وهو ما ينعكس بهيئة تراجع في الإنتاج.

إن الأزمة التي تضرب الاقتصاد الأمريكي حالياً هي أزمـة متوقـع أشـار إلى احتماليـة وقوعهـا الكثير من الكتاب والباحثين الأمريكيين بناء عـلى أداء الاقتصـاد الأمـريكي، وهـي ثمـن للإمبراطوريـة، ونُذر للشيخوخة والتدهور، فانعكاس الأزمة كان كبيراً، بحيث طال هذا التشكيك بالفكر الاقتصـادي الذي اضعف دور التدخلي الحكومي، الذي عاش في كنفـه الاقتصـاد الأمـريكي لـثلاث عقـود لاحقـة للحرب العالمية الثانية، والتي سميت (الثلاثون الرائعة) للنمو الاقتصادي.

لقد كشفت الأزمة الحالية عن وهن وعدم انضباط للأدوات الاقتصادية، وهي نتيجـة لحالـة التماهل وغض الطرف عن الفساد والتزوير في أداء الشركات، وأضعفت بلا شك مـن قـدرة الولايـات المتحدة من السير في مشروعها الإمبراطوري إلى أمام، كما كانت تريد له أن يكون، كـما أنهـا أجـبرت الإدارة الأمريكية إلى العودة إلى الاحتماء بالدول الحليفة (الأوربية وغيرها)، لإسـناد الـدور الأمـريكي والتخفيف عن كاهل اقتصاده المترنح في أطار توزيع الكلف المسببة للأزمة.

وبالتالي اضعف من إمكانية تسويق الأنموذج الرأسمالي كنظام يعد نهاية التاريخ ومبتغى البشرية، على الرغم مـن قـدرة هـذا النظـام عـلى التكيـف والتصـحيح، وهنـا وضـع مؤسسـات ومرتكزات هذا النظام في حرج كبير لتسويق أفكارها والياتهـا، ولـذلك نلحـظ خفـوت في الـدفع باتجاه التحرير الكامل للاقتصادات وتقزيم دور الدولة ومنع تدخلها والاندماج بقـوة متسـارعة في الاقتصاد العالمي، على أساس أن التأخر في ركـوب قطـار الانـدماج سـيحمل معـه كلفـة وثمـن التأخر، إذ جاءت الأزمة بنتائج عصفت بهذه الأطروحات فقد اتضح أن البلدان التي كانـت اقـل اندماجاً بالاقتصاد العالمي كانت من اقل البلدان التي تحملت أثارها، وعليه فقد أفصحت هـذه

عن علاقة طردية بين سعة الاندماج وحجم التكاليف المدفوعة بسب ذلكم الانـدماج وبخاصـة غـير المحسوب منه، وهو ما يجعل البلدان الطرفية في النظام الاقتصادي أن ترتكـز عـلى معطـى حقيقـي للتأني والتحسب في الانفتاح والاندماج.

وقد كشفت كل اجتماعـات مجموعـة العشريـن أو مجموعـة الـثماني عـن التشـبث الكبـير لأمريكا وأخواتها، إلى حد التهديد بضرورة الفتح المتزايد للأسواق، وعدم وضـع قيـود حمائيـة اتجـاه انسيابية التجارة الدولية، وهي بهذا تحاول نقل جزء من تكلفة الأزمة/حل الأزمة عبر آليـة التجـارة الخارجية كونها وصفة معالجة مجربة أثبتت كفاءتها على مر التاريخ، وهي أداة مجربة أيضـاً لنـزح الفائض الاقتصادي من الأطراف إلى المراكز وتوسيع مساحة فعل أدوات الإستغلال الرأسمالية.

لهذا كله فأن الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأخرى، وعلى الرغم من كل أجراءتها التي سميت جرعات الدعم ومعالجة العجز، والتي تماثل في حقيقـة الأمـر إجـراءات التـأميم، لـن يكـون بمقدورها أن تعبر إلى الضفة الأخرى من دون تكاليف.

لم يعد ممكناً أن يتجنب أي اقتصاد في العالم التأثر بتفاعلات الاقتصاد العالمي المتسارع نحـو الاندماج والترابط بقوة، سواءً الايجابية منهـا أم السـلبية، طالمـا أزداد تشـابك العلاقـات الاقتصـادية الدولية إلى المستوى الذي أصبح فيه انتقال الآثار المترتبة على أية حالة مجرد ساعات معدودة، وهو الوقت الذي يمكن أن تصل المعلومات إلى المراكز الاقتصادية، ومراكز رأس المال بخاصة، فالحساسـية التي باتت تتسم بها الاقتصادات بعضها لبعض سـواء عـلى الصـعيد الإقليمـي أو العـالمي تعـد جـدُ عالية، وأن التفاؤل أو التشاؤم وما يترتب عليهما من جدولة التوقعات يعد فاعلاً أساساً في مخرجات الفعل اللاحق.

بيد أن القول بمسببات الأزمة وآليات انتقالها، ونمط القـرارات المتخـذة للحـد منها أو محاولة تثبيت آثارها، لا تلغي أبداً أنها أضحت أمراً مفروغاً منه وهـي عـلى الرغم من كل ما يتم حسابه من خفض لانعكاساتها المـدمرة اقتصـادياً- واجتماعيـاً،

إلا أنها لابد أن تستكمل دورة حدوثها، إذ لا يمكن أن يتم إيقاف الأزمة أو التدهور الحاصل بفعلها، بل جل ما يتم فعله هو تلطيف وتخفيف من شدة الآثار التي تتركها، أو ترميم ما يبقى من الأصول التي سحقتها عاصفة الأزمة.

إن جميع منظري الاقتصاد في العالم الرأسمالي يجمعون على أن هذا النظام قد جبل على خلق الأزمات، بل يذهب بعضهم إلى أن النظام الرأسمالي حامل للازمات مثلما تحمل السحب المطر، وفيه سنوات عواصف شديدة، إلا أنها قد تختلف في البدايات والحدثان، فقد تبدأ الأزمة من هذا القطاع أم ذاك، مثلما هو جسد أية دولة فهناك مناطق رخوة، يمكن أن تكون هي مكمن الخطر، كونها لم تكن قد تحسبت لما يمكن أن يحدث عندما تضعف آليات الضبط الاقتصادي، التي يعتمدها كل نظام وبالتالي كل دولة.

ولما كانت آليات التضبيط الذاتي للسوق الرأسمالي، تاريخياً، غير قادرة على التنبؤ بحدود التفلت فيها، وأنها ذاتياً غير قادرة على إدامة الضبط، فأن إمكانات ظهور النقائص في أدائها أو فشلها في إحداث التوازنات المفترضة، فأن من الطبيعي أن تصبح عاجزة تماماً عن أدارة الأزمة، وإيقاف التدهور والتهتك في الأصول الرأسمالية.

وهذا مثلما يحدث في القطاعات غير الحقيقية(المالية مثلاً)، فأنها سرعان ما تطول القطاعات الحقيقية(القطاعات الإنتاجية)، وهنا تصبح أداة هدم ولكن غير خلاق، وهو مكمن الخطورة في الأزمة الاقتصادية، لأنها سوف تسحب هذه الإضرار، بهيئة بطالة وفقر وتهميش، وتردي للأحوال الاجتماعية واتساع دائرة الحرمان في المجتمعات، ناهيك عن الإخلال بمنظومة القيمة الرأسمالية على الأقل بشكلها التقليدي(في دول المراكز)، تبعاً لحجم الأصول وارتفاع أقيامها، والمستندة بالأساس إلى كبر المكون الرأسمالي- التكنولوجي- والعلمي، لهذه الأصول.

إن التهتك في القطاع العيني(الحقيقي) يلقي بظلاله القاتمة على كامل اللوحة الاقتصادية- الاجتماعية للبلدان الرأسمالية المتقدمة، ويتجاوز هذا إلى المكانة

السياسية، إذ من الممكن للأزمة الاقتصادية أن تعمل على كبح الممكنات السياسية للدول، وإجبارها على إعادة أولوياتها بناءاً على ضغط العامل الاقتصادي.

وعليه فالأزمة الحالية التي تضرب الاقتصاد الأمريكي وهو الأكبر عالمياً، فأن هذه الأزمة لم تكن حدثاً تصادفياً غير متوقع، بل هو نتاج أزمات ارتدادية عديدة طالت هذا الاقتصاد على خلفية أوضاعه مذ زمن ليس بالقصير، ولا نبالغ أن قلنا أن جذر هذه الأزمة يعود إلى أكثر من عقدين من الزمن، وهي تأتي في أطار ما يسمى بالأدب الاقتصادي المعني بالأزمات، بدورات كوندراتيف(نسبة إلى الاقتصادي الروسي- كوندراتيف Kondratieff)* ، وعمر هذه الأزمة مابين(50-55) سنة، تتوزع على أطوار عدة، تتخللها أطوار انتعاش وصعود وأطوار أزمات وركود، إلا أنها في النهاية تصل إلى أفق مسدود لا يمكن أن يتم التخلص منها إلا بفتوحات تكنولوجيا، أي ولادة صناعة أو تكنولوجيا جديدة رائدة، تحمل على أكتافها قيادة النمو الاقتصادي والانتعاش المفضي للخروج من الأزمة.

ولهذا نلحظ هناك أطروحات من المؤسسات الفكرية الرأسمالية وهي تبشر بأن حل الأزمة سوف يكون على يد التكنولوجيا الإحيائية.

وتبدو الأزمة الحالية في مظاهرها ذات أبعاد اقتصادية صرف، إلا أننا نقول أن السياسة ما هي إلا اقتصاد مكثف، وعليه فقد تتداخل عوامل عدة، لتهيئ الفرصة المناسبة لظهور أعراض الأزمة، فمن الممكن أن ينظر إلى الأزمة من جوانب مختلفة تبعاً لزاوية نظر الباحث لها، وكأنها هرم له أوجه عدة، إلا أن الجامع لكل هذه الرؤى والتحليلات أن الأزمة تطول وتضرب كل المجالات.

والتحليل البنيوي (الهيكلي) للازمة لابد وأن يطول القصور التراكمي لعوامل التثبيط في الأداء الاقتصادي- السياسي على حد سواء، فلا يمكن أن لأي اقتصاد أن يديم بكفاءة الأنفاق العسكري المتصاعد من دون كلفة تذكر، وكلما جرى ألامعان في ذلك، كلما ازدادت الصعوبة في التصحيح لمسارات الأداء الاقتصادي، وأن إغماض العين عن الظواهر التي تظهر علائم أو نذُر الأزمة، يعد مجانبة للحقيقة

وتنصل عن المسؤولية، فالتأجيل المتعمد في الإفصاح وقبول ظواهر الأزمة، يشكل قيداً إضافياً، من شأنه أن يعظم من التكاليف الاقتصادية والسياسية وحتى المجتمعية.

فالعقلانية المفترضة في كل أداء وبخاصة الاقتصادي منه، تفترض بالحتم، الوقوف عند كل الظاهرات الحادثة في مجرى الحياة الاقتصادية، وهو ما تم إغفاله تماماً، في حالة الأزمة الاقتصادية التي حدثت ابتدأ في الاقتصاد الأمريكي، ومظاهر تموضع هذه الأزمة قد تراكبت على بعضها، لتشكل مزيجاً متداخلاً حد الزيجة المطلقة، في التغذية الخلفية والأمامية لها، بحيث يبدو صعباً أن تفصل عوامل التأثير والتأثر بعضها عن البعض الآخر، كيما يكون ممكناً معالجة أعراضها كلاً على حده، والفشل في التراخي عن إجهاض تكور الأزمة ولملمة أعراضها، قد أضاف بعداً تعقيدياً إزاء الآتيان بحلول ناجعة وناجحة لمعالجتها أو التخفيف من أثارها.

إن الاقتصاد الأمريكي قد أفنى عصر شبابه ونضجه بسرعة، وبانت عليه الشيخوخة المبكرة[1]، إذ كان منتظراً أن يتحمل هذا الاقتصاد التطلعات المفترضة استراتيجياً، لبناء الإمبراطورية الأمريكية، وهي الساعية أخطبوطياً إلى الإمساك بكل ممكنات القوة (الاقتصادية- السياسية- العسكرية...الخ)، في أن تكون (Super Power)، كشرط وحيد وكافٍ لإثبات القدرة الأحقية في سيادة العالم والهيمنة عليه، ولتجعل فعلاً أن القرن الحادي والعشرون قرناً أمريكياً بامتياز، ولكن كما هو معروف أن حصاد البيدر ليس بالضرورة يأتي مطابقاً للحصاد على الورق.

إن سعة التهتك بالمنظومة الدولية على خلفية القطبية المتفردة، واستفحال الدفع السياسي المغذي للتطلعات الما فوق إمبريالية، والتي حملها اليمين المتطرف من أدارة ريغان إلى أدارة بوش الابن، قد حملت في حناياها، شيئاً من الغلواء على حساب الواقعية والعقلانية، لذلك نلحظ طوال السنوات الممتدة من عام 1982 إلى 2008، تصاعد الأنفاق العسكري الأمريكي، وعسكرة غير مسبوقة للعالم، لا يمكن حدوثها إلا في ظل حرب عالمية، وهو ما حمل الاقتصاد الأمريكي أعباء كبيرة، بدا

من غير الممكن أن ينهض بها، في ظل تنافس شديد من القوى التي تتصاعد قدراتها باستمرار.

وأن التوهم بإلقاء مسببات الأزمة على هـذا القطـاع أم ذاك، لا يتـواءم مـع منطـق الأشـياء، فالأزمة كامنة في صلب النظام الرأسمالي وهو على طول تاريخه الممتد، ومنذ تسجيل أول أزمـة عـام 1804، والى الآن عاجز عن خلق منظومة متكاملة لردع الأزمات، وهي تتمترس وراء هـذا القطـاع أو هذه الظاهرة، كونها المكان الأضعف الذي من خلاله يمكنها الولوج إلى مجمـل الاقتصـاد الرأسـمالي، إلا أن هذه القطاعات تظل مضيفات وسطية للازمة، وأن ساكنتها مؤقتاً، ولهذا نلحظ أن أزمة 1929 ظهرت ابتدأ من سوق الأوراق المالية، والأزمة الحالية 2008 ظهرت هي الأخرى من قطاع العقارات.

وتذهب اغلب التحليلات إلى قشـور الأزمـة ولـيس إلى لبهـا، فالأزمـة تظـل تطـال الاقتصـاد الرأسمالي باستمرار ومن دون انقطاع، وهي قد تقصر زمنها أو تنتقل مابين هذا المفصـل الاقتصـادي إلى سواه، تتم معالجتها تارة بالوسائل المالية والأخرى بالنقدية، تـارة تتـدخل الدولـة بقـوة وأحـرى تنسحب، ولكن الثابت في كل ذلك، إن هذا الاقتصاد بآليات العرض والطلب (ميكانزمـات الأسـواق) وبريادية القطاع الخاص، قد فشلت مرات عدة في ضبط إيقـاع الاقتصـادات المنتميـة لهـذا النظـام، وبالتالي العجز عن المعالجة من دون إستدعاء الدولة، بقدرتها كونها السوق الأعظم على حد التعبير الخلدوني، في أن تتحمل فشل وعنف السـوق والغلـو في الاعـتماد عـلى قـرارات الأفـراد والمؤسسـات الخاصة، وهمجية رأس المال الاحتكاري المعولم في استجلاب الأرباح، حتـى وأن تـم ذلـك بوجـه غـير أنساني، ناهيك عن حالة التضليل التي تعتمدها الكثير من الشركات الرأسمالية تجاه حـاملي الأسـهم والسندات، مـما يـؤشر مـن دون أي لـبس أن الترتيبـات المعتمـدة تجـاه الأنشـطة الماليـة في الـدول الرأسمالية بما فيها قلعة الرأسمالية(أمريكا)، غير شفافة وتضـليلية ومنفلتـة، وتـدفع شـعوب العـالم فاتورة هذا الانحلال المؤسساتي في دولة المؤسسات.

إن التحلل الذي أقدمت عليه أمريكا عام 1971، من شروط وضوابط الدولار كعملة تسويات دولية وفقاً لاتفاقية بريتون وودز، كان يحمل في طياته خطورة كبيرة على الاقتصاد العالمي، إذ وفرت أمريكا لنفسها أمكانية أضافية في خفض الأعباء الاقتصادية، وهو تجاوز حتى على الفلسفة الاقتصادية التي تحملها المدرسة النقودية، مدرسة اليمين المتطرف، والمؤسسات المشايعة لها.

إذ كشفت الأزمة الأخيرة عن ضخ مئات التريليونات من الدولارات الأمريكية، في الأسواق المختلفة تجاوزاً على الثوابت الاقتصادية، فالكتلة النقدية (الدولارية) بمقدورها أن تغرق العالم بعشرات الأزمات الاقتصادية، فهذه الكتلة هي اكبر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم بعشرات المرات، واكبر من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بمئات المرات، وهو يبتعد عن الناتج الحقيقي وغير مرتبط به، مما يؤشر أن الرأسمالية قد انتقلت إلى طور جديد، يتمثل باستخدام رأس المال لاستدامة النمو، وأنه مصدر خلق الثروة.

هذا يمثل موقفاً ورؤية ارتدادية، فقد تطور الفكر الاقتصادي لينتقل من عد التجارة مصدراً للثروة إلى عند الرأسماليين الأوائل، إلى أن الإنتاج على يد الكلاسيكيين الأوائل (أدم سميث- ديفيد ريكاردو)، هو المصدر الحقيقي لخلق الثروة، وهو ما مثل تقدماً إلى أمام، وهذا هو الفهم الذي ساند توجهات الرأسمالية الصناعية في بواكير نشأتها ونضجها، ولكن تطورات نمط الإنتاج الرأسمالي في الانتقال إلى طور أكثر قدرة على نزح الفائض الاقتصادي من الأطراف إلى المراكز، بالاستفادة من تباين القيم، والمتأتي من سيادة قانونين للقيمة في الحياة الاقتصادية المعاصرة، قد يسر ما يسمى (بآميلة الاقتصاد العالمي)، وبذلك خرجت حركة رأس المال والتحكم فيها من الحكومات/الدول إلى الشركات، وهو ما يعد واحداً من مسببات الأزمة الحالية، ومن الممكن أن يكون كذلك لأزمات قابلة.

إن الاقتصاد السياسي للازمة الحالية، لا يمكن له أن يعطي تحليلاً موضوعياً ورصيناً، من دون أن يذهب إلى تحليل الأبنية الحقيقية لظاهرة الاعتياش الطفيلي

للاقتصاد الأمريكي بخاصة والرأسمالي عامة، على حساب المجتمعات الأخرى، فالاستهلاك الواسع وحال الرفاهية التي تعدها أمريكا حقاً مكتسباً لها، كون عملتها هي العملة الدولية، تتم على حساب إفقار مجتمعات أخرى، وأن حالة إدامة أنماط الاستهلاك المنفلت في مجتمعها، لا تتم من دون استخدام عنصر القوة والسلطنة.

فالتضخيم المبالغ فيه للسيولة الدولارية في الحياة الاقتصادية العالمية، يتم من دون أية تبعات على الاقتصاد والحكومة الأمريكية، وهو سلوك إمبراطوري، يفند قدرة هذا البلد على قيادة العالم من دون كلف اقتصادية واجتماعية تطال ملايين البشر.

وعليه فأن هذه الأزمة لن تكون الأخيرة، وستلحقها أزمات أخرى، وفي كل أزمة هناك أعداد كبيرة من البشر تكون مستعدة لدفع تكاليف جشع رأس المال، ولا يمكن أيضاً أن نقول بانهيار النظام الرأسمالي، لأن هذا النظام لم يستهلك مرحلته التاريخية بعد، ولكنه سيظل ينوء تحت وطأة أزماته البنيوية الضاربة في جذوره.

وتبعاً لذلك فأن أعمام الفقر(الفقر المعمم) سيظل يتسع باستمرار، ملقياً بملايين من الشعوب النامية الفقيرة خارج حركة التاريخ.

لقد جرى السعي الحثيث من قبل المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية على دفع الاقتصاد بعيداً عن أبعاده الاجتماعية والسياسية وانتزعت مقولة الاقتصاد السياسي، ليتم بعدها إغراق علم الاقتصاد بالرياضيات وهو ما لا يمثل إبداعاً حديثاً، إذ ترجع نشأة إغراق الاقتصاد بالتكميم حتى مثل منهجاً رائجاً في الأوساط الأكاديمية الاقتصادية المعاصرة، إلى والراس(Walras) في القرن التاسع عشر، وتعد جوان روبنسون أن والراس يستخدم الحذلقة في الرياضيات لإثبات أطروحاته في أطار التوازن، وهي موضع تشكيك مستفيداً من خبرته في مجال الميكانيك وإدخال التوازن الميكانيكي على الاقتصاد.

الجزء الثاني
تناقضات الفكر الرأسمالي من الكلاسيكية
إلى النيوكلاسيكية

من سياق بناء الجهاز الفكري والمفاهيمي للرأسمالية في تعدد مراحلها وتطور أنماط أنتاجها، أنها أدخلت نفسها في تناقضات فكرية عدة على مر تاريخ بناء هذا الفكر، بل لا نغالي إذا قلنا أن هذا الفكر قد أصابه الوهن في مفترقات تاريخية عديدة، واعتمد في مراحل مختلفة على أدوات تبدو غير ذات أبعاد كلية، ولكنه حاول أن يضفي عليها، طابع التحقق والعمومية ودفعها دفعاً لكي تأخذ الجبرية أو الحتمية، في حين يشيح الواقع بظواهر لا تجد الروابط الحقيقية لها في منظومة هذا الفكر، فتارة يجري تسطيح هذه الظواهر على وفق تسويغ في جله يعد ذرائعياً للتخلص من مكامن أو فجوات غياب الرؤية الواضحة تجاه سطوع هكذا ظواهر في الحياة الاقتصادية، فيما نلحظ أن حالة التوفيق والالتفاف لأحداث اعوجاجات مقصودة بطريقة الالتواءات كيما يتم إسقاط هذا على ذاك، والخروج بتسويفات تبدو غير عقلانية، هي الملاذ الأخير لغياب الحلول أو تخلف الفكر الرأسمالي عن أيجاد مفاتيح ممكنة لتجاوز إنغلاق الأفق بوجه الآليات الرأسمالية التقليدية والمحدثة.

أولاً- فكر النشأة والتوسع الرأسمالي:

من المعروف أن نشأة النظام الرأسمالي تمثلت بمجموعة العمليات التاريخية التي أفضت إلى سيادة اقتصاد السوق، وسيطرة الإنتاج الصناعي في مرحلة اكتمال ونضج نمط إنتاجه، وفيه غدت قوة العمل بضاعة[1]، وتقسيم العمل الاجتماعي نقطة انطلاقه وتطوره.

وبجانب ذلك فإن ظهور الأفكار الاقتصادية الرأسمالية لم يكـن اعتباطـاً، وإنما كانـت هنـاك عوامل كثيرة حتمت ظهوره، رداً على ما كان سائداً آنذاك من أفكار لم تعد تساير التطور الـذي طـرأ على المجتمعات الأوربية، وأبرزها الاستكشـافات الجغرافيـة التـي عـدها آدم سـمث أكـبر الأحـداث المسجلة في تأريخ البشرية.

إن الفكر الرأسمالي في مرحلته الوليـدة كـان مرتكـزاً ومتزامنـاً مـع عصر التنـوير الـذي يعـد (نسقاً) في نظام الفكر الأوربي العام، وبحسب تقسيمات الفيلسوف الفرنسي المعاصر ميشـيل فوكـو، فإن التنوير الأوربي تشكل في إطار العصر الكلاسيكي الذي يقع بين عصر النهضة الذي بـدأ في القـرن السـادس عشر، هـذه العصـور(المراحـل) التاريخيـة تمثـل الإيقاعـات الكـبرى في المنظومـة الفكريـة الأوربية، التي تمت دون أن تحدث فيها(إنقطاعات معرفية)[2] على حد الزعم السائد.

ما يلاحظ أن صعود الإبداع المعرفي والفلسفة الذي جاء بـه فلاسـفة عصر التنـوير والنهضـة، من مثل (فولتير- مونتسكيو- سان سيمون- غوته- وغيرهم) كان يصدر عن فعل أيمـاني كـوني، عـلى الرغم من إدراكهم للفروق بين المجتمعـات، إلا أن انـتماءهم الإنسـاني ظـل هاجسـاً رئيسـاً للمنـتج الفكري.

هذه الفلسفة كانت معيناً مهماً للفكر الإنساني، إذ أعلنـت عـن سـمات العدالـة والحريـات وجوهر القوانين ومثالية الأشياء، فأضحى الإنسان كائناً بيئوياً كونيـاً في آن واحـد معـاً، مشـدوداً إلى تراثه وخصوصياته من جهة، محاولاً الرحيل إلى البشرية جمعاء فهو مشدود مـن جهـة لخصوصـيته ولكونيته من جهة أخرى.

تؤكد معظم الدراسات إلى أن الرأسمالية مذ نشوئها كنمط إنتاج مكتمل، كانـت عالميـة، وفي أبعادها الأساسية هي بالضرورة أيديولوجية ذات بعد اقتصـادي مهـيمن، مقدمـةً نتاجهـا في الفكـر والنظريـة الاقتصـادية عـلى أنـه خطـاب يتمتـع بدرجـة عاليـة مـن التجريـد والاسـتقلالية، إلا أن أيديولوجية الرأسمالية لا تختزل في هذه السمة الرئيسة[3].

إن مواريث وتجارب وعناصر وفعاليات الرأسمالية الحافلة محلياً ودولياً تميط اللثام عن الوجه الآخر لها، وتفضح التناقضات التي يتسم بها سلوك وآليات الرأسمالية في جميع مراحل تطورها، وصولاً إلى نظريتها الاقتصادية التي تحاول إضفاء الموضوعية والحيادية لها، وهو جعلها تتخبط هي الأخرى في التذبذب بين موقفين[4]:

الأول: محاولتها أن تكتسي طابعاً تجريدياً متحرراً من الأبعاد الأيديولوجية، وعد الاقتصاد محكوماً بقوانين اقتصادية صرف، عبر اختراع سلسلة من التوازنات خاضعة لمعاييرها تحت زعم أن هذا يحدث تلقائياً، كنتاج لفعل ميكانزم الأسواق المضبطة (Antiregulatory).

الثاني: ميل الفكر والنظرية إلى أن تخدما المرحلة التاريخية، وتلهم الدولة الرأسمالية التي تشغل مركز المنظومة ممارسات فعالة لتأطير أفعالها، وتدعم موقفها في اعتماد السياسات التي من شأنها تيسير الهيمنة والسيطرة على العالم.

على وفق ذلك يكتسي الفكر الاقتصادي الرأسمالي طابعاً اقتصادياً، هو نتاج حاجة موضوعية جوهرية خاصة بهذا النظام، فالرأسمالية لا تكون إلا أذا توافر هذا الشرط، مما ينتج عنه انقلاب العلاقة بين مجال السياسة ومجال الاقتصاد لصالح الأخير، نظراً لاختلاف هذا النظام عن النظم السابقة له، مما يسمح لقوانين الاقتصاد كيما تصبح حاكمة في إعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي في شموليته.

فقد اكتسبت الفلسفة الرأسمالية صيرورتها المتكاملة، وتحقق لها التطابق المنشود بين الخطاب الداعم لتطورها، ومنطق علم الاقتصاد الذي أنشأته وأضفت عليه طابع الحتمية المزعومة، لم يكتمل ألا بعد الثورة الصناعية، على الرغم من حدوث تطابق وتناقض في المرحلة الانتقالية مابين الإقطاع (نمط أنتاجي) والرأسمالية (كنمط أنتاج نوعي متقدم ومهيمن ومصفي للأنماط السابقة له).

بيد أن تحديد فجر النظام الرأسمالي لا يرتبط بظهور التجارة والعلاقات السلعية – النقدية، بل عندما حدثت تغييرات في نمط الإنتاج من دون إنكار الدور

الذي أدته الماركنتيلية (Mercantilism)، في إرساء دعائم ظهور الرأسمالية من خلال انجازها للتراكم الأولي لرأسمال النقدي، عبر الربا والتجارة، والذي منعه الدستور الإقطاعي من التحول إلى رأسمال صناعي، في ظل طبيعة التنظيم الحرفي (نظام الطوائف) في المدن.

لهذا كان لزاماً إزاحة معوقات السير لمسألة التراكم، هذا الأخير أدى في الاقتصاد السياسي الدور ذاته الذي أدته الخطيئة الأصلية في اللاهوت(الثيولوجيا).

فاكتشاف الذهب والفضة في أمريكا واستئصال واستعباد وقبر السكان الأصليين في مناجمهم، ونهب جزر الهند الشرقية وتحول أفريقيا إلى مصيدة لصيد السود التجاري من أجل إقامة التجارة المثلثة ما بين أوربا- أفريقيا-أمريكا، تمثل جميعها استخداماً عنيفاً لممكنات القوة والسيطرة.

وهو ما عبر عنه كارل ماركس (K-Marx) العنف أنه مولد التأريخ، وعلى الرغم من عدم القناعة بالارتكاز عليه بصورة مطلقة لتفسير صيرورة أحداث التراكم رغم أهميته(فحقيقة أن الرأسمالية كانت عدوانية بعنف منذ البداية لا يفسر بذاته انتشار الرأسمالية)[5].

في حين ساهم تذليل الأشكال الطبيعية وتوسيع السوق الداخلية وظروف تجزئة أوربا وصعود الدولة القومية بفضل معاهدة وستفاليا (Westphalia)عام 1648، شكلت بمجملها تفاعلات داخلية خدمت الرأسمالية، وساندت ظهورها ودفعت نمط أنتاجها نحو التكامل والنضج.

فمثلما وفرت المرحلة التجارية شرط التكديح (البلترة-Proletarilization) أي تحويل الفلاحين الصغار إلى عمال مأجورين، وتحديد الأجر للعمال بالنفقات اللازمة لإطعام الفرد البالغ عند وليم بتي(W-petty)، آو تحديده بأجر الكفاف كما دعا ترجو(Turgot). هي جميعاً تقع في إطار إتكاء الرأسمالية الوليدة على معطيات الاستقواء والحماية، سواء من قبل المؤسسة السياسية أم من الدولة، التي عملت بجد

لدعم رأسماليتها في أطار تنافس الرأسماليات الأوربية، على التحضير لفرض هيمنتها في العالم غير الأوربي.

ووفر الفكر الاقتصادي الفيزوقراطي(الطبيعي) الفرصة اللازمة للرأسمالية عبر التنظير الفيزوقراطي للضريبة الواحدة على ملاك الأرض، مما سهل على الرأسمالية فرصة إزاحة الإقطاع من أمام الرأسماليين، مما أتاح تعزيز التراكم لرأس المال النقدي الذي شكل مكانة هامة في المنظومة الفكرية للاقتصاد السياسي للرأسمالية يتم من خلاله ليس فقط تجديد الإنتاج البسيط، بل أيضاً عملية تجديد الإنتاج الموسع للعلاقات الاجتماعية.

لذلك نلحظ أن المنطق الاقتصادي للرأسمالية منذ ظهورها التاريخي يستند إلى تعظيم التراكم من خلال نزعة الجشع والرغبة اللامتناهية في الإثراء(كدسوا... كدسوا، تلك هي وصية موسى والأنبياء)[6].

ثانياً- الفكر الاقتصادي للتوسع الرأسمالي:

جل التراكم المتحقق في البلدان الأوربية جاء من مصادر خارجية، وعن طريق النهب المنظم لدول العالم الثالث (البلدان المستعمرة)، أو عن طريق التبادل التجاري غير المتكافئ، بيد أن التراكم يصبح مستحيلاً في جميع نقاط النظام بدون الأجواء غير الرأسمالية (الأنماط السابقة للرأسمالية)، فقوة العمل والموارد الطبيعية تقع في مدار الإنتاج غير الرأسمالي الذي هو المحيط التاريخي للتراكم[7]، وارتكازاً على ذلك لابد لرأس المال من الانطلاق إلى الخارج للحصول على السيطرة في تلكم المجتمعات مستخدماً أقسى التدابير.

لهذا فالفكر الرأسمالي التجاري الذي طبع تلكم المرحلة أستلزمته حاجات رأس المال التجاري، التي عبر عنها أحياناً بطرق غير مشروعة، فليس من الدهشة بمكان أن يلبس التجاريون آراءهم رداء سياسياً، وتطلعوا بفضل ذلك للدولة كيما تطبق نظرياتهم، فكان تأييدهم لقيام سلطة مركزية قوية تحميهم من دعاوى المنافسة

وبخاصة في الخارج متفقاً هذا تماماً، في أن التغير في البناء الفوقي يأتي كاستجابة لضرورات البناء التحتي.

بناء على ذلك فقد سادت موجة الدولة القومية كتعبير عن مصالح الطبقة التجارية، هذه الدولة كانت متلهفة لتحطيم كل من إصطفائية المجتمع الإقطاعي، وعالمية السلطة الروحية للكنيسة.

تحت لواء المصالح القومية جرى تبرير سلوكيات الرأسماليين ودولتهم الطبقية في قهر المجتمعات الأخرى، فالوظيفة الرئيسة لنمط الإنتاج الرأسمالي تختلف تاريخياً، إلا أن الثابت فيها هو السوق، فالرأسمالية تساوي أسواقاً عالمية منذ نشوئها، ولانجاز هذا ظل خطاب الرأسمالية باستمرار يستدعي الاتجاه الفطري في الرأسمالية نحو توسيع الأسواق، مستهدفاً تنمية الثروة الوطنية.

في ظل هذا حدث لأول مره زيجة مطلقة مابين رأس المال المالي والتجاري في أطار قانوني وسياسي جرى تهيئته لخدمة الرأسمالية الصاعدة والذي ترتب عليه امتلاك القوة الاقتصادية، مع المساندة من فلسفة الحرية الاقتصادية.

جرى الاستناد على قوة إضافية ذات طابع سياسي التي هي الدولة (كأداة للقهر)، ولممارسة العنف شرعياً من أجل أدارة الصراع داخلياً وخارجياً، (ففي الداخل تم القضاء على بقايا الإقطاع وتوفير الحماية القانونية للملكية الخاصة، وتأمين إدارة الصراع مع الرأسماليات التجارية الأخرى وتأمين الأسواق الخارجية)[8].

إن ظاهرة الميل الشره للتوسع العالمي للرأسمالية، لم تكن مغامرة غير محسوبة أو محض صدفة، فالتراكم الذاتي أي بدون توسع خارجي للنظام الرأسمالي ممكن نظرياً، إذا كان الأجر الفعلي بقدر محسوب يمكن من خلاله خلق طلب مساو للعرض.

ولكن الاتجاه العام للنظام بدأ من رواد المدرستين التجارية (Hume, Cantillon, Petty)، وكذلك الكلاسيكية (Ricardo, Simth)، هو الإحتفاظ بمستوى

الأجر الفعلي(أجر الكفاف)، الذي لا يرتفع إلا على وفق حالة الصراع بين العمال والمنتجين (وهذا لم يحدث ألا في نهايات القرن التاسع عشر)، إما عندما لا يرتفع الأجر الضروري بالقدر اللازم، فأن التراكم يتطلب تعويض ذلك توسعاً دائماً وخارجياً للسوق.

لذلك تكمن أسس التوسعية الإجبارية لنمط الإنتاج الرأسمالي لتحقيق مسألتين هامتين هما:

الأولى: تبلور شروط التقسيم الدولي للعمل وبموجبه أصبح العالم خاضعاً لشبكة من العلاقات التجارية والاقتصادية، وسط مناخ عام إتسقت فيه بلدان تجمعها خصوصيات معينة لتكون قطاعاً تصديرياً للمواد المعدنية والزراعية، لرفد اقتصادات البلدان الرأسمالية بمستلزمات أنتاجها، وهكذا استقرت هذه الأوضاع إلى الآن.

الثانية: أفرزت علاقات اللاتكافؤ بين البلدان الأوربية(المركز) والمستعمرات (الأطراف)، إن أضحت القوى الاجتماعية في النظام الرأسمالي تتحكم في عملية التراكم داخلياً، وعملت على إخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات خدمة هذه العملية.

ولهذا ظلت البلدان الرأسمالية المتقدمة، حريصة على أن يبقى موضوع خلق التراكم الرأسمالي فيها مفتوح النهايات لغرض إجتراح الوسائل والآليات المناسبة لكل مرحلة تاريخية محددة لنزح الفائض الاقتصادي من الأطراف إلى المراكز وعلى وفق حاجات هذه الأخيرة، من دون عقبات كأداء تعرقل انسيابية ذلك، فيما وضعت موضوعة أحداث التركيم في الأطراف تحت نظرها، بغية أعاقته متى ما كان ذلك لازماً لضمان مصالح الرأسمالية العالمية وأطرافها.

هذا بينما في البلدان الطرفية ليست عملية التراكم ألا ناتجاً مطعماً على التراكم في المركز، فهي بهذا المعنى عملية تراكم تابع[9].

مثلما عملت الأوضاع على تبلـور الرأسـمالية في مراحلهـا الأولى مؤديـة إلى تـراكم رأس المـال الأولي، مستندةً إلى الدولة القومية ومنظومـة العلاقـات الداخليـة والخارجيـة في دفـع مسـار النمـو والتراكم، فأن هذه الممكنات قد استنفدت مرحلتها التاريخية ليبدأ التنظير يهيئ لمرحلة جديدة من التطور.

فكانت الثورة الصناعية التي انطلقت من انكلترا لتؤرخ تقدماً أكثر في تطورات قوى الإنتـاج، وما يترتب عليها من تعاظم لنزوح الفائض الاقتصادي إلى البلدان الأوربية لصالح أحداث الـتراكمات المرغوبة، لتكتسي جميع المظاهر طابعاً سلعياً بدأ من الإنتاج الاجتماعي مروراً بقوة العمـل وانتهـاء بوسائل الإنتاج.

ثالثاً- النظرية الاقتصادية للتوسع الرأسمالي:

اتخذت النظرية الاقتصادية تعبيراتها الأولى بالإرتكـاز عـلى إشـاعة خطـاب الرضـا عـن فعـل السوق (آلية الأسعار– Price Mechanism)دون تحفظ متخذة مـن(الاقتصـادوية) المفرطـة ديانـة حقيقة للمجتمع الرأسمالي، دافعة بقوة لإكساء ذلك بفلسفة الفردانية والحرية مدعية أن المصـلحة الفردية هي محرك النشاط الإنساني، ولا تتقاطع مع مصلحة المجتمع، بل هي تعزيـز لهـا عـلى حـد تعبير أب الاقتصاد الرأسمالي آدم سمث (عندما يعمل المرء لنفسه فإنه غالباً ما يخدم المجتمع أكـثر مما لو عمل من أجل المصلحة العامة)[10].

حتى تستكمل النظرية الاقتصادية جوانبها في الدفاع عن كنه النظام الاقتصادي- الاجتماعي الرأسمالي فقد تناولت بالتحليل موضوعة القيمة التي تعـد الـركن الأسـاس لمنظومـة التوزيـع في أي نظام اقتصادي.

آباء النظام الاقتصـادي الرأسـمالي لم يسـتطيعوا فـك لغـز القيمـة ووقعـوا في ضـبابية الرؤيـا تجاهها، فما بين عد العمل هو مصدر القيمة إلى اعتبار كمية العمل هي المحدد، وعندما لم تستطع هذه من حل إشكالية التوزيع في النظام الرأسمالي جرى التحول إلى تكاليف العمل التـي تتجسـد في السلعة.

عدم الوضوح هذا أدخل النظرية الاقتصادية والفكر الاقتصادي في ما سمي بلغز القيمة (Paradox of Value)[11] من ناحية، وفائض القيمة المؤدي إلى الاستغلال والإفقار من ناحية أخرى، مما حفز مفكري الرأسمالية على تجاوز القيمة المستندة إلى العمل الاجتماعي إلى مفهوم آخر للقيمة يعتمد على التقويم الذاتي للمنفعة من أجل إسباغ مشروعية على أرباح الرأسماليين المتحققة بتكلفة إنسانية كبيرة لهذه المجتمعات (إذ أن جيلاً من الصناعة الانكليزية يستهلك ثلاثة أجيال من العمال).

إن التناقضات المحسوسة في التنظيمات الاقتصادية ليس من شأنها حرف الاتجاهات أو الأساليب الرئيسة لتطور الرأسمالية، لأن هذه التناقضات الحادثة في مراحل معينة من خطابها العام الفلسفي والاقتصادي، تتأتى من التباين الحادث في النسق العام لمسار الرأسمالية، بغية تعظيم نزوح الفائض الاقتصادي في ظل مرحلة تاريخية وتعميق التقسيم الدولي للعمل.

في كل مرحلة تاريخية نجد أنفسنا أمام خطاب فلسفي تتجه الرأسمالية فيه، لتدعيم موقفها من أجل تبرير استحداث آليات ووسائل اقتصادية-اجتماعية بديلة تتناغم مع مصالحها، وفي هذا تستدعي الرأسمالية نظريتها الاقتصادية لتصوغ هذه المصالح وتضفي عليها تبريراً عقلانياً ومنطقياً، فعندما احتاجت بريطانيا إلى تحرير التجارة وخفض القيود الحمائية، جاءت نظرية التكاليف النسبية لريكاردو لتبرهن على وفق حذلقة رقمية وبفروض غير واقعية، على أن المكاسب ستعم كل البلدان المتاجرة دون أي اعتبار للفروقات في التطور الاقتصادي، ثم أردفت تلك بمبدأ بأن التجارة محفز (محرك) للنمو الاقتصادي(Engine of Growth).

ففي الوقت الذي عدت فيه الرأسمالية التجارية الدولة ضرورة لازمة للرأسمالية في مراحلها الأولى، كونها نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره حسب التعبير الهيجلي، لفظت الرأسمالية دور الدولة هذا من تبجيل دورها والإطراء عليها، إلى الدعوة إلى لجم وكبح تدخلها وصولاً إلى عدها شراً، مستعيرة

رؤية توماس هوبز(Th-Hobbes) في مؤلفه(الليفاثان- Leviathan)[12] وعدها كالوحش.

إن الفهم الرأسمالي ذو الطابع الفوضوي اليميني للحرية الفردية، الذي يقوم عليه علم الاقتصاد يعادي أي تنظيم مجتمعي، حتى وأن كان في أطار الرأسمالية، وأن الخروج عن هذا الفهم حملته مدارس اقتصادية أوربية (المدرسة الألمانية مثلاً)، وبالضد تم تقديس الدولة في نمط الفاشستية التاريخية، التي هي نتاج أوربي خالص، والذي تم بموجبه دمج النزعة القومية المتطرفة مع الفوضوية اليمينية، للتكور حول الذات من أجل الدفاع عن المصالح المتحققة داخلياً.

ومثلما وقع الفكر الاقتصادي الرأسمالي في تناقضاته الممتدة زمانياً ومكانياً، بسبب من التناقض الرئيس بين فردانية التملك وجماعية الإنتاج، يصاحبه تناقض النظرية الاقتصادية الخالصة التي تقدس التقابلات في المفاهيم (Concept).

هذه النظرية ذات الطابع الطوباوي الواضح، إذ أنها تقوم على افتراضات بعيدة عن الواقع وان وجدت فهي تغطي مساحة صغيرة من اللوحة الاقتصادية، من مثل انطباق توصيف ظروف المنافسة الحرة على بعض منتجات القطاع الزراعي غير القابلة للتخزين.

إن عدم تمكن المفكرين الكلاسيك من الآتيان إلى صيغ عامة لنظرية للتوزيع والأسعار، أجبرهم إلى الهروب إلى الأمام نحو نظرية غير مكتملة للقيمة، بجانب التراجعات الكثيرة عن مفاهيم وأطروحات قبلوها ثم عادوا إلى نقضها.

لهذا نلحظ الفشل الذي طال النظرية الاقتصادية الرأسمالية، في تفسير القيمة وبالتالي توفير أسس صحيحة للتوزيع، أمام النقد الهائل للماركسية وطابع التراصف الطبقي الذي أفرزته، والمشكلات التي نتجت عن وحشية نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي أدخل الرأسمالية في أزمة، مما تطلب وجود عنصرين: بزوغ تناقض ورؤية مستقبلية لتجاوز هذا التناقض والأزمة، هذه يسرت لمجيء فكر ونظرية اقتصادية جديدة.

عندئـذ جـاء الفكـر النيوكلاسـيكي (New-Classical) مـن مسـار مختلـف، فبيـنما صـيغت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على الفردية واشتقت القيمة من الإنتاج، فـأن النيوكلاسـيك حـافظوا على الفردية وحولوا الاهتمام مـن الإنتـاج إلى الطلـب مـن خـلال استقصـاء المنفعـة الفرديـة بغيـة التخلص من تراث الربط بين القيمـة والعمـل، متجهـة صـوب صـوغ نظريـة للأسـعار بالإسـتناد إلى مفهوم المنفعة (Utility) والتفضيلات (Preferences).

إمكانية وقوف الفكر والنظرية الاقتصادية جاء بسبب عدم التأكيد العملي عليها، لهذا تسأل جوان روبنسون: هل أن هناك مفهوماً للنظرية أم لا في حقيقة الأمر؟[13].

لقد جرى تصور التوازن بين العرض والطلب استناداً إلى قياس تشابه ميكانيكي، حالة في ذلك الأوزان في زوج من الموازين، إذ أقتبس والراس فكرة التوازن العام من أحد المهندسين، وكثيراً ما لجـأ مارشال إلى قياسات بيولوجية للتشابه عند بحثه لعملية تجري عبر الزمن، إلا أن التعبير عـن عرضـه وطلبه كان ميكانيكياً[14].

إن الخطأ المنهجي الذي لاحظتـه جـوان روبنسـون وعلامـات الارتبـاك وتزييـف المحاججـة، والتفكير المرتجى للاقتصاديين النيوكلاسيك قد فضح عجزهم عن فهم الكساد الكبير، ويعزى ذلك إلى الفشل في المواءمة بين حقائق الحياة والنظرة إلى التوازن.

هذه النظرية تولاها بالنقد اللاذع المفكر الـروسي نيقـولا بوخـارين، وعـدها نظريـة الطبقـة المرتاحة، المنهمكة باستهلاك ثمرات الآخرين من وجهة نظر ريعية خالصة.

ثم لحقه في النقد جون مينارد كينز القائل(إنني أتهم النظرية النيوكلاسـيكية بكونهـا تتمثـل بكونها، أسلوباً جميلاً ومؤدباً تسعى للتعامل مع الحاضر بالتجريد عن مواقعه، مثلها مثـل معرفتنـا بالقليل عن المستقبل)[15].

تعالج النظرية الاقتصادية الممهدة للرأسمالية في كل مراحلها بمفاهيم مثالية عمومية لا تقل عن عمومية الفكر العقلاني إزاء الهندسة الاعتيادية، وهو ما كان مدعاة لغضب (فريدريك ليست) الذي تسأل (أي نوع من العلم هذا الذي لا يلقي أي ضوء على الطريق الذي يجب أن نسلكه؟)[16]، ومثله يشير كل من جاكوب فاينر وهابرلر إلى أن النظرية الرأسمالية من زمن آدم سمث كانت تحمل دائماً شيئاً خاطئاً...فالصورة تتشوش حالما تستبدل المنافسة بكل أنواع الشوائب الاحتكارية[17].

إن التوشح بالعقلانية (Rationalization) لا يحض بتأييد الواقع المحسوس، فبالقدر الذي تحرص الرأسمالية محلياً على العقلانية في التصرف بمواردها، تتعامل على الضد من ذلك عالمياً في استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة وتتعامل معها على وفق عالمية السوق، مما عرض هذه الموارد إلى الآن إلى نتائج مفجعة تتنافى مع مزاعمها حول العقلانية.

فالرأسمالية تطرح أشياء وتعمل على تحقيق أشياء أخرى، فهي تتبنى فكر ثم تطور سلسلة من الاقتراحات الملموسة التي تعكس مجال السياسة الاقتصادية من جهة أخرى، دون الاعتراف بأن ثمة تناقضاً حادثاً بين المنهجين، بل تعد ذلك نزوعاً نحو الامثيلة.

رابعاً- الفكر الاقتصادي لرأسمالية القرن العشرين:

لقد خلف الكلاسيك والنيوكلاسيك تراثاً مغرماً بالتوازنات اللازمنية، والمستندة إلى مغالطة أساسية في النظام، هي في الاعتقاد بأن السوق يتجه لتحقيق التوازن دائماً، معتمدين تشبيهاً خاطئاً في الأساس، لأن الحركة عبر الزمن لا تتحرك ألا باتجاه واحد من الماضي إلى المستقبل.

من الملاحظ أن مطلع القرن العشرين شهد ظهور الاحتكارات القومية بفعل ظواهر عدة، كان أبرزها على الإطلاق هو التركز (Centralization) والتمركز

(Con-Centralization) في الإنتاج ورأس المال، الذي ساند إنضاج ظاهرة الامبريالية بوجهها الاقتصادي.

هذا التسريع في أحداث ظاهرة التركيز والمركزة، جاء لصالح الإلغاء المؤقت (التأجيل) لتناقضات التراكم الرأسمالي، مما يدفع حتماً لتراكم اكبر ولتناقضات أشد عمقاً[18].

مما أرخ لانطلاق التنظير الاقتصادي لتحليل الآثار الايجابية لهذه الاحتكارات ودعمها، ليؤسس إلى مرحلة إزاحة المؤسسات الصغيرة والولوج إلى عصر المندمجات (Conglomerates)، دفعاً باتجاه الحصول على السيطرة الاقتصادية وتعظيم الأرباح، طالما أن هذه الأخيرة تربو عما يتحقق في ظروف المنافسة التامة، التي تخضع لقانون تساوي الأرباح(Law of Profit (Equalization[19].

تأريخياً شهدت أمريكا (أول دولة رأسمالية) الموجة الأولى من الاندماج الاحتكاري في الفروع الصناعية الرئيسة(صناعة صب الفولاذ- صناعة السيارات- الصناعة النفطية)عند نهايات القرن التاسع عشر، فيما شهدت أيضاً الموجة الثانية من الاندماج والتركيز الاحتكاري في مجال الألمنيوم وإنتاج الحاويات الزجاجية عند عشرينات القرن الماضي، كتعبير عن دخول الرأسمالية الأمريكية مرحلتها الاحتكارية .

لقد تهيأت للرأسمالية الأمريكية ممكنات كبيرة وضخمة، مكنتها من الولوج السريع إلى الاحتكار، ولعل أبرزها النظام الاتحادي الذي يغطي مساحة واسعة وتوحيد السوق المحلية إلى سوق ضخم بفضل التشريعات التجارية، لقد مكن اتساع السوق من التوفيق بين حجوم الشركات، وما تكتسبه من قدرات احتكارية وبين ما يتحقق من وفورات النطاق اقتصادياً، بجانب التوافر على مساحة من المنافسة الاحتكارية .

ومثلما ساند الفكر الاقتصادي ظروف كل مرحلة من مراحل الرأسمالية، وتسويغ أفعالها في الداخل والخارج، نجد أن التنظير الاقتصادي في القرن العشرين

يولي الاحتكارات مساحة من اهتمامه، لهذا نلحظ تناول مجموعة من الاقتصاديين مـن مثـل جـوان روبنسون (J.R.binson) وتشمبرلن(E.H.Chamberlin) يـبررون الظـاهرة الاحتكاريـة، مـن خـلال وضع ما يسمى بالمنافسة الناقصة، بغيـة اسـتعادة متطلبـات الكفـاءة الاقتصـادية في ظـل الاحتكـار المتعدد.

هذا التحول حمل آثاراً بعيـدة المـدى، تتلظـى بنارهـا لـيس فقـط مجتمعـات الأطـراف بـل المجتمعات الرأسمالية ذاتها، أبرزها الآتي:

إعادة الاهتمام إلى الأسواق وتقدمها على مـا سـواها، لضـمان السـيطرة عـلى مصـادر المـواد الأولية، مما برر الاتفـاق بـين الـدول الصـناعية لاقتسـام النفـوذ وابتـداع الصـيغ المناسـبة لاسـتبقاء السيطرة على المستعمرات، من دون اصطراع وتنافس الدول الصناعية فيما بينها.

وعليـه فـأن التحـول في دور الدولـة مـن الدولـة الحارسـة إلى الدولـة المسـيطرة أو الآمـرة (Leading)، حظي بالدعم الفكري من قبـل كبـار الاقتصـاديين الرأسـماليين (جوزيـف شـومبيتر- J. Schumpeter)، الذي أكد على أن الاحتكارات من شأنها دعم الابتكار التكنولوجي، وسهولة توجيه الاقتصاد عن طريق الرأسمالية الاحتكارية.

فقدان الأمـل بـالتوازن الاتومـاتيكي الـذي جـاءت بـه الكلاسـيكية وعضـدته النيوكلاسـيكية، وكلتاهما فشلتا في الآتيان بحل للخروج من الأزمات، وهـو مـا أبـاح الحـق لكينـز أن يعطـي (صـك الغفران) لتدخل الدولة (الدولة المدبرة- Keeper-House).

لهذا جرى إعـادة بنـاء النظـام الرأسـمالي(الفكـر– النظريـة) دون المسـاس بأسـس الفلسـفة الرأسمالية وثوابتها، فتحول التحليل من طابعه الجزئي(Micro) إلى التحليل الكلي (Macro)، والذي مثـل إعـادة تشـكيل للعلاقـات الرأسـمالية كاسـتجابة للظـروف الموضـوعية(ظـروف دورة الأعـمال Economic-Cycle)، ولتخفيف حدة الصراع الطبقي وتركيد الأوضاع وحفز الإنفاق الاجتماعي.

وقد أشار جالبريث إلى أن النظام الرأسمالي قد تعرض منذ عشرينات القـرن المـاضي، لأربعـة تطورات أساسية (نمو النقابـات المهنيـة- دولـة الرفاهـة- الثـورة الكينزيـة- زوال سـلطة الرأسـمالي التقليدي)، هذه ساهمت جميعها في ضمان مستقبل الرأسـمالية، ولولاهـا لمـا أمكـن للرأسـمالية أن تستمر في العيش .

هكذا فقد ساندت الدولة الرأسمالية الإحتكـارات، بعـدما فقـدت السـيطرة عـلى إسـتحثاث النمو والتطور، فأطلقت العنان لها لتغدو سطوة الاحتكارات العالمية (الشركات المتعدية الجنسيات-TNCs) احد أهم العوامل الحاكمة لاحقاً على الصعيد العالمي.

وهو ما دفع الاقتصادي الفرنسي بييرجاليه للقول، إن هذا أظهر تناقضاً جديداً في الرأسـمالية هو(المنافسة/الاندماج)[20]، مما أوصل نمط الإنتاج الرأسمالي إلى أزمة جديدة تمثلت بالتزاوج المطلـق بين الركود والتضخم (Stagflation).

مما أعاد التـذكير جـدياً بأطروحـة الاقتصـادي الـروسي اللامـع كونـدراتييف، مـن أن النظـام الرأسـمالي يتعـرض إلى دورات طويلـة تمتـد مـابين(55-50) سـنة سـميت بـدورات كونـدراتييف[21] (Kondratieff Cycles)، وهي من نوع الدورات طويلـة الآجـل التـي لم تحـظ بالقـدر الكـافي مـن التحليل. 37

خامساً- الفكر الاقتصادي للرأسمالية المعولمة(ما فوق امبريالية):

الفكر المبثـوث لمرحلـة مـا بعـد انتهـاء القطبيـة الثنائيـة وتفكـك منظومـة الاشـتراكية (الاتحـاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية)، يقدم نفسه على أنـه فكـر الليبراليـة الجديـدة المعولمـة، والمسـتند إلى الواقع الذي أفرزته ظروف الصراع مع الأيديولوجية الاشتراكية، هذا الفكـر يسـتند عـلى آليـات معروفـة ومجربة(الخصخصة-الصرف العائم- خفض الأنفاق الحكومي- إلغاء التقنين Deregulation)، من أجل الإطلاق المطلق لحرية الأسواق في أن تفعل فعلها.

هذه الفروض الحاكمة للاقتصاد العالمي وصيرورة اقتصـاداته المحليـة الآن، لم تكـن نتـاج انـزلاق فكـري، بـل هـي نتـاج مـوازين قـوى تطـورت بدرجـة متطرفـة

لصالح رأس المال، على حساب الطبقات الكادحة والشعوب المغلوبة في الأطراف، والتـي فقـدت مـا تبقى من قوتها المكتسبة سابقاً.

لقد أعطى هذا الفكر دفعاً لسـيطرة الشركـات العملاقـة عـلى الاقتصـاد العـالمي، فانـدفعت صـوب العـالم، منـتشرة في كـل بقاعـه محاولـة الاسـتفادة مـن كـل مزيـة نسـبية في أطـار تدويل(Internationalization) كل الحياة الاقتصـادية، وصـولاً إلى الفـرد ذاتـه مهـما كـان جنسـه وهويته، فهو إنسان عالمي(وكونه مواطناً من دولة ما فهذه كانت صـدفه)، وهـي بهـذا تريـد اتكـاء المجتمع الإنساني على العالمية، منتجاً وثقافةً ولغةً وتاريخاَ، مـما يعنـي بـالحتم تخـلي الإنسـان عـن مواريثه الاجتماعية والدينية والثقافية.

ففي الوقت الـذي تطـور فيـه الأدب الأوربي مـن الأسـطورة إلى العقـل، مـن حيـث الشـكل والمضمون إلى التحرير من الميتافيزيقية، وداعيـاً إلى السـلطان المطلـق للعقـل مـن خـلال الإسترشـاد بلمعان البداهة الكاف للبحث عن الحقيقة(إنا لا أسلم بشيء ألا أن اعلم أنه حق) عـلى حـد تعبـير ديكارت، أي إسقاط كل سلطة ولا سلطة على العقل إلا العقل نفسه.

لـذلك فتـأريخ الممارسـة الرأسـمالية في عـالم الأطـراف سـواء بشـكلها التقليـدي أم المعـاصر (المتوحش)، لا يشيح عن ممارسة إنسـانية تضـفي درجـة مقبولـة مـن الصـدقية، أو الثقـة في نتـاج مخرجاتها المدفوعة تجاه الإنسانية، حتى في داخل مجتمعاتها.

فهي لم تسـتطع طـوال مسـيرتها مـن القضـاء عـلى الفقـر والعـوز عـلى الصـعيدين الـوطني والعالمي رغم التقدم الذي حصل في طرق وأدوات الإنتاج وارتفاع الإنتاجية والثورة الصناعية الثالثـة أو كما يسميها ألفن توفلر حضارة الموجة الثالثة، بل على العكس من ذلك فأن سياساتها (وشركاتها) أدت إلى تعميم الفقر(الإفقار المعمم) والتهميش(Marginalization) في مجتمعات الأطراف.

العالم في ظل العولمة كما هو في عام 1789، مليارات من البشر ترفض أن تكون لاشيء، فهي تنادي بحقها في الحياة، كانت الرأسمالية تقدس السلعة(وثنية السلعة)، بينما الرأسمالية المعولمة وانطلاقاً من تقديسها لرأس المال(وثنية رأس المال)، فهي مستعدة لارتكاب أقسى الجرائم بحق الإنسانية من أجل الأرباح وتركيم رأس المال.

لا تحتفظ البشرية بتأريخ للجشع والقسوة، وطالما أن الرأسمالية هي(تدمير خلاق لا يتوقف)، فهي في الثورة الصناعية الثانية دمرت الروابط العمالية والأسر الكبيرة ومجتمعات الفلاحين وتجمعات العمال، وفي الثورة الصناعية الثالثة تعمل على تفكيك المجتمعات المحلية واجتثاث العائلات من جذورها المحلية، ورمي العمال إلى براثن البطالة باسم الحفاظ على مرونة(Flexibility) الشركات وكفاءتها الاقتصادية.

هذه الازدواجية ظلت الرأسمالية تحمل أشرعتها مذ نشوئها والى الآن، إذ لم نجد رأسمالياً يوصف العلاقة بينه وبين العمال هي علاقة استغلال، وهذا ينطبق تماماً على نمط العلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية(المراكز) ودول العالم الثالث(الأطراف)، إذ تقدم هذه الدول علاقتها على أنها علاقة اعتماد متبادل أو شراكة(Partnership)، وليست علاقات تبادل لا متكافئ واستغلال أو هي في التحديد (كوزومو-سوقية).

فالرأسمالية وهي تعتمد الفكر العولمي(الما فوق- امبريالي) تعد أسواق الأطراف أسواقاً احتياطية لبضائعها، وهذه رؤية أمريكية راسخة منذ عشرينات القرن الماضي، عندما صرح برونو نيومان رئيس غرفة التجارة الأمريكية في المكسيك عام 1923 (بأن السوق الأوربية كانت وستبقى سوقاً محدودة لبضائعنا..لذلك يجب علينا تهيئة أسواق جديدة) ويقصد بها أسواق الأطراف، انطلاقاً من مبدأ أساس وهو أنه ليس لأي شعب الحق في البقاء دون أن يفتح أسواق بلاده للتجارة الرأسمالية.

لهذا تبدو أمريكا (كونها الدولة المركزية) للمنظومة الرأسمالية، قد عملت بجد إلى الاعتماد على المرتكزات الثلاثة للرأسمالية (WB.IMF.WTO)، في أحكام سيطرتها على العالم اقتصادياً.

ترويض الرأسمالية من خلال حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، والتغني بهذا في خطاب العولمة ومن دونها الإعتراف بها على الرغم من أنها (تصاعد التفاهة) على حد تعبير الفيلسوف اليوناني كستورباردیس، ومن دونها لا يبقى للديمقراطية والحرية من معنى يذكر، طالما أن الكل مهددون بأن تحكمهم نظم وأيديولوجيات تمعن في تهميشهم، بحيث يعيشون على التأمينات الإجتماعية والصدقات، بل والغريب أن هذا يحدث في مجتمعات قائمة على أسس ديمقراطية، وإلا فكيف يصبح هناك مواطنون فائضون عن الحاجة (Surplus People) .

وفي ظل صعود الآميلة(جعل كل شيء مالي) العالمية، وتوافر ظروف توحش رأس المال العالمي، والإندراج في سلك الأمركة(Americanization) على أنها أرقى الأنماط والثقافات، ومحاولة فرضها على مجتمعات العالم، يحتاج إلى مراجعة، إلا أذا كانت الرأسمالية المعولمة معفاة مما هو واجب مفروض على كل نمط مجتمعي.

والعولمة (الليبرالية الجديدة) بالنسبة لنا نحن مواطنو العالم الثالث على الأقل، تشبه (النداهة) ليوسف إدريس التي تنادي الناس ليلحقوا بها فتمنيهم بعوالم غريبة غامضة مغوية، فهي قوة غيبية قاهرة لا فكاك من قدرتها الإغوائية، ليكون الوقوع في حبائلها شارة الضياع، وعندئذ تصبح السعادة الرأسمالية (Capitalism Nirvana) مجرد وهم أو يوتوبيا.

الجزء الثالث

إشكالية الدولار الأمريكي: عالمية الدور وغياب الرقابة

العودة الدائمة إلى التاريخ تعد ضرورية بغية فهم الصيرورة التي استطاع الدولار بفضلها الاستحواذ على مكانته العالمية، فكل ما حصل جاء على أعتاب الحروب التي خاضتها الدول الرأسمالية، فيما بينها للاستحواذ على المستعمرات، وتحقيق الهيمنة بعد ما اتضحت علائم الإنكفاء في مكانة بريطانيا، وللتخلص من عبء المرحلة التاريخية وحالة الترهل في أداء الإمبراطورية البريطانية، فقد مثلت مراجعة نتائج الحرب الأوربية- الأمريكية(الحرب العالمية الثانية)، لحظة تاريخية ومفصلاً هاماً ولحظة انقطاع مابين زمنين مختلفين، قائمين على فهم مختلف ونظرية مختلفة فما بين نظرية تمجد الحرية الاقتصادية من دون حدود وتنظر إلى النقد كوسيلة لتسهيل التبادل، جاءت النظرية الكينزية مهاجمة لكل أسس النظرية الكلاسيكية ومتجاوزة لأطروحاتها في مجال وظيفة النقود كونها تمتلك في ذاتها قيمة ولها وظائف تختلف عما هو معروف.

لقد جاءت نتائج الحرب جميعاً في صالح الولايات المتحدة التي كانت تنتظر هذه اللحظة التاريخية، لتستفيد من إزاحة بريطانيا ولتستخلف حتى أدواتها الاقتصادية، ولهذا فقد خرج الاقتصاد الأمريكي كأقوى اقتصاد عالمي بعدما وضعت الحرب أوزارها، وتم وضع شرط حصة الإنتاج المحلي كنسبة من الإنتاج العالمي في اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في أمريكا عام 1944، وهذا من المنطقي جداً أن يكون لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعد التدمير الذي لحق بكل الدول الصناعية (فرنسا- بريطانيا- ألمانيا- ايطاليا- اليابان) آنذاك، وهذا كله جاء نتيجة الانتعاش الاقتصادي الكبير الذي تحقق للاقتصاد الأمريكي، نظراً لازدياد الطلب الخارجي على سلعه وبخاصة الصناعية والحربية.

لقد خدمت الجغرافيا الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً بسبب بعدها عـن مسرح العمليـات العسكرية، وثانياً أنها اختارت الوقت المناسب للتدخل بعدما قرأت جيـداً مـآل الحـرب وإتجاهاتهـا وضمنت أنهاك جميع الدول المتحاربة، ولهذا جاء الإقرار على الـدولار مقياسـاً لتبـادل العمـلات إلى جانب الذهب في ذلك الوقت يعد منطقياً وطبيعياً[1].

قبل اتفاقية بريتون وودز1944 لتنظيم الحيـاة الاقتصـادية لمرحلـة مـا بعـد الحـرب، كانـت جميـع العمـلات التـي تمثـل الاقتصـادات الرأسـمالية القويـة في البلـدان المركزيـة عمـلات محليـة، ومعادلها الذهب وفقاً لاتفاق دولي، أي أن كل عملـة ورقيـة لهـا مضـمون ذهبـي، وبموجـب تلكـم الاتفاقية تم أقرار الدولار كعملة تسويات دولية، فحدث أمر خطير لم تظهر تداعياته فـوراً، بـل تـم ذلك بعد عدة عقود، وتجلى في عدم اعتماد الذهب كمعادل وحيد للعملات المحلية، بل تم الاتفاق على أن يكون المعادل هو الذهب والدولار الأمريكي معاً.

هذا الأمر جاء متناغماً تماماً مع سعي الولايات المتحدة للخروج إلى العالم بقوة، وكـيما تقـود العالم بلا حدود، وبهذا تحول الدولار مـن عملـة محليـة إلى عملـة عالميـة، في ظـل التأكيـد عـلى أن يغطى الدولار بالذهب، وأن تجري عمليـة الإصـدار مـن بنكـين فيـدراليين وهـو امتيـاز خصـت بـه الولايات المتحدة كون عملتها هي العملة العالمية، وتبعاً لذلك كان من المفترض أن يتم الإقـرار عـلى صيغة مناسبة لضبط الإصدار النقدي الدولاري، على وفق حجم المعـاملات الدوليـة وتطـور التجـارة الدولية ومقروناً بحجم الناتج العالمي، لاسيما وأن هذا الإصدار كان يجري لصـالح الولايـات المتحـدة الأمريكية.

ولما كانت البلدان الأوربيـة منشـغلة بإعـادة بنـاء اقتصـاداتها التـي أنهكتهـا ودمرتهـا الحـرب، فـأن مشروع مارشـال لإعـادة أعـمار أوربـا، جـاء لتأكيـد سـطوة الاقتصاد الأمريكي والدولار، وهو مـا لم يحـض بـاهتمام الـدول الأوربيـة إلا متـأخراً،

لاسيما وأن بريطانيا قد استمرت في اعتماد عملتها الجنيه الإسترليني كشيء من السيادة وليس لاعتبارات أخرى.

وباكتمال إعادة أعمار أوربا وتعافي اقتصاداتها حتى منتصف الستينات، بدأت أثار الدولار تظهر بشكل سلبي على اقتصادات الدول الأوربية، لاسيما وأن نزوح الذهب باتجاه أمريكا قد تم قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وهو ما افرغ الدول الأوربية من احتياطياتها الذهبية لصالح أمريكا.

لقد صاحب الانتعاش الاقتصادي في أوربا في عقد الستينيات من القرن العشرين وازدياد حركة التجارة الدولية، بداية تراجع حصة أمريكا ووزنها الاقتصادي في العالم، إلا أن موضوعة ضبط الإصدار النقدي الدولاري للعالم الخارجي لم تكن تحده حدود.

إن غياب وسائل الضبط لكمية وحركة النقد العالمي وعدم الاهتمام بقياس وتقدير حجم الكتلة الدولارية المطلوبة فعلاً للتداول العالمي، قد يسر للبنك الفيدرالي الأمريكي عملية الإصدار النقدي من دون تغطية ذهبية كافية، ساند ذلك بلا شك سطوة أمريكا في الميدان العالمي وقيادتها المنظومة الرأسمالية إزاء العدو الاستراتيجي المنظومة الاشتراكية، واصطفاف الدول الأوربية واليابان خلفها.

إلا أن هذه الحالة لم تستمر فالدول الرأسمالية متى ما خرجت من أزماتها تعود بقوة إلى التنافس، فالرأسمالية تحت أي عنوان هي مجبولة على المنافسة للهيمنة على الأسواق والتوسع وجني الأرباح، ولما كانت فرنسا حاملة لمشروع الفكاك من قبضة أمريكا(مشروع ديغول مع تطلع من وراء الستارة لألمانيا كذلك)، فقد جرى الإنتباه إلى الكتلة الدولارية الضخمة التي كانت تضعها الدولة القائدة في التعاملات الدولية، من دون العودة إلى الأرصدة الذهبية وهو ما يعني أن الدولار الورقي من دون الذهب، قد أصبح فعلياً يحمل قيمة اسمية وليست حقيقية.

إلا أن تجليات اللحظة الراهنة للوقوف بوجه استغلال الولايات المتحدة لعملتها الدولية تبلور في نهاية عقد الستينات من القرن العشرين، في أطار مراجعة

السلوك النقدي لأمريكا، في أطار الإستدلال على مصادر الأنتعاش في الاقتصاد الأمريكي وشيوع أطروحات المدرسة النقودية التي تزعمها (مليتون فريدمان)، احد ابرز الاقتصاديين الأمريكان المعاصرين، والذي أشار فيها إلى غياب التناسب مابين عرض النقد(الإصدار النقدي- الدولار)، وما بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP) للسنوات 1960-1965، لإنفلات العرض النقدي في أمريكا وهو ما خلق سيولة نقدية كبيرة ودفع إلى حدوث التضخم في الاقتصاد الأمريكي[2].

لذلك كانت أولى الاحتجاجات قد جاءت من الفرنسيون في أواخر الستينيات، وطلبوا استبدال كل الدولارات الموجودة في البنوك الفرنسية بالذهب، وهو ما أحرج الموقف الاقتصادي للولايات المتحدة، نتيجة الموجه العارمة التي اجتاحت أوربا للتخلص من الدولار والحصول على الذهب، وقد أدى ذلك إلى نزوح كميات كبيرة من الذهب خارج الولايات المتحدة، مؤشراً لتراجع الثقة بالدولار، ما حدا بإدارة الرئيس ريتشارد نيكسون ابتداع حلاً، لا يتناسب مع الثقة التي منحها العالم لأمريكا، في تسمية عملتها(عملة التسويات الدولية).

إذ أصدر الرئيس الأمريكي نيكسون قراراً بفك ارتباط الدولار بالذهب اعتباراً من17 أب عام 1971، متخلصة من عبء نزوح ذهبها إلى أوربا والعالم، إلا أنها ضمنت بقاء الدولار عملة عالمية أو على الأقل أن تسعير النفط يتم بالدولار، وهو ما تعده أمريكا خطاً أحمر، فهي قد تشن حرباً بلا هوادة ومهما كانت تكلفتها، إزاء كل من يحاول أن يغير أو يستبدل تسعير النفط بغير الدولار.

إلا أن التشكيك وعدم الثقة بقدرة الدولار في أن يكون عملة تسويات دولية يتم من خلاله ضبط مسار النظام النقدي لما بعد الحرب العالمية الثانية، لم يتم إسناده بإجراءات معززة لضبط السيولة الدولية وإعادة التناسب، فقد تواصل الضغط الأمريكي على الدول الأوربية من أجل لجم محاولات شق عصا الطاعة عنها، وعاجلت الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصادات الرأسمالية بقوة، متوسمة بالتزاوج الشاذ ما بين التضخم والركود(Stagflation)، والذي ساكن تلكم

الاقتصادات طوال عقد من الزمن، فقد ألقيت بتبعاتها تعسفاً على منظمة أوبك على خلفيـة إعـادة تسعير نفوط بلدان المنظمة، بشكل يتناسب مع مستويات التضخم التي تضرب السوق الدولية.

ومن اللافت للأمر أنه بدل من أن تعود الولايات المتحـدة لتقنـين إصـدار الـدولار، انـدفعت بقوة أكبر مما سبق لتغرق العالم بمليارات الدولارات، ربما بسبب تخلصها من أي قيـد، مـما أدى إلى زيادة الكتلة الدولارية الورقية بشكل كبير، وهو ما أشاع تضخماً عالمياً، ترتب عليه إنخفاض القيمـة الحقيقية للدولار، هذا ترافق كذلك مع قيـام الإدارة الأمريكيـة بتخفـيض القيمـة الأسـمية للـدولار، وهو ما نفع الولايات المتحدة في تخفيض القيمة الحقيقية للاستثمارات الداخلة ولأسعار النفط، على الرغم من أن أمريكا تحصل على النفط مقابل سنتات هي التكلفة الحقيقيـة لطبـع الـدولار، ولكـن الأسواق كانت حينها قادرة على إمتصاص هذه الكتلة الورقية الماليـة الكبـيرة، التـي كانـت تـدور في فضاء الاقتصاد العالمي.

صاحب ذلك صعود قوي للاقتصاد الياباني كأقتصـاد نـاهض ومعتمـد عـلى قـوة تكنولوجيـة كبيرة، وعلى الجانب الأخر هناك مجموعة البلدان المصنعة حديثاً، والتي بدت تتلمس طريقها نحـو السوق العالمية من خلال بناء قطاعات صناعية موجهة نحـو التصـدير، والتـي كانـت أبرزهـا كوريـا الجنوبية، إما الصين فهي في طور المعافاة من تراث الثورة الثقافية الماوية وعصابة الأربعـة، وصـعود الاقتصاد الألماني الذي رافقه فيما بعد توحد الألمانيتين، هذا كله على الرغم من أنه اقتطع جزءً مهـماً من حصة وثقل الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي، إذ بلغت نسبة الناتج المحـلي الإجـماليGDP من أجمالي الناتج المحلي العالمي(18%)، بعدما كان عند نهاية الحرب العالميـة أكـثر مـن (30%)، في حين ارتفعت حصة اقتصادات أوربا مجتمعة بعـد معافاتهـا لتشـكل مـا نسـبته(27%) مـن النـاتج المحلي العالمي.

هذا كان كفيلاً بإعادة حسـابات اتفاقيـة بريتـون وودز عـلى الـرغم مـن الأمريكـان تخلـوا عمليـاً عنهـا عنـد أول محاولـة جـرد حسـاب، ومـن المؤكـد أن الأمريكـان كـانوا

مستعدين للتخلي عنها في أي وقت طال أم قصر، فالإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية قد بنيت أساساً على الإمكانية القصوى في استلاب ما يمكن استلابه، وهي لا تأبه بأية تكاليف تدفعها المجتمعات الأخرى حتى وأن كانت متحالفة معها.

ومن المؤكد أن عملية إغراق العالم بالدولار الأمريكي لم تكون خارج حسابات أمريكا، أو أنها لم تنتبه له فيما مضى، بل نعتقد أنها آلية تم استخدامها لإجبار الآخرين مهما كانت نواياهم ومصادر قوتهم من قبول الدولار، مثلما هو الحال الآن، فلا يعد منطقياً للصين القبول بانهيار الاقتصاد الأمريكي، وهي القابضة على اكبر احتياطي دولاري خارج الولايات المتحدة، والذي يقدر ب(2) تريليون دولار، ناهيك عن أنها الدولة الأولى في التعامل بسندات الحكومة المركزية الأمريكية[3].

إن الإشكالية التي خلقتها الولايات المتحدة طوال أكثر من نصف قرن من اعتماد عملتها كعملة دولية، أدخلت العالم في نفق كبير ومظلم، إذ يبدو صعباً الآن المحاججة مابين التراث الفكري الاقتصادي والنظريات، الذي تفرضه المؤسسات الدولية برغبة أمريكية على الدول الأخرى وبخاصة النامية منها، ومابين طبيعة السياسات التي تتخذها اقتصادياً، والتي تسجل افتراقاً صارخاً، فبينما تشترط توصيات المؤسسات النقدية للبلدان النامية إعتماد الإنضباط النقدي والمالي، فأن اكبر اقتصاد في العالم، والذي يصدر التضخم والفوضى الاقتصادية ويلقي بحمم الأزمات على مختلف اقتصادات العالم، لا يخضع لأي إنضباط نقدي.

فالنظريات الاقتصادية الأحدث والموضوعة من قبل اقتصاديين أمريكان لا يشك برأسماليتهم، تشير إلى أن أية كتلة في التداول، لابد أن تساوي كتلة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة، كمعيار زمني درجت نظم الحسابات القومية على اعتماده، منسوباً إلى سرعة تداول النقد خلال السنة ذاتها، وهذا الفهم ظل ملازماً لكل المدارس الاقتصادية الرأسمالية مع تطويره باستمرار، إلا أن الملاحظ في ذلك، هو أنه ينطبق على كل البلدان، إلا أمريكا فهي تعفي نفسها منه.

ولو تم قبول المنطق الاقتصادي السابق، والذي يحضى بالقبول بالإجماع ما بين الاقتصاديين على مختلف مشاربهم وآرائهم وإيديولوجياتهم، فأن جرد الحساب الاقتصادي لابد من أن يسعى إلى عملية حسبة بسيطة، تقارن مابين حجم الناتج الإجمالي العالمي، حتى في ظل الأخطاء (والمتمثلة بغياب الدقة والازدواج في الحساب أو التضخيم المتعمد)، التي ترافق طرق هذا الحساب، فأن التقديرات المتاحة تشير إلى أنه يبلغ (60) تريليون دولار أمريكي.

ويجمع المتخصصون في الحسابات القومية أن الناتج العالمي الفعلي، هو بحدود (42-40) تريليون دولار، وأن التقدير يذهب إلى أن حجم الناتج، الذي يتم تبادله بالدولار يقترب من النصف (21-20) تريليون دولار، فأن سرعة النقود هي من المؤكد تتجاوز الواحد الصحيح، وعلى وفق هذا، فأن المعادلة الحسابية التي توصل إلى هذه النتائج، تشترط أن تكون كتلة النقد في التداول، اقل من كتلة البضائع (السلع والخدمات) المنتجة خلال المدة الزمنية المقررة.

هذه الحقيقة تستلزم أن تكون الكتلة الدولارية المتداولة أقل من (21) تريليون دولار (أي أن عرض النقد بمعناه البسيط من الدولار الورقي).

وبالعودة إلى حال الاقتصاد العالمي وبدءً من عام 1995، فأن الكتلة الدولارية التي جري تداولها في الاقتصاد العالمي تجاوزت(300) تريليون دولار، وهو ما يعني أنها أكثر مما هو مطلوب، لتغطية نسبة الناتج الحقيقي المتداول بالدولار، بأكثر من (15) أضعاف، فيما تشير التقديرات أبان الأزمة المالية الحالية، إن الكتلة الدولارية حوالي(700) تريليون دولار، وبأكثر من (35) ضعفاً[4].

وهنا فالدور الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة لم يعد أنتاج السلع كباقي الأمم، بل مجرد أنتاج العملة، بحسب ايمانؤيل تود[5]، صاحب هذا الإنفلات في الإصدار الدولاري إنفلات مماثل في الإقراض(الميسر)، وضعف آليات التضبيط للإدارة المالية للمصارف، وعدم اعتماد المعايير في اتفاقية بازل(2&1)، والتي ترتب عليها عدم كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر وفقاً لمحددات الاتفاقية، مع

شيوع ظاهرة التوريق غير المنضبط، والتي كان من نتائجها التساهل في معايير ضمان الإكتتاب في سوق الرهن العقاري الأمريكية، من خلال التوسع بالتوريق من دون ضوابط محددة، والتي شملت حتى الذين ليس بإمكانهم تسديد القروض.

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى مجتمع الاستهلاك الواسع بحسب أطروحة (والت روستو)، وتطبيقاً للنظرية الكينزية في تفعيل الطلب الكلي، دفعها إلى تخفيف الرقابة، لتلبية مصالح رأس المال الاحتكاري في سلوكه لاستغلال أموال الطبقة الوسطى والدنيا، فسلسلة الرهن العقاري في ظل غياب الرقابة، والتي تبلغ أقيامها الحقيقية(50) تريليون دولار، وصلت إلى أكثر من(150) تريليون دولار، فيما تتعامل الأسواق المالية (البورصات) يومياً، بحوالي (1.5) تريليون دولار، وحوالي (500) تريليون دولار سنوياً.

ويندرج التساهل الأمريكي تحت بند امتصاص الكتلة الدولارية الدائرة في الاقتصاد العالمي، من ناحية، ولتعويض نقص الادخار المحلي (العائلي)، لاسيما وأن ورطة الاقتصاد الأمريكي تعد نوع من الإشكالية التي يصعب معها الحل إلا في الإطار الجذري، فأن الرفع المتعمد من خلال التنظيمات لدوافع الاستهلاك كتعبير عن رفاهية المجتمع الأمريكي، قد ترتب عليه، توجه جل الدخول المستلمة إلى الاستهلاك، مما يعني انخفاض حصة الادخار، فكل زيادة في الميل للاستهلاك، لابد من أن تكون على حساب الادخار المتحقق في الاقتصاد الأمريكي، فقد هبط معدل الادخار من(7.7 %) عام 1990 الى(0.2 %) في عام 2004، والى معدل سالب في عام2006[6]، والمنطق الاقتصادي المثبت أن معدل الادخار من شأنه أن يحدد معدلات النمو في الآجلين المتوسط والطويل، كون النمو ظاهرة في الآجل غير القصير[*].

ولا يمكن بأية حال من الأحوال استبعاد الاتجاه الذي اعتمدته الولايات المتحدة وحركة رأس المال المعولم، من توسيم طبيعة الثروة ونقلها من حيز الإنتاج إلى رأس المال، إذ تجري عملية آميلة كبيرة وواسعة في العالم، ولهذا نشهد اختلافاً

واسعاً في حركة أسواق رأس المال(البورصات)، وتجاوزها على القوانين الاقتصادية الضابطة لحركة الاقتصاد، ومنها التناسب مابين الكتلة النقدية والكتلة السلعية، هذا التناسب هو الذي يضمن لعملية التدفق الدوري(التيار النقدي- التيار السلعي) من العمل بانسيابية ودون عراقيل أو كوابح.

إلا أن البورصات الأمريكية وعلى خلاف تاريخية سلوكها، لم تصل إلى الحد التناسبي(1) كتلة سلعية الى(25) كتلة نقدية، إذ تشكل المضاربات (90%) من حجم معاملاتها، وهو لم يكن كذلك على الأقل قبل عام 1995.

وإذا ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية معالجة الطوفان الدولاري الورقي في العالم، وهي كتلة يصعب التخلص منها في الآجل القصير، من دون كلفة أو إنهيار، وإذا ما أرادت أمريكا أن تباشر بسحب الدولار، فأنها يجب أن تسحب في كل دقيقة مليون دولار من دول العالم، وهذا لن يكون ممكناً من دون إستبدال كل دولار يتم سحبه بما يساوي قيمته بسلع وخدمات، وهو ما لا تستطيع توفيره بسبب وضع اقتصادها، الذي لم يعد اقتصاداً منتجاً للسلع بل منتجاً للخدمات، والتي تساهم بحوالي (70%) من الناتج المحلي الإجمالي(GDP).

كما أن العالم لن يكون بمقدوره الشراء المستمر للدين الأمريكي، وما هو متاح للبنك المركزي الأمريكي أن يرفع سعر الفائدة لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية عجز منظومة الادخار الأمريكي، وأن يسمح لسعر صرف الدولار بالانخفاض، وإذا ما تم رفع سعر الفائدة فأن السوق العقاري سينهار بسرعة غير متوقعة وأكثر من الآن، وهو ما سيخنق إنفاق المستهلكين، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بهيئة انكماش في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما سيدفع الاقتصاد الأمريكي دفعاً باتجاه الدخول إلى دورة اقتصادية جديدة.

العملة البديلة

لقد سجل اليورو الأوربي دوراً غير منظور في تبلور هذه المشكلة وطفوها على السطح، فقد استطاعت هذه العملة التي خرجت عن فضائها الأوربي صوب

العالم في1-1-2001، أن تشغل مساحة متزايدة مع تراجع الثقة بالدولار، فقد شهدت منطقة الاتحاد السوفيتي السابق تنامياً واسعاً للتعامل معه بعيداً عن الدولار الأمريكي، وهذا ما انعكس سلباً على انكشاف جزء من الكتلة الدولارية التي كانت تتعامل بها هذه الدول، وهذا يعد متغيراً نوعياً ضاغطاً نعتقد أنه سوف يستمر بالتوسع لصالح انحسار مساحة التعامل الدولاري.

إن التحول الحتمي عن الدولار الى(أية عملة) أو ربما اليورو، والذي تحاول أمريكا تأجيله أو لجمه، من شأنه أن يسبب هلعاً للإدارة الأمريكية، ويعد تهديداً للموقع الاقتصادي- الاستراتيجي للدولار كعملة احتياط في احتساب أسعار النفط، والأمر يهم بالذات الدول النفطية ومنظمة أوبك، إذا ما قررت تسعير برميل النفط باليورو، لأن من شأن ذلك أن يدفع بتلك الدول إلى التخلص من فوائضها من الدولار، وهو ما سيؤدي إلى انهيار قيمة الدولار كعملة احتياط دولية، مما يؤدي إلى تضخم كبير في الاقتصاد الأمريكي، وسيؤدي إلى التسبب بعطب الاقتصاد الأمريكي المرتبط بدور الدولار كعملة احتياطية[7].

هذا يعطي مصداقية لتسبيب والراشتين إلى أن الاستعجال الأمريكي في احتلال العراق، بجانب المسببات الأخرى، هو خروج العراق عن حظيرة الدول النفطية وتسعير النفط باليورو[**]، وهذا لو حدث فأنه سيلحق بأمريكا ضرراً لا حدود له، وهو ما حاولت كل من إيران وفنزويلا لاحقاً من الدعوة له، إلا أن هذا لن يكون ذا تأثير، إلا أن يسند بالقبول السعودي.

إن الواقع الحالي يعكس من دون مواربة فشل الدولار كمعادل عالمي، لفقدانه الكثير من شروطه وهي:

- فقدان الحيادية
- عدم استقراره
- فقدانه قيمته باستمرار

وقد بدأ طرح إعـادة النظـر بالـدولار كعملـة تسـويات دوليـة وكمعـادل عـالمي موضـوعي وحقيقي مقبول، وأول من طرح هذا الرئيس الفرنسي الحـالي وعضـدت هـذه الفكـرة رئيسـة وزراء ألمانيا، في أواخر حكم الـرئيس الأمـريكي بـوش الابـن وقبيـل قمـة (G-20)، إلا أن الـرئيس الأمـريكي استطاع لجم هذه التوجهات، فـيما ذهـب بعـض الاقتصـاديين (لينـدون لاروش) إلى ضرورة اعـتماد عملة عالمية ثابتة وإعطائها محتوىً محدداً، بحيث يملكها الجميع بحسب وزنه في الاقتصاد العالمي، من دون التحكم بها من قبل دولة، وأن تصدرها مؤسسة دولية على وفق توافق دولي، من شـأنه أن يحافظ على حقوق وشروط التبادل المتكافئ.

إن تأجيل موضوعة طرح الثقة في الدولار على المستوى العالمي، تعد موضوعة زمن ليس إلا، حتى وأن خرجت أمريكا من هذه الأزمة، إلا أنها لن تكون بمنأى عن عودة الدولار ليتسبب في أزمة قادمة، طالما أن طبيعة الفهم الأمريكي للثروة انتقلت من الإنتاج إلى المال، ولابد عندما تحين الفرصة أن يتهاوى الدولار عالمياً، وستفقد أمريكا على المستوى الاقتصـادي واحـداً مـن أهـم مكـامن القـوة الشاملة، التي ترتكز عليه عادة، في محاولتها العبور نحو الإمبراطورية.

هذا ليس مجرد توقعات خالية من إسناد حقيقي، فالولايات المتحدة متخوفة جـداً، وتـدفع باتجاه تأخر هذه اللحظة التاريخية، وإزاء هذا التخوف ذهبت إلى عقد اتفاقية سرية مـع كـل مـن كندا والمكسيك، عام 2006، حول أعداد عملة جديـدة، أسـموها (أمـيرو)، أي أنهـا استحضـار بـديل للدولار، بجانب أمكانية تجميد فئة(100) دولار المتداولة والتي غمرت العالم، بغية فحصها والتأكـد منها، بحجة قيام المنظمات الإرهابية بتزويرها[8]، وهو مـا تـم الأخـذ بـه مـن قبـل البنـك الفيـدرالي الأمريكي، وأحداث تغيير بسيط في شكل هذه الفئة من العملة منذ عام 1996.

إن الديون الخارجية ظلت تتعاظم بشكل متوال، مع أن هذه الديون لم تكن موجـودة عـام 1980، إذ وصـلت عـام 1998 إلى (2) تريليـون دولار، إمـا الآن فـأن

حجم الاستدانة الأمريكية من الخارج يقارب (11) تريليون دولار، وهذا يشكل هرماً سينهار حتماً.

وفي سياق البحث عن البديل، قام كل من منزي شين من جامعة وسكونسين وجيفري فرانكل من جامعة هارفارد، بأجراء عمليات حسابية، أظهرت أن اليورو سيحل محل الدولار كعملة تسويات دولية في غضون (10-15) سنة، هذا قبل أزمة (2008)، ومن المؤكد أن تجليات الأزمة ستقصر من هذا الزمن، تبعاً لاهتزاز الثقة بالدولار كعملة احتياطيات دولية، ويسبب الباحثان ذلك بالاستناد إلى الآتي:

الأول: العجز المستمر في الحساب الجاري الأمريكي المقترن بتدهور سعر الصرف للدولار على المدى البعيد.

الثاني: ظهور بدائل للدولار ويقف في مقدمتها اليورو.

ويناصر هذا الرأي الباحث فولفجانج مونشو، مؤسساً ذلك على مدخل التضخم المرتفع، وبخاصة في البلدان النامية، التي ستجد صعوبة بالغة في المحافظة على أسعار عملاتها مقابل الدولار، مع أنها غير راغبة في خفض أسعار عملاتها الآن، لكنها تحت وطأة المستويات العالية المتوقعة للتضخم، ستكون مضطرة إلى خفض أسعار عملاتها، كيما تعيد التوازن إلى مدخراتها الاحتياطية.

إن التداعيات الجيو سياسية المرتقبة للتحول من الدولار إلى اليورو(الذي هو اقرب إلى ذلك)، والتي يحذر منها الباحث فولفجانج مونشو ستتفقد الولايات المتحدة الأمريكية امتيازاتها الهائلة، المتمثلة في قدرتها على تحقيق عائدات عالية ثابتة على الدوام من الأصول الأجنبية، أكبر من العائدات التي تدفع للأجانب، الذين يستثمرون في الولايات المتحدة الأمريكية، وسيتوقف الدولار بشكل مفاجئ عن أن يصبح (عملتنا نحن، ومشكلتكم انتم)، وعندئذ فقط ستفقد المؤسسات الدولية إلى جانب الدولار بريقها، وهذا سيضيع معه النفوذ السياسي وأيضاً السلطة العالمية، وسيكون بمثابة الزلزال المدمر الذي لم تدركه بعد المؤسسة السياسية الأمريكية.

الجزء الرابع

وهن أطروحة التضبيط الذاتي للأسواق

ظلت الرأسمالية طوال تاريخها الممتد منذ نهايات الفيزوقراط (الطبيعيين) إلى الآن، والـذين قالوا بالحرية الاقتصادية والتمسك بقرارات السوق(ميكانزمـات الأسـعار)، كونهـا الوحيـدة القـادرة على ضبط إيقاع الاقتصاد عن طريق سلسلة طويلة مـن القـرارات للأفـراد والمؤسسـات، والتـي مـن شأنها أن تتوافق على مستويات محددة، تعدها النظرية الاقتصادية نقاط توازن في أي من الأسـواق المفترضة، على أن هذا التنظيم المقصود يتأتى بفعل(يد خفية) وهـي كنايـة لاهوتيـة[1]، يـراد لهـا أن تمارس دورها كقانون طبيعي مترسخة تدفع الـذات البشريـة لاشـعورياً نحـو البحـث عـن المصـلحة الفردية في تعظيم العوائد، وبالتالي اتخاذ القرارات التي لابد وأن تـنعكس بغـير قصـد عـلى المصـالح الاجتماعية.

على وفـق هـذا المنطـق وضـعت فلسـفة عوامـل التضـبيط (Auto-Regulation)[2] لـلأداء الاقتصادي للنظام الرأسمالي في كل مراحل تطوره وتغير أنماطـه، مـن دون القبـول بالمشـكلات التـي تظهر على وقع عمل آليات النظام، وعدت ثوابت لا يجوز تغييرها أو التجاوز عليهـا، لأن مـن شـأن حدوث ذلك، إن يقوض عمل النظـام كلـه ويلحـق التشـوهات في الأداء الاقتصـادي، ولهـذا حرمـت الرأسمالية مبكراً أي دور فاعل للدولة اقتصادياً، وكذلك عـدم التـدخل أو التـأثير في كـل منظومـات الأسعار، وأنكرت تعرض النظام إلى أزمات اقتصادية، بل أن جل مـا يحـدث هـو عـدم تـوازن وقتـي وطارئ لا تلبث آليات السوق من إعـادة المسـار إلى وضـعه الصـحيح، مـما يعنـي أن النظـام يعيـد تعديل أوضاعه بصورة اتوماتيكية من خلال الزمن المفترض للتعديل، مع بقاء آليات تخصيص الموارد فاعلة.

هذا الفهم ظل مسيطراً على المنظومة الفكرية الرأسمالية لـزمن طويـل، مـن دون أن يجرؤ احد على طرح إمكانية فشل هذه الآليات، في النجـاح والقـدرة عـلى

ضـبط مخـارج أداء الاقتصـاد، لاسـيما وأن الفعـل الاقتصـادي المتحقـق في الأسـواق لـه انعكاسـاته الاجتماعية والإنسانية.

بيـد أن نقطـة الافـتراق مـابين شـيخوخة الفكـر الاقتصـادي الكلاسـيكي والفكـر الاقتصـادي المحـدث، كـان قـد تـم عـلى وقـع أوضـاع الاقتصـادات الرأسـمالية والنظـام الرأسـمالي أبـان الأزمـة الاقتصادية عام 1929-1933، والتي وفرت الفرصة السانحة لمراجعة مجمل الأوضاع التي نهـل منهـا النظام واقتصاداته، وجرى بفعل الرغبة الجامحة لإنقاذ الرأسمالية والخروج من آتـون الأزمـة، التـي تلظت بنارها مجمل الاقتصادات، وأصبح متيسراً على خلاف كل المراحل من القبول بالتعديلات التي جيء بها من مفكري الأزمة، ولم يكن ممكناً الخروج من أوضاع الأزمة من دون الاتكاء عـلى الدولـة كفاعل رئيس، وتمتلك من الإمكانات ما يجعلها أن تنتشل الاقتصاد من وهدة الأزمة الضاربة بعمـق في جذوره، وهو استدعاء عبر عنه احد الاقتصاديين الرأسماليين، من أن دعوة الدولـة للتـدخل بغيـة تحمل مسؤوليتها الدستورية في الحفاظ على الآمن الاقتصادي للمجتمع، كيما تكـون مضـخة رافعـة لتنشـيط الطلـب الـداخلي بغيـة تحريـك الاقتصـاد، وبهـذا فـأن ذلـك يعـد بمثابـة عمليـة إسـعاف للرأسمالية.

لقد وظفت الرأسمالية ونظمها الأطروحات الجديدة لضمان معالجة إشكالية عـدم التوافـق مابين الإنتاج والاستهلاك، والذي كان متأملاً أن تحله آليات السوق، إلا أن الملاحظ من ظروف الأزمة ولحد الآن، إن هذه الآلية لا تستطيع أن تجنب الاقتصاد الرأسمالي من الأزمات، وبالتـالي فهـي غـير قادرة أيضاً على أيجاد الحلول الناجعة لمعالجتها.

إلا أن الدفق الذي جاءت بـه الأطروحـات والمرتكـز عـلى تـدخل الدولـة بقـوة في الاقتصـاد، لضمان سيره بانتظام من دون مشكلات(لا توازنات)، وهو ما وفر ثلاثة عقود مـن النمـو الاقتصـادي الرائع.

في المقابل فأن المؤمنين بصحة وقدرة الآليات الرأسمالية من أدائها وفقاً لأطروحة الآباء المؤسسين(إنجيل ادم سميث- ريكاردو)، لم يروق لهم ذلك، دافعين بحجتهم من أن الليبرالية هي الأساس الذي إرتكزت عليه الرأسمالية، وأن بدعة تدخل الدولة من شأنها أن تمسخ وتقوض الأسس من جذورها، وبدت الدفوعات التي قدموها إزاء عطب الأطروحة الداعية للتدخل في مجرى سير النظام الرأسمالي، متهالكة أو أنها لا تصلح طويلاً أو أنها استهلكت مرحلتها.

ويعترف بهذا الصدد مدير الصندوق الدولي (دومينيك ستراوس)، من البديهي أن الأزمة الحالية ناتجة عن فشل ذريع في التنظيم والإشراف في الدول المتقدمة وفشل في آليات انضباط السوق.

لقد تصاحب هذا مع صعود سياسي لأجنحة من الأحزاب المتنفذة في اكبر البلدان الرأسمالية (أمريكا- بريطانيا، عهد ريغان- تاتشر)، والذي تصاحب مع أزمة من نوع جديد لم يكن قد ألفها الاقتصاد الرأسمالي، ولم تتمكن النظريات الاقتصادية الشائعة من إيجاد التفسير الشافي لها، بغية الإتيان بحلول لها، وبالقوة المترابطة مابين قوة الإدارات السياسية وقوة المنطق الاقتصادي، تم الولوج إلى مرحلة منفلتة من الليبرالية، غابت عنها أية رؤية إنسانية لمصير الضحايا، الذين وقعوا فرائس اصطادتهم البطالة والفقر والتهميش والوجود العبثي على هامش الحياة الإنسانية، تحت وطأة الخصخصة وتقزيم الدور الاقتصادي للدولة، من دون أية ضمانات إنسانية على الرغم من أن الزخم الإعلامي والخطاب السياسي المبثوث، ما انفك يصم آذان البشرية.

كان وقع هذه الليبرالية المتوحشة والملتحفة زوراً برداء إنسانوي، مزيج من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، أكثر وطأة على المجتمعات النامية، كون حكوماتها وإداراتها الاقتصادية متلقفة دوماً للأطروحات الرأسمالية ومؤسساتها، من دون التريث في الاستدلال على نتائجها، وبدلاً من أن تقف هذه الحكومات على

فشل منهجها في التنمية الاقتصادية- الاجتماعيـة، انهزمـت إلى الأمـام لتـدخل مجتمعاتهـا، في نفـق مظلم لا إمكانية للخروج منه.

إن البلدان الرأسمالية المتقدمة في سعيها للتطور الاقتصادي وتطبيقها لهذه الأطروحة، وهـي تتكئ على منظومة قرارات اجتماعية، استطاعت من خلالها التخفيف من وزر الأوضاع الاقتصـادية، وبخاصة للفقراء من مثل تعويضات بطالة- تأمينات اجتماعية وغيرها، إلا أن البلدان النامية وحتـى الريعية النفطية، لا تحتكم على من مثل هذه الإجراءات، ولكنها تندفع بعمى نحـو تبنـي الليبراليـة بنسختها المعدة من مؤسسات الرأسمالية العتيدة.

ومنـذ عـام1980 والى الآن، إسـتند معظـم البلـدان الرأسـمالية والدولـة القائـدة فيهـا عـلى الليبرالية بلا حدود أو ضفاف، وداعية دول العالم إلى اعتمادها، وقد جـرى التفـاهم مـع المؤسسـات المالية العالمية(صندوق النقد الدولي-IMF) وكذلك البنك الدولي(WB)، كـيما تقـود حملـة التحـول هذه، مرة بالقوة الناعمة من خلال وسائل الترغيب التي تم عرضها، وتارة أخرى تحت سـوط القـوة للبلدان المدينة، والتي تحاول ترتيب أوضاع مديونيتها، وقد أحرز نجاح كبير في هذا المجـال، بحيـث أن اغلب البلدان النامية صورت لبلدانها، إن الأخذ بالليبرالية واعتمادها في التنظيم الاقتصادي بمثابة الحل السحري لكل مشكلاتها الاقتصادية.

ومثلما كانت هذه الليبرالية المنفلتة من عقالها وبالاً على البلدان النامية، كانت بالقدر ذاتـه بالنسبة لأمريكا وباقي البلدان الرأسمالية المتقدمة، فالدعوات للتحلل من كل الضوابط التي تحكـم سير الاقتصاد بجوانبه المالية والنقدية والتجارية، جاءت ليست لإعتبارات حاجة الاقتصاد فعليـاً، بـل جاءت تحت ضغط الشركات في سياق تطلعها لغزو العالم والهيمنة على مجمل الأنشطة الاقتصـادية من خلال الآتي[3]:

الأول: إستغلال حاجة البلدان النامية إلى التمويل وتنمية اقتصاداتها، وأصبح جل التمويل يـأتي مـن الشركات.

الثانية: حاجة رأس المال الإحتكاري إلى إجراءات متناسبة مع كل مرحلة تيسر له تعظيم نزح الفائض الاقتصادي من الأطراف إلى المراكز.

الثالثة: حاجة الشركات إلى تجاوز أية عقبات وبشكل رئيس إلى أضعاف الضوابط والقوانين التي وضعتها الدولة الوطنية في سياق اندفاعها نحو الاستقلال.

لهذا يمكن ملاحظة أن الشركات بما تمتلكه من إمكانات مالية وقدرات إنتاجية ومرونة عالية في تدويل مفاصل أنتاج السلعة مابين الدول والأقاليم، قد جعل منها فاعلاً في رسم صورة الاقتصاد العالمي، وأضحت متحررة من الكثير من القيود، مما يجعل من الصعب في الحالة الراهنة من إخضاعها للتضبيط.

لهذا بدت الشركات متدخلة في رسم ملامح تشكُل الإدارات ومؤثر أساس في صنع القرارات، بل الأدهى من ذلك قدرتها على إيصال رجالاتها إلى سدة السلطة، وبالتالي ضمان مصالح هذه الشركات من خلال اتخاذ قرارات ذات طابع دولي، فالشركات الأمريكية من مثل (هاليبرتون- شيفرون- بكتل)، أدت دوراً كبيراً سواء في إيصال شخوص الإدارة الأمريكية (ديك شيني– هاليبرتون، بكتل– رامسفيلد، كوندليزا رايس– شيفرون)، وحتى الرئيس الأمريكي بوش الابن قد دعمته في حملته الانتخابية شركة هاليبرتون.

هذا الالتزام للشركات من قبل الإدارات المختلفة، دفع بعضها للتلاعب بالكثير من الموضوعات، فتلاعب شركات المحاسبة في الأوضاع المالية للشركات، كان لها تأثير كبير على سلوك حملة الأسهم، إذ جرى تزوير وتدليس المواقف والجدارة المالية للشركات، وكذلك وتحت ضغط الشركات المالية على الحكومة الأمريكية، جرى تجاوز أو عدم الاهتمام ومراقبة السلوك المالي للشركات والأسواق المالية، إذ لم يتم تقويم المخاطر المتوقعة في الأنشطة المالية وفقاً لقواعد لجنة بازل–1&2).

هذه الأوضاع في الحياة الاقتصادية لا تتطابق مع إفتراضات قدرة آليات التضبيط الرأسمالية من الحفاظ على إستقرار الأداء الاقتصادي، ويبدو واضحاً أن

هناك تناقض فاضح، مابين ما تتم الدعوة له من أطلاق العنان للسوق، والإتكاء على الليبرالية في تمهيد الطريق لها، وما بين إستدعاء الدولة والإجراءات المصاحبة لها، والتي يطلق عليها خجلاً(التحفيز الاقتصادي) والتي ترتقي إلى كونها تأميم.

إن الدعوات التي انهالت على طريقة أدارة الاقتصاد الرأسمالي في وجهها الآخر، إلا وهو الأنفاق الحكومي الهائل، لا تمس البلدان الرأسمالية التي تستطيع التعبير عن ذلك بشتى الوسائل وتحت مختلف التسميات وبعنوان عريض يستطيع ضم كل المجالات، إلا وهو الأمن القومي، بينما ينصب جم النقد والإجراءات المطلوب تنفيذها من البلدان النامية على جوانب الأنفاق الحكومي، حتى لو كان مخصصاً لدعم الصحة والتعليم والغذاء، والدعوة بدلاً عنه إلى الإحسان والصدقات وغيرها، هذا التوكيد المشروط(اشتراطات واشنطن) التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية، قد رفعت سقف السكان الفقراء في العالم أو الذين لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء يومياً، وهم في الغالب من سكان البلدان النامية.

ولكن لم نجد ولو لمرة واحدة فرض فيها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي على بلد نامٍ أن يخفض مستويات الأنفاق العسكري، أو يقلل من مستوردات السلاح المتأتي في اغلبه من شركات السلاح الغربية والأمريكية بخاصة، بل من أولى أولوياتهما هو أجبار البلد النامي المدين أو الذي يعاني من مشكلات مالية، إن يبدأ برفع أسعار السلع والخدمات الضرورية وخفض الدعم الحكومي الموجه للسلع الرئيسة، وهو ما يؤثر بالحتم على مفردات رئيسة من مفردات التنمية المستدامة فيها، ويبين انحياز مطلق للمؤسسات الدولية باتجاه مصالح الدول الغربية، بالضد من مصالح شعوب العالم النامي.

والمفارقة بينما تطالب البلدان المتقدمة البلدان النامية بضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية ورفع مستويات الرفاهة للسكان، وهذه تظل رهناً بأداء الحكومة والدولة عبر فقرة الأنفاق العام، وتصدر تقاريرها السنوية في تراتبية الدول التي

تتبوأ المراكز بحسب اهتماماتها وأنفاقها وما توفره من خدمات لسكانها، فأنها في الجانب الآخر تُحرم عليها الاتكاء على الدولة في ذلك، بل تدفع باتجاه أن بيع الخدمات ومؤسساتها إلى الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على كامل اقتصادات هذه البلدان، وهو ما يدفع أسعار هذه الخدمات إلى الارتفاع وبالتالي التقليل من الانتفاع منها أو الأحجام عنها، بسبب عدم تناسبها مع القدرة الشرائية للسكان والمتأتية أصلاً من ضعف الدخول.

ومن المناسب الإشارة إلى أن الرأسمالية عاشت مرحلة تكوينها ونضجها في ظل الدولة ودعمها اللامحدود لتشكل البنى الأساسية، وحتى أن الرأسمالية جعلت من الدولة سكرتارية رجال الأعمال على حد تعبير ادم سميث، وهي ترى في إتكاء البلدان النامية على الدولة ودورها خطيئة كبرى.

إن عنف قوى السوق ونمط تخصيص الموارد في نظام رأسمالي مكتمل مع كل جوانب التلطيف لنزع فتيل الاصطفاف الطبقي، وهو ما عبر عنه جون كينيث غالبريث الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ومستشار الرئيس الأمريكي كنيدي(إننا في الغرب لا نقبل بمجتمع السوق ولكننا نقبل باقتصاد السوق، ومن دون الدولة وتدخلها لا يمكن تحمل عنف السوق)[4].

لقد ألقت الأزمة الحالية بظلالها المقيتة على كامل اللوحة الرأسمالية، وانتهت إلى أجبار كل المنظومة الرأسمالية إلى إعادة النظر بكل شيء، بدء من الأطروحات التي كانت في غاية التفاؤل والطوباوية من أن الرأسمالية تعد نهاية التاريخ، إلى إعادة النظر بسياساتها الاقتصادية بما فيها التراجع عن الفكر الليبرالي المنفلت كما جاء به المحافظون، وعاد التشكيك في سلامة المنطلقات المعتمدة، مما أفضى إلى التفكير بأطروحات جديدة، كما أعيد الاهتمام بكل الضوابط المالية والمصرفية بتشدد لم تشهده المؤسسات من قبل.

وبدا من الصعب على الرأسماليين في موقع القرار الفكري أو العملياتي من الاستمرار في الدفع باتجاه التبني المطلق للرأسمالية، والقبول بها على عواهنها،

وبدلاً من أن يعزى الفشل في آلياتها الضابطة للمسارات ذهبت في سياق تبريرها إلى إلقاء اللوم على المؤسسات المالية، التي غالت في الإقراض من دون احتساب حجم المخاطر، هذا كان يتم كله تحت مرأى ومسمع المؤسسات والبنوك الكبرى، لهذا لا يمكن أن تساق البلدان النامية تحت سوط الحاجة إلى مذبح الاستغلال الرأسمالي تحت ذرائع فساد الدولة وقطاعها، بل أن النتاج الطافي على العلاقات الاقتصادية لا يسمح بتكرار الدفع باتجاه ترك المجتمعات تحت سوط الاستغلال والقهر الاقتصادي.

إن الإيهام المتعمد من أن آليات السوق(العرض والطلب)، تتطلب جواً ليبرالياً هو محض افتراء، فآليات السوق وجدت منذ أولى طلائع البشرية التي استوطنت المعمورة، فقد وجد أن آليات السوق بما فيها وجود مصارف وأسعار الفائدة وتقدير حجم المخاطر في الاقتراض بحسب طبيعة النشاط والمدة الزمنية لتصفية القرض وهو ما بدعت في تنظيمه حضارة وادي الرافدين، إذ وجد أن هناك العديد من المستويات لسعر الفائدة، تبعاً لحجم المخاطرة.

ناهيك عن وجود ما يشبه الآن المناطق الحرة، ومثالها منطقة داقوق التي كان يجري فيها تجارة العبيد آنذاك، هي سلوك أنساني محض، وجد في حضارة وادي الرافدين(3500ق م) وكذلك في الحضارة المصرية[5]، فلم تكن هذه المجتمعات تعرف الليبرالية ولا الشمولية والتداول السلمي للسلطة، على الرغم من وجود مستويات مختلفة من السلطات، فالربط بين احترام عمل آليات السوق، وما بين الليبرالية لم يرتقِ يوماً إلى يصبح ظاهرة جبرية.

وعليه فأن النظام الرأسمالي الحالي هو مربح إلى الحد الأقصى بالنسبة إلى القطاعات المسيطرة في رأس المال، فهو ليس بالتالي اقتصاد سوق، كما يحب أن يقول بعضهم، بل رأسمالية تجمعات احتكارات مالية، غير أن الهروب إلى الأمام إلى التوظيفات المالية، لم يكن ليستطيع الصمود إلى الأبد، في الوقت الذي لم تكن فيه البنية الإنتاجية تنمو إلا بنسب ضعيفة، هذا الوضع ليس قادراً على الصمود، من

هنا تولدت ما يجري تسميتها بالفقاعة المالية، التي تترجم منطق نظام التوظيفات المالية.

إذ تسيطر على النظام الرأسمالي الحالي حفنة من تجمعات المحتكرين الذين يحكمون القبضة على القرارات الجوهرية في الاقتصاد العالمي، محتكرون ليسوا ماليين مؤلفين من مصارف وشركات تأمين فحسب، بل جماعات تساهم في الإنتاج الصناعي، وفي قطاع الخدمات والنقل... ميزتهم الأساسية هي صبغتهم الماليّة، يجب أن نفهم من ذلك أنه جرى نقل المركز الأساس للقرار الاقتصادي، من أنتاج القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية، إلى إعادة توزيع الأرباح التي تأتي بها المنتجات المشتقة من التوظيفات المالية.

بيد أن إستراتيجية (النهب) تبدو متبعة إرادياً، ليس من جانب المصارف، بل من جانب المجموعات التي جرى (تمييلها- جعلها مؤسسات مالية)، تجمعات المحتكرين هذه، لا تنتج أصلاً أرباحاً، بل تنهب ببساطة مداخيل من الاحتكارات عن طريق التوظيفات المالية.

يعد أنموذج أرو- دويبرو بمثابة الدرة التي يزهو بها الاقتصاد الصرف، والذي يشير إلى أنه يوجد توازن شامل، ولكن بشرط أن توجد منافسة كاملة(تامة)، وهذا يفترض وجود مقُدر عام يتمركز عنده العرض والطلب، ولكن هذا الأنموذج تم بناؤه على أساس أن القرارات لابد أن تؤدي إلى التوازن، من دون بيان الكيفية التي يثبت أن السوق الحرة كما هي في الواقع، قادرة على النجاح في هذه المهمة[6].

إن النظرية الاقتصادية (الاقتصاد الصرف) الذي بات يعلن عن نفسه (كلاسيكياً محدثاً)، مبنية كلها حول هاجس أساس، هو أثبات أن السوق تفرض نفسها كقانون طبيعي ينتج (التوازن العام) الأفضل، عد هذا الهاجس هو تعبير عن حاجة أيديولوجية جوهرية تضفي مشروعية على الرأسمالية كنظام مرادف للعقلانية، ثم تختزل هذه بدورها لتصبح عقلانية البحث الفردي عن الربح[7].

ويتضح الهدف من الهجمة الليبرالية العاتية بعد عام 1990، بشكلها الأمـريكي، هـو التغلـب بوسائل القوة الصلبة على التناقضات المتزايدة للطور الحالي للرأسـمالية، وتكـذب وحشـية الاحـتلال الأمريكي في سلوكه إزاء الشعب العراقي، كـل مـا حـاول فيـه الخطـاب المبثـوث عـبر ماكنـة الأعـلام الأمريكية الضخمة، من أشاعته حول(الإمبراطورية الخيرة للرأسمالية).

لم يتأتَ التوسع المفروض بالقوة للرأسمالية في مطلقه بناءاً على فعل قوانين السوق، أو قـوة القوانين الاقتصادية لوحدها، بل احتاجت إلى التأييد المكمل للدعم السياسي والعسكري معاً، للـدول التي تعد خادمة لرأس المال المسيطر، وعلى وفق ذلك فـأن التوسـع الرأسـمالي يعـد امبرياليـاً ولكـن بصورة ملطفة، من خلال وسائل التزييف المتعددة.

إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يتسم بعدم الاتزان العام كمعطى تاريخي عـام، فهـو ينتقـل من وضع عدم أتزان إلى وضع عدم أتزان آخر، وهذا متأتٍ من أن النظام الاقتصادي يظـل محكومـاً بانتقاله مابين مراحل الدورة الاقتصادية، وطالما أن الدورة الاقتصادية تبدأ من ركود وتنتهـي بركـود، وهي الحالة التي تفقد في ظلها قوانين الاقتصاد النظري فاعليتها، فأن عـدم التـوازن هـو التوصـيف المحدد لحالة هذا الاقتصاد.

لذلك فأن مقولة التوازنات المفترضة نظرياً هو أمرُ يعد خيالياً أو نظرياً عـلى الأقـل لأغـراض التعليم، فالاقتصاد كما هو المجتمع يعيش في أجواء الاضـطراب وعـدم التـوازن، والتـي تعمـل عـلى إنتهاج سياسات تخفف من غلواء هذه الإضطرابات والتمورات(عدم الاستقرار)، إن جملة الصراعات بين مكونات هذا النظام، لا تسمح مطلقـاً بـأن تكـون حالـة التـوازن المفترضـة قائمـة، أو أنهـا تتـيح (افتراضاً) لقوانين السوق أن تحقق التوازن في الفعاليات الاقتصـادية في إطاريهـا الكـلي(Macro) أو الجزئي (Micro).

إذ أن هناك ثلاثة مجالات تتنافس فيما بينهما طبيعياً، وهو ما يدفع باتجاه عدم حلول أمكانية التوازن العام في النظام الاقتصادي وهي:

- التنافس بين رؤوس الأموال على اقتناص فرص الربح الاحتكاري.
- التنافس الطبقي بين(الرأسماليين أنفسهم) أو بينهم وبين الطبقات المستغَلة في العالمين الرأسمالي والعالمثالثي.
- التنافس الدولي بين الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، وبخاصة لدول الاوربتال(بحسب التوزيع الذري) الأقرب إلى مركز النواة (المنظومة) الرأسمالية لتبوء مكان القيادة فيها، من مثل ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

هذه التنافس وربما الصراع ينتج بفعلة حركة النظام من حالة عدم التوازن إلى حالة عدم توازن جديدة، ولهذا فأن النظام بطبيعته ينتج اللا توازن والاضطراب وعدم الاستقرار كحالة دائمة، وما سكنات التوازن إلا حالة تصادفية تحدث في مجرى الفعاليات الاقتصادية للنظام.

إن الرشادة (العقلانية) المفترضة كأسس في هيكل متبنيات التنظيم الاقتصادي الرأسمالي، والتي جاءت على خلفية عصر التنوير والنهضة، والتي روجت لحلول نظام اقتصادي جديد بدل القديم، زاعمةً جدلاً أنه نظام يقوم على رافعتين أساسيتين، هما العقلانية والحيادية لفعل قوانين السوق، وهو ما يكسب هذا التنظيم شرعية تاريخية، يراد لها أن تكون أبدية وخالدة، فهذا التنظيم مع الرأسمالية ليس كلاً واحداً.

كما تحاول أن تسوقه الكتب المدرسية، بل أن التنظيم الاقتصادي القائم على فعل قوانين السوق هو شيء مختلف عن الرأسمالية، فهذه القوانين ما برحت تعمل منذ فجر التاريخ المكتوب للبشرية، بل أن هذه القوانين لها حضورها في النظم ما قبل الرأسمالية. إذ كان هناك فعل ودور لقوى العرض والطلب، وبهذا فهي(قوانين السوق) لم تكن منتجاً رأسمالياً بامتياز، بل أن كثافة العمل بها والتنظير لها في

النظام الرأسمالي كانت أكثر وضـوحاً واتسـاعاً، وإنهـا اسـتثمرت لـكي تكـون ذات موقـع مركـزي في منظومة الرأسمالية بالمقارنة مع النظم الأخرى.

وعلى وفق ذلك فأن قيام منطق اقتصادي(قائم على منهج علـم الاقتصـاد النظـري المجـرد)، يكون باستطاعته التحكم بتطور الرأسمالية واتجاهات تطور وتغير أنماط أنتاجه يظـل مجـرد وهـم، ومن دون ضبط العلاقة مابين السياسة والاقتصـاد في تـاريخ الرأسـمالية، لا يمكـن القـول مطلقـاً، إن هناك ديمومة معاصرة له، فالدولة لا يمكـن فصـلها عـن خدمـة الرأسـمال الاحتكـاري الـذي يشـكل القاعدة الأساس لحركة النظام الرأسمالي المعاصر، هـذه الدولـة التـي هـي وفـق الفهـم والتوصـيف الفكري في بواكير التنظير للرأسمالية، هي الفاعل في خدمة هذا الرأسمال طالما إرتضت مبكراً الـدور المحدد لها، والذي لم ينفصل أبداً في كل المفاصل أو الوقفات التاريخية التي مرت بها الرأسمالية.

هذه الدولة التي تم إستدعاها وتدخلها، كـيما تكـون أداة رفـع منـتظم لمسـتويات الطلـب الكلي المتدني، بفعل حالة اللا توازن خـلال الـدورة الاقتصـادية، مـع غيـاب جـذوة التضـبيط الـذاتي للسوق نتيجة انكفاء القوانين الاقتصادية عن تنظيم السـوق والإتيـان بالتوازنـات المقـررة، لتتجـاوز على الكثير من الثوابت الرأسمالية التي جرى أقرارها، وعلى حساب المال العام للمجتمع.

فقد نتج عن تلكم الإجراءات الساندة لرأسمال المتعثر، تساكن كبير مابين وجود كبير للدولـة في الحياة الاقتصادية بجانب مستوى من التضخم، والذي كان من نتاجه أن تمتعت هذه الرأسـمالية بسنوات رائعة من النمو والتطور، الـذي عظمـت بموجبـه الرأسـمالية الاحتكاريـة أرباحهـا، في حـين أضـطر المجتمـع الرأسـمالي إلى دفـع فـواتير التضـخم الناشـئ عـن السياسـات السـابقة، والداعمـة للرأسمالية بمزيد من التراجع في مستويات رفاهيته، كون هذا التضخم قد تم نقل عبئه من جيل إلى آخر.

أي أن الرأسمالية في مرحلة استعادت عافيتهـا، قـد تعمـدت تأجيـل دفـع تكـاليف معالجـة أزمتها السابقة، لتدفع بالمجتمع لتحمل تكاليفها من دون أن يكون له يد فيها.

هذا الحال الذي حكم المرحلة من عام 1929-1970، يعاد استنساخه مرة أخرى، ولكن بطريقة جديدة ومنقحة، في الأزمة المالية الحالية، فقد عجز النظام الاقتصادي بكل آلياته وتنظيماته أن يوقف حركة التدهور في الأداء الاقتصادي للقطاع المالي، وكبح جماح الإفلاس للمؤسسات المالية، وهو ما دفع الحكومة بضغط من الرأسمال الاحتكاري، وهنا أيضاً كان التدخل قائماً على موارد المجتمع(على حساب دافعي الضرائب)، لإنقاذ المصارف والشركات المفلسة، وفي هذا يكون المجتمع هو الذي يتكفل بدفع تكاليف فشل الضبط الذاتي للأسواق. ولهذا فالمجتمع الأمريكي يتحمل:

1- كلفة برنامج الإنعاش الإقتصادي للمؤسسات المتعثرة والمفلسة.

2- كلفة الأصول التي فقدها القطاع العائلي.

3- كلفة الفرصة البديلة التي تبددت نتيجة إنفاق المال العام.

يشير روبرت اولبريتن(Albriton) إلى أن تحقيب مراحل تطور الرأسمالية، منذ حدثان ظهور سماتها الأولى في نهايات القرن الرابع عشر، أو ما يسمى بالرأسمالية التجارية(الماركنتيلية)، تحت مسمى الكشوف الجغرافية، يكشف لنا آليات وأنماط التراكم الأولي لرأس المال، والتي بدأت على قاعدة أساسية، وهي نهب بلدان العالم غير الأوربي[8]، ثم تطور هذا النمط ليصبح نمطاً مسيطراً على الحياة الاقتصادية لهذه البلدان وليمعن في مزح الفائض الاقتصادي باتجاه المتروبولات تحت مسمى (الاستعمار)*، وصولاً إلى المرحلة المعاصرة على النهب الهادئ للدول النامية، لهذا فأن تاريخية نمط التراكم الرأسمالي لم تنقطع يوماً عن التفكير في الأساليب المختلفة، والمستحدثة لاستمرار أحداث التراكم من خلال علاقات المركز/الأطراف، التي تعد قاعدة مركزية في تفسير سلوك أنماط التراكم الرأسمالي المتحقق، والتي يمكن تقسيمها بحسب(Albriton) إلى أربع مراحل كما هو في الجدول التالي:

جدول (1)

أطوار التراكم الرأسمالي والدولة القائدة للتراكم

المرحلة	السنوات	الموقع النموذجي للمرحلة
المرحلة الماركنتيلية	1750-1700	بريطانيا
المرحلة الليبرالية	1870-1849	ألمانيا
المرحلة الامبريالية	1914-1890	الولايات المتحدة
المرحلة الاستهلاكية	1970-1950	الولايات المتحدة

المصدر: روبرت اولبريتن، أطوار التطور الرأسمالي، ترجمة عدنان حسن، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009،ص538.

إن التورم المالي الذي أصيب به النظام الاقتصادي العالمي كان دائماً (مميلاً- الآميلة)، إذ لا يمكن فهم التراكم الرأسمالي خارج النقد والأرصدة، وهو(نتاج عدم إشتغال آلية التضبيط الذاتي)، أو التراخي فيها كما تزعم المؤسسات الدولية، فإعادة أنتاج النظام الاقتصادي لا تميل أطلاقاً نحو تحقيق توازن عام، بل ينتقل من (لا توازن إلى لا توازن أخر) في صورة غير متوقعة، فالتنافس مابين الرأسمال العالمي– الموزع برؤى رأسمالية- يلغي أمكانية تحقق التوازن العام المفترض، وأن الزعم بالميل الطبيعي نحو التوازن يظل زعماً وهمياً.

فالرأسمالية تاريخياً تنتج ظروف عدم الاستقرار الدائم كمرادف لها، فخرافة وجود سوق منضبط ذاتياً، من خلال آليات اشتغاله الفعلي، وميله إلى الدفع صوب تحقق التوازن العام، لا تحكمه قوانين اقتصادية حقيقية، والتاريخ الطويل للرأسمالية لا يقدم حججاً داعمة لهذه الأطروحة، ويحتج الفكر الاقتصادي الرأسمالي بأن عدم الإستقرار هو نتاج عدم إكتمال الأسواق الفعلية، تريد منه الرأسمالية مسوغاً تحاول عقلنته، لإجبار الآخرين لفتح أسواقهم واقتصاداتهم إزاء موجات المد التوسعي للرأسمال الاحتكاري. بل أن روبرت لوكاس احد منظري النيوليبرالية الجديدة،

يشير بدفاع لا حدود له، من أنه على الرغم من التراجعات في الأداء الاقتصادي من وقت لآخر، إلا أن أيام الركود الشديد حقاً، ناهيك عن أن الكساد العالمي قد أصبح وراء ظهورنا.

والغريب أن والراس (Walras) والاقتصاديون الرياضيون من بعده والى اليوم، مع كل التقدم الحاصل في الرياضيات والإحصاء والحواسيب، لم يستطيعوا أن يثبتوا أطروحاتهم الرئيسة، إلا وهي أن آليات السوق تحقق (التضبيط) من تلقاء نفسها، من دون أن تتدخل قوى خارجة عن منطقها، وهو ما يؤكد الفشل في أثبات آليات التوازن الميكانيكي التي استعارها كونه مهندساً ميكانيكيا، إلا أن مشايعيه استمروا على النهج ذاته، وأخفوا فقر المنهج المعتمد، من خلال اللجوء إلى مزيد من التعقيد في الشكليات الرياضية.

هذا الأمر أشار إليه بوضوح عالم الرياضيات الايطالي(Giorgio Israel)، بأن ما يختفي وراء هذه التمرينات الرياضية المدرسية، ليس إلا تجلياً للإحكام المهيمنة أيديولوجياً، وإلا فأن هذا المنهج لا يعطي ثماراً مفيدة أو غير مفيدة.

وهو ما دفع الاقتصادي الأمريكي المعروف ستيغلز، بأن أيديولوجية السوق الحرة (غير المنضبطة)، مع ما تسبب به القطاع المالي، في دفع العالم إلى حافة الهاوية، بل الأدهى من ذلك أن قدرات الأسواق في ظل إلغاء القيود التنظيمية قد أثبتت عملياً فشلها الذريع في الوقوف إزاء تجليات الأزمة المالية الراهنة.

لهذا يمكن القول أن فلسفة النظام الاقتصادي الرأسمالي في ظل الأزمة الحالية، هي اقرب إلى الكينزية، لقد نجحت نظريات كينز في الاقتصاد في ظل الأزمات السابقة، فلولا إجراءات التحفيز ودخول الدولة بقوة في الاقتصاد، لكان الركود أعمق وأطول أمداً، ولكانت معدلات البطالة أعلى كثيراً.

الجزء الخامس

طفيلية المؤسسات المالية الوهمية

منذ حدثان ثمانينات القرن العشرين، بدا واضحاً تعطل القيود المفروضة على المصارف والبنوك، على أساس أن الحذر المبالغ فيه من الإقراض والتسليف بالنسبة للمصارف التقليدية قد فشلت في توجيه رؤوس الأموال إلى حيث تكون أكثر ربحاً، والعلاج المستنبط من الفكر النيوليبرالي هو منح المزيد من الحرية الاقتصادية والمنافسة معاً، أي السماح للمصارف بإقراض المال حيث تشاء، وقد تناست هذه السياسات أن ذلك سيوسع دائرة المخاطرة، وهكذا بدا يتوسع ويتضخم الاقتصاد الوهمي(اقتصاد الفقاعة) بشكل غير مألوف، وبهذا فأن أوهام التفلت المطلق من المخاطر بمزيد من الحرية بدا مجرد وهم، وعليه لابد لكل وهم أن يتبدد ولكل فقاعة أن تنفجر، أجلاً أم عاجلاً. وعندئذ فأن نهاية اقتصاد الفقاعة قد لا تؤدي إلى سلامة الاقتصاد، وإنما إلى صعوبات متزايدة باطراد[1]، وسوف يتم توليد فقاعات إرتدادية صغيرة متولدة من الفقاعة الأولى، ولكن يظل تأثيرها محدوداً أن جرى حسن معالجتها، وتحجيم آثارها، ومن دون ذلك فأنها ستستعر لتصيب اقتصادات مجاورة لها.

وخلال حقبة انتعاش العولمة النيو- ليبرالية، مرت المراكز الرأسمالية الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة، بعملية (لا تصنيع) أو نزع التصنيع (deindustrialization)، فانتقلت بموجبها الرأسمالية من الاعتماد على الأسواق المحلية(القومية)، إلى فضاء أوسع هو الفضاء المتعولم، بفعل منجزات منظمة التجارة العالمية(WTO)، وحضارة الموجة الثالثة لثورة الاتصالات والمعلوماتية، بجانب طبيعة السياسات الصناعية التي اعتمدتها البلدان المتقدمة من خلال تغيير نمط التصنيع، والذي جرى من خلاله نقل كل الصناعات الثقيلة الملوثة والمستهلكة للطاقة والكثيفة العمل، هذا من شأنه أن أدى إلى تقسيم عمل دولي جديد، إذ

إحتفظت البلدان الرأسمالية المتقدمة بالتكنولوجيا الفائقة والبحث والتطوير والخدمات المالية، فيما دفعت الصناعات التقليدية نحو الأطراف.

تبدو التوسعات النقدية التي جاءت بها المدرسة النيو كلاسيكية (الفريدمانية)، قد أضافت مخاطر أخرى مختلفة عن مخاطر السوق، فالمؤسسات المالية الكبيرة المفترض أنها تكون مجهزة بقدر اكبر من الضوابط للتعامل مع هذه المشتقات، عمدت إلى التعامل معها بطريقة تركيز رهانات كبيرة، وضاعفتها بروافع عالية، وعندما أخطأت هذه المؤسسات، إنهار وتزعزع إستقرار السوق، وأندفع التيار النقدي والمالي إلى الاضطراب بشكل حاد، ومن شأن ذلك أن ألقى بظلاله على واقع التيار الحقيقي(العيني)، محدثاً اعوجاجات مفاجئة في مجرى أدائه، لم يكن إصلاحها أمراً يسيراً في الآجل القصير، فاتقاء مخاطر السوق شيء، ومخاطر التقلبات المالية الحادة شيء آخر، ولهذا تبدو آليات ضبط السوق المفترضة غير منسجمة مع واقع مختلف عما أريد لها وفق الفكرة الأصلية(فكرة ادم سمث وريكاردو).

هذه التطورات التي لامست بقوة الاقتصادات الرأسمالية إنعكست أيضاً بذات القوة على هيكل الاقتصاد الرأسمالي ذاته، فقد تراجع مكون الناتج الحقيقي(العيني) لصالح قطاع الخدمات المالية نتيجة ما يسمى ظاهرة(الآميلة) *، التي توسعت على وقع العولمة المالية، لذلك نلحظ أن مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي قاربت النصف في بريطانيا، في حين شُكل قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية احد روافع النمو الاقتصادي، وهذان القطاعان ارتكزا فيما حققاه على المضاربة بشكل كامل، وليس على معطيات الناتج الحقيقي، إن اعتماد مجال الائتمان على المضاربة والمقامرة، في أسواق المال يشبه ما يحدث في كازينوهات المقامرة، هذا الكازينو عبارة عن مؤسسات مالية نخبوية تعرف بأسم صناديق التحوط (Hedge Funds)، وهي ليست مفتوحة لعامة الناس بل للأثرياء منهم فقط، هذه الصناديق غير مسجلة وغير مراقبة شأنها شأن صناديق الاستثمار العادية.

والتمييل ظاهرة ظرفية بحته ونتاج للازمة، فرضتها ظروف انسداد/ أو ضعف استثمار الفوائض المالية، ففائض الرساميل التي لا يستطيع- الاقتصاد الحقيقي- إن يجد منفذاً لها في توسعات البنى الانتاجية، قد شكلت تهديداً خطيراً للطبقة المسيطرة، نتيجة الانخفاض الكبير في قيمة الرأسمال، ولما كانت وسائل الضبط الاقتصادي قد جرى توظيفها لصالح رأس المال الاحتكاري، فقد فرضت أدارة الأزمة أيجاد منافذ مالية تسمح بتجنب انخفاض أرباح الطبقة الرأسمالية المحتكرة لرأس المال، لذلك يأتي الفكر الاقتصادي والآليات المعتمدة في التوظيف والاستخدام على وفق حاجة رأسمال، وهكذا تم الهروب إلى الأمام في نهج التمييل، وبدلاً من أن يكون ذلك سبيلاً لخروج الاقتصاد الرأسمالي وطبقته من الأزمة، حدث العكس من ذلك تماماً فقد تسبب الإفراط في التمييل إلى إغلاق أفق الخروج من الأزمة إلى تشكيل لولب ركودي، وهو ما فاقم من حدة اللامساواة في التوزيع وأرغم الشركات على الدخول في اللعبة المالية.

لقد ساندت السيولة العالية المتاحة والكسب السريع، انتشار ظاهرة صناديق التحوط في أنحاء العالم، حتى عدت أنها مالكة كل شيء على الأرض، إذ باتت تسيطر على ثلث الأسهم المتداولة في أسواق رأس المال، وبلغ ما بحوزتها من أصول حوالي (2) تريليون دولار، وتعمل صناديق التحوط على أساس الإقتراض من مؤسسات مالية، كالبنوك بأسعار فائدة منخفضة، ثم تستثمر هذه الأموال مقابل فوائد مرتفعة، وتربح من الفرق مابين السعرين، وهو ما يطلق عليه (الرفع المالي)، هذه الصناديق إقترضت من اليابان بأسعار فائدة منخفضة واستثمرتها في البرازيل وتركيا حيث أسعار الفائدة مرتفعة، لهذا فقد استثمرت صناديق التحوط بما صار يعرف بالأدوات المالية، التي درت أرباحاً خيالية، والمقصود بالأدوات المالية أو(مشتقات الائتمان): هي عملية تحويل القروض المختلفة من مثل قرض الرهن العقاري وغيره، إلى سندات يمكن تداولها في الأسواق المالية.

إن النظام المالي الرأسمالي قد مضى بقوة نحو اكتشاف وسيلة جديدة لزيادة حجم الاقتراض وما جاء به روبرت مرتن(Robert Merton) وميرون شولز(Myron Scholls)، والذي عد انجازاً ابتكاراً مالياً، عن طريق اختراع جديد أسموه المشتقات المالية(financial derivatives)، هو اختراع يمكن من خلاله توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل حقيقي واحد، بهدف توسيع هذه الأصول لغرض جني الأرباح العالية.

هذه الاشتقاقات تم تلقفها من دون أدنى حساب لمخاطرها، وفي مثل نستعير مقولة جون مينارد كينز، الذي يقول(لقد أقحمنا أنفسنا في ورطة كبرى، إذ رحنا نتخبط في محاولة السيطرة على آلة دقيقة لا نعرف شيئاً عن طريقة تشغيلها)[2].

لذلك فأن القطاع العقاري يعد اكبر مصادر الإقراض والاقتراض في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنه بدأت الأزمة فيما عرف بالرهن العقاري الأقل جودة، القائم على حلم المواطن الأمريكي في امتلاك بيت له، لذلك تستغل البنوك ذلك من خلال إقراض المواطن لشراء عقار بالدين من البنوك بضمانة العقار من خلال رهنه، وعند ارتفاع قيمة العقار يعمد صاحب العقار للحصول على قرض جديد متأتٍ من هذا الارتفاع، مقابل أنموذج رهن جديد يعد رهناً من الدرجة الثانية، لهذا تسمى هذه القروض بالرهون المنخفضة/ أو الأقل الجودة[3]. وعندما أعلنت شركتي (فاني فأي وفريدي ماك) إفلاسهما، كان ذلك الإعلان أساس العاصفة المالية، حيث أن هاتين المؤسستين اللتين ترمزان إلى ضخامة الفقاعة المالية، كانتا تغطيان بمفردهما مخاطر (45 %) من القروض العقارية الأميركية.

وكان من الطبيعي للشركات حتى وأن كانت وهمية، والباحثة عن الأرباح والمكاسب الكبيرة، إن تعظم التداول بسندات معتمدة على القروض الممنوحة في سوق القروض العقارية الثانوية (Sub prime)، خلافاً لسوق القروض الرئيسة، حيث تقوم شركات القروض في السوق الثانوية بمنح قروض أسكان مسهلة لزبائن لا يتمتعون بتاريخ ائتماني جيد، بمعنى أنهم يحصلون على قروض دون دفع أي

سلفة، ومن دون إثباتات موثقة حول أحجام وقيم أجورهم وممتلكاتهم، ووصلت قيمة سندات هذه الأسواق عام 2000 حوالي (8.1) تريليون دولار.

ولم تتوقف عمليات المجازفة في الاستثمار في سندات قروض، والتي أعطيت بلا ضمانات، بل حدث ما هو اخطر، فقد أجرت شركات المضاربة نوعاً جديداً من المضاربة، وهو المضاربة على المخاطر التي تفسر حجم المقامرة التي دخلت فيها صناديق التحوط، وبذلك ظهر نوع جديد من الاستثمار في مدى انقباض سوق الائتمان، وعلى تراجع قيمة الأوراق المالية المدعومة بأصول والمسماة (التزامات الدين المضمونة)، ومن ضمنها القروض السكنية في السوق الثانوية.

لقد بالغت المؤسسات المالية الأمريكية بإصدار الأسهم بقيم مالية مبالغ فيها، عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، ولكن يظل الأمر محدوداً، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، إما بالنسبة للشكل الأخر للأصول المالية وهو المديونية، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها، وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية، وفي أطار السيطرة، فقد فرضت الضرورة لضمان سير النظام المالي بشكل صحيح وضع حدود على التوسع في الاقتراض، من خلال توافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يمتلك حداً أدنى من الثروة حتى يستدين، وأن يتوقف حجم إستدانته على حجم ملكيته للأصول العينية.

إن الهوس العالي في الحصول على الأرباح أو الجشع (greed)، كخاصية تاريخية لرأس المال، دفعت المؤسسات المالية للتوسع في الإقراض، إذ أن المزيد من الإقراض يعني في حد ذاته المزيد من الأرباح، من دون إهتمام الإدارات في اغلب البنوك إلى المخاطر الناجمة عن التوسع في الإقراض، فمجالس الإدارات تولي جل اهتمامها إلى الأرباح قصيرة الآجل، حيث تتوقف عليها مكافئات الإدارة، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها، ومكافئات سخية لرؤساء البنوك، وعليه فقد أدى

الاهتمام بالربح في الآجل القصير إلى تعريض النظام المالي العالمي للمخاطر في الآجل الطويل.

وعندما تتجمع لـدى البنـك محفظـة كبـيرة مـن الرهونـات العقاريـة، يلجـأ إلى إسـتخدامها لإصدار أوراق مالية جديدة، يتم من خلالها الإقتراض من المؤسسات المالية بضـمانة هـذه المحفظـة، وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون بالتوريق(securitization)، وعلى وفق ذلك فـأن البنـك لا يكتفـي بالإقراض الأول بضمان هذه العقارات، بل يذهب إلى إصدار موجة ثانية من الأصول المالية بضـمانة العقارات ذاتهـا، فالبنـك يقـدم محفظتـه مـن الرهونـات العقاريـة كضـمان للاقـتراض الجديـد مـن الأسواق، عن طريق أوراق مالية أو سندات مضمونة بالمحفظة العقارية.

وتأسيساً على ذلك، فأن العقار الواحد يعطي لمالكـه الحـق في الاقـتراض مـن البنـك، وهكـذا يعيد إستخدام العقار نفسه ضمن محفظة أكبر للاقتراض من جديد مـن المؤسسـات الماليـة، وهـذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة رهن بعد أخرى، بحيث يتولد عـن العقـار طبقـات متتابعة من الاقتراض، بأسماء المؤسسات المالية الواحدة بعد الأخرى، وهو ما رفـع درجـة المخـاطرة في قطاع العقارات الأمريكي نحو مستويات جُد مرتفعة[3].

لقد تضافرت ثلاثة عناصر لخلق الأزمة المالية الحالية (زيادة الاقتراض– تركيز المخاطر- نقص الأشراف والرقابة)[4]، والتي كانت كافية لإحداث أزمة عميقة، وعلى الرغم من خطورتها لكـن الأمـر الأكثر خطورة منها، هو فقدان الثقة في النظـام المـالي القـائم عـلى ثقـة الأفـراد فيـه، وتـزداد درجـة المخاطرة في ظل التشابكات والتداخلات مابين المؤسسات المالية، وهو ما يعنـي تعقيـد الأمـور عنـد حدوث أية أزمة في النظام المالي.

فالأصول المالية يجري تشبيهها الآن بالدورة الدمويـة للجسـم، فـلا يكفـي أن يكون هناك قلب ورئتان كأعضاء رئيسين، بل لابد من دورة دمويـة تنقـل ممكنـات الحركة لجسم الإنسان، والاقتصاد لا يختلف عن هذا التوصـيف، فـلا يمكـن الركـون

على الأصول العينية، بل لا بد من تحريكها من خلال أصول مالية، وهذا التوصيف يتشابه تماماً مع أطروحة فرانسوا كيناي في الجدول الاقتصادي[5].

لقد بالغت المؤسسات المالية الأمريكية بإصدار الأسهم بقيم مالية مبالغ فيها، عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، ولكن يظل الأمر محدوداً، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، إما بالنسبة للشكل الآخر للأصول المالية وهو المديونية، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها، وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية، وفي أطار السيطرة، فقد فرضت الضرورة لضمان سير النظام المالي بشكل صحيح، وضع حدود على التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يمتلك حداً أدنى من الثروة، حتى يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية.

لذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك، بأن لا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، وبموجبها لن يكون بمقدور البنك أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي وهو ما يعرف بالرافعة المالية[6].

فالنظام الرأسمالي الحالي تسيطر عليه حفنة من تجمعات المحتكرين، الذين يحكمون القبضة على القرارات الجوهرية في الاقتصاد العالمي، محتكرون ليسوا ماليين مؤلفين من مصارف وشركات تأمين فحسب، بل جماعات تساهم في الإنتاج الصناعي، وفي قطاع الخدمات والنقل... ميزتهم الأساسية هي صبغتهم المالية، وعليه فما يمكن قوله ها هنا بوضوح، إن المثابات التاريخية، تعاود حضورها بصيغ مختلفة، فبينما نقلت المدرسة الحدية في الاقتصاد، موضوعة القيمة من الإنتاج إلى الطلب، نقلت العولمة المالية مركز القرار الاقتصادي من أنتاج القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية، إلى إعادة توزيع الأرباح التي تأتي بها المنتجات المشتقة من التوظيفات المالية.

إنها إستراتيجية متبعة إرادياً، ليس من جانب المصارف، بل من جانب المجموعات التي جرى (تمييلها-جعلها مؤسسات مالية)، تجمعات المحتكرين هذه، لا تنتج أصلاً أرباح، بل تنهب ببساطة مداخيل من الاحتكارات عن طريق التوظيفات المالية. والسؤال هل هذا زاد أم قلّل من حدة التقلبات الاقتصادية، أن النتائج على الأرض في ضوء الأزمة الحالية، تشير إلى أن الانهيار المالي لمؤسسات مالية كبيرة، أدى إلى الفرار الجماعي لرأسمال المضاربة (أو ما يسمى اقتصاد الكازينو) وسبب انهياراً مفاجئاً مثلما حدث في عام 1929.

هذا النظام هو مربح إلى الحد الأقصى بالنسبة إلى القطاعات المسيطرة في رأس المال، فهو ليس بالتالي اقتصاد سوق، كما يحلو للبعض أن يوصفه، بل رأسمالية تجمعات احتكارات مالية، غير أن الهروب إلى الأمام في التوظيفات المالية، لم يكن ليستطيع الصمود إلى الأبد، في الوقت الذي لم تكن فيه البنية الإنتاجية تنمو إلا بنسب ضعيفة، هذا الوضع ليس قادراً على الصمود، من هنا تولدت ما جرى تسميتها بالفقاعة المالية، التي تترجم منطق نظام التوظيفات المالية.

وعليه فأن (الرأسمالية المالية) بكل أرباحها الخيالية المصطنعة التي تتحقق في الأساس من المضاربات،- كما يقول منير حمارنة[7]- كانت تدير أموال وأنشطة العالم الاقتصادية بموجب عقلية المقامرين في كازينوهات القمار، وأن أسواق المال تحكمها نفس قواعد المقامرة التي تديرها المافيات، وهو ما ينطبق تماماً على قواعد اقتصاد السوق والاقتصاد الحر، فيما يعدها سمير أمين- هي رأسمالية مالية طفيلية كونها أكبر مستورد للأموال، ومن ثم أصبحت مجتمعاً طفيلياً يمتص النصيب الأعظم من الفائض المنتج خارجه.

إن وضع أمريكا كمنظم مالي مركزي وعالمي، سيبقى هشاً، لأن استيفاء الجزية الامبريالية من مجتمعات أخرى، لا يحصل بطريقة قهرية فقط، بل بحسب آلية طوعية بارعة وغير مستقرة، ويمكن القول من دون اتهام المؤسسات المالية بإكراه زبائنها على تبديد أموالهم.

لذلك أشرت الأزمة الحالية من دون كل الأزمات السابقة من أن القطاع المالي الذي يؤدي دوراً رئيساً في تفجر الأزمة، وما ترتب على ذلك من ظهور لما يسمى (بالفقاعة المالية)، أنها أرخت لتاريخ جديد انقطعت فيه الصلة لأول مرة مابين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، عندما لم تعد الأصول المالية تماثل الأصول الحقيقية، فيما يصر الاقتصاد النظري الرأسمالي أن هناك تيارين متوازيين (نقدي وسلعي)، يمثلان تدفق دوري منتظم ومتناسب لابد منه لضمان سير الاقتصاد بشكل متوازن وبعيد عن الاضطراب.

إذ أضحت نسبة الموجودات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالميGDP (395%) عام 2006، وهذا يعني أن القطاع المالي أضحى مسيطراً ومهيمناً على الاقتصاد العالمي، ويعد مركز الثقل فيه، وهذا يحدث في مرحلة لم تشبهها مرحلة من قبل، فقد توسع هذا القطاع استناداً على مقومات ذاتية وبعيداً عن متطلبات الاقتصاد الحقيقي، والإشكالية القائمة فعلاً، هو عجز الآليات التلقائية والوسائل التعويضية المدبرة عن حماية الاقتصاد من أثارها[8].

إن (الإبداع) الذي أطلق له التمويل الحديث العنان، لم يقدنا إلى زيادة الكفاءة في الأمد البعيد، أو إلى النمو الأسرع، أو المزيد من الازدهار من أجل الجميع، بل أنه كان مصمماً بدلاً من ذلك للتحايل على المعايير المحاسبية والتهرب من الضرائب المطلوبة، لتمويل الاستثمارات العامة في البنة الأساسية والتكنولوجيا- مثل الإنترنت- التي تؤسس للنمو الحقيقي، وليس النمو الوهمي الذي يروج له القطاع المالي.

لهذا فأن القطاع المالي لم يتصرف بغطرسة فيما يتصل بكيفية خلق الديناميكية الاقتصادية فحسب، بل أيضاً فيما يتصل بما ينبغي أن يتم في حالة الركود، الذي لا يحدث طبقاً لإيديولوجية القطاع المالي، إلا بسبب فشل الحكومة وليس الأسواق، فكلما دخل الاقتصاد في حالة من الركود، تنخفض العائدات ويزداد الإنفاق، على إعانات البطالة على سبيل المثال، وهذا يعني نمو العجز.

بيد أن الزعم المدفوع من بقايا مشايعي الفكر النيوكلاسيكي الجديد، من أن الحكومات لابـد أن تركز على إزالة العجز، وأن ذلك من الأفضل أن يتم من خلال خفض الإنفـاق، ومـن شـأن العجـز المنخفض أن يستعيد الثقة، التي سوف تستعيد بدورها طاقة الاستثمار وبالتـالي النمـو، ولكـن عـلى الرغم العقلانية الظاهرية لهذا الخط من التفكير فأن الأدلة التاريخية دحضته على نحو متكـرر، بمـا في ذلك الأزمة الحالية، إذ أن العمل على معالجة العجز القـائم- عـلى وفـق الـرؤى الفريدمانيـة- في الاقتصاد الأمريكي على نحو يحجم من دور الاتفاق الحكومي من شأنه أن يدخل هـذا الاقتصـاد إلى ركود سحيق.

الجزء السادس

ترهل الاقتصاد الأمريكي

أولاً- إهتلاك البنية التحتية:

لا يكفي لفت الانتباه إلى الانهيار المالي، فخلفه، ترتسم أزمة في الاقتصاد الحقيقي، لأن الانحراف المالي نفسه، سيؤدي إلى شلل النمو والبنية الإنتاجية فالحلول المقدمة للأزمة المالية، لا تستطيع إلا أن تؤدي إلى أزمة في الاقتصاد الحقيقي، أو بكلام آخر، إلى ركود نسبي في الإنتاج، مع ما سيتسبب به ذلك من تراجع مداخيل العمال وارتفاع في نسب البطالة، والمزيد من الهشاشة الاجتماعية وتعميق الفقر في دول الجنوب، بات علينا اليوم الكلام عن انهيار لا عن نمو.

وخلف هذه الأزمة، تتبلور بدورها الأزمة البنيوية النظامية للرأسمالية، إن مواصلة اللحاق بنموذج نمو الاقتصاد الحقيقي كما نعرفه، وبنموذج الاستهلاك المرتبط به، أصبح، للمرة الأولى في التاريخ، تهديداً حقيقياً لمستقبل البشرية والكرة الأرضية.

إن البعد الأساسي في هذه الأزمة النظامية، يتعلق بالوصول إلى الثروات الطبيعية للكرة الأرضية، وهي ثروات أصبحت بشكل ملحوظ أكثر ندرة مما كانت عليه قبل نصف قرن. فالصراع بين الشمال والجنوب يمثل في هذا السياق المحور الرئيس للصراعات المستقبلية.

يشار إلى أن البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تتناسب مع حال الدولة القائدة في العالم أو مع اكبر اقتصاد رأسمالي وعالمي، وهو ما يعد إشكالية كبيرة كونه يقع في مرحلة الاستهلاك الواسع(بحسب خماسية روستو)[1]، والتي في جلها تعد متقادمة زمنياً نتيجة استنفاد عمرها، أو أنها لم تعد تتواءم مع النمو السكاني، وهذا يتضح من خلال الترتيب العاشر للولايات المتحدة الأمريكية

في دليل التنمية البشرية، وهو لا ينسجم مع ما يدعى من مستويات الرفاهة الاقتصادية للمجتمع الأمريكي.

وبحسب الانتقادات التي أوردها المناوئين لأطروحات المحافظين الجدد وإدارة بوش الابن، فقد جرى التركيز على الكثير من المشكلات ومقارنة ذلك بالفرصة البديلة (Opportunity Cost)، والتي بينت حجم الهدر في الموارد المتاحة، والتي هي في الأغلب الأعم منها أموال دافعي الضرائب، مما دفع هذا إلى حالة تذمر كبيرة في المجتمع الأمريكي، لم تكن وسائل الأعلام محايدة وموضوعية في تغطيتها، ولكن ما ترتب على الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي منذ عام 2008 واستمرت في عام 2010، وما نتج عنها من فقدان الكثير من مواطني أمريكا مساكنهم ومدخراتهم، بسبب أزمة الرهن العقاري.

هذا فتح الباب على مصراعيه لمراجعة أوضاع المجتمع الأمريكي وتخفيف حدة الصراع الذي من الممكن أن يحدث في ظل انفلات التفاوت في مستويات الدخل لصالح الفئة العشرية الأعلى في ترتيب للسكان، هذا التفاوت مابين الفئة الأعلى والأدنى يقدر(1:72)، مما يؤكد ظاهرة التركز في المجتمع، وهو ما يعد قنبلة موقوتة في الحراك الداخلي الأمريكي، ما لم يتم نزع فتيل هذا التراصف، وتنفيس أوضاع الاحتقان المتأتية من التراخي الحكومي بشأن مراقبة الأسواق والمؤسسات الرأسمالية، وعدم ترك أوضاع المجتمع لتذبذبات السوق ومصالح رأس المال.

لهذا نلحظ تركيز أدارة اوباما على الجوانب الاقتصادية- الاجتماعية، والتي وفرت له الفوز في الانتخابات، كما أن هذه الإدارة قد ورثت دولة متورطة وتكاد تغوص في مستنقعات غزوات بوش، واقتصاد ينوء تحت ضغطي الأزمة الاقتصادية وعبء الحروب الأستباقية.

وعلى خلفية هذه الأوضاع وسعياً من الرئيس الأمريكي (اوباما) للفوز بولاية ثانية، فقد اقترح خطة اقتصادية تشمل حزمة من الحوافز الاقتصادية لمواجهة

الأزمة المالية والركود الاقتصادي[2]، الـذي ضرب الاقتصـاد الأمـريكي بشـكل طـارئ وسريـع، والتـي تهدف كما صرح اوباما ووزير الخزانـة الجديـد تيمـوثي جيثـنر(Timothy Geithner)، إلى إحـداث إنعاش اقتصادي سريع، وتوفير ما بين (3-4) ملايين فرصة عمل، من خـلال الأنفـاق الحكـومي عـلى قطاعات البنية التحتية بشكل خاص، مما يتيح للشركات الأمريكية قدرة تنافسية كبيرة على المستوى العالمي.

وقد جرى تخصيص مبلغ(825) مليار دولار في أطـار التحفيـز الاقتصـادي، سـتنفق خـلال18 شهراً، في حين يقدر بعض الباحثين الأمريكيين في شؤون الاقتصاد عن حقيقة التخصيصات، بأنها ربمـا تقترب من تريليون دولار، وترتكز على استخدام زيادة الإنفاق العـام (وهـي أطروحـة كينزيـة عـلى النقيض من أطروحة النيوليبرالية التي لازالت الإدارة الأمريكيـة تـروج لهـا)، كوسـيلة توسـع وحفـز وتنشـيط للاقتصـاد الأمـريكي عـن طريـق زيـادة الإنفـاق الحكـومي والاسـتثمارات في البنيـة الأساسية(التحتية)، من مثل الطرق والجسور والكهرباء والتعليم، وكذلك الرعايـة الصـحية، هـذا إلى جانب توفير تخفيضات ضريبية كبيرة لأكثر من (95 %) من المواطنين الأمـريكيين، مـع التركيـز عـلى الطبقات الوسطى والفقيرة من المجتمع.

وتتوزع التخصيصات المقررة على فروع قطاع البنى التحتية (Infra - Sutures) وعلى النحو الآتي:

زيادة الإنفاق العام في بنود البنية التحتية والرعاية الصحية التي أضحت مشـكلة كبـيرة، إذ عانت(29) ولاية أمريكية من إشكالية فقدان الضمان الصحي للنسبة الغالبة من السكان.

بناء مدارس جديدة لزيادة قاعدة التعليم الرسمي.

إجمالي المخطط للأنفاق الحكومي على البنية التحتية(550) مليار دولار.

تخصـيص مبلـغ (90) مليـار دولار للطـرق والجسـور والسـكك الحديديـة وتحسـين شـبكة الكهرباء.

تحديث(75 %) من المباني الفيدرالية وما يرتبط بها من بنى أساسية بتكلفة تقارب (31) مليار دولار.

تحديث وتحسين التعليم الفيدرالي بإجمالي تكلفة تصل الى(141) مليار دولار، موزعة على النحو الآتي:

41 مليار دولار لتطوير المدارس في المقاطعات.

79 مليار دولار كنفقات للولايات لمنع تقليص الخدمات التعليمية.

15.6 مليار دولار لتوسيع برنامج بيل غرانت(Pell Grant program) للمنح الدراسية.

6 مليار دولار لتحديث برامج التعليم العالي.

102 مليار دولار تكاليف رفع إعانات الطالة وإعادة تدريب العمال.

111 مليار دولار لقطاع الصحة والتأمين الصحي منها 87 مليار دولار دعم التامين الصحي، 20مليار دولار لتحسين الصحة وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بها، 4 مليار لتحسين الرعاية الصحية الوقائية.

يعاني المجتمع الأمريكي من وجود أعداد كبيرة من المواطنين من دون تأمين صحي، وتتفاقم هذه المشكلة مع الملونين بصورة خاصة، وتشكل موضوعة الرعاية الصحية هاجساً كبيراً لدى الشعب الأمريكي كون تكاليفها تعد مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول الأوربية، والتي ارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 مقارنة بعام 2000 بأكثر من (3.7) ضعفاً، إذ يوجد أكثر من(45) مليون مواطن أمريكي لا تشملهم مظلة التامين الصحي، وهؤلاء يشكلون ما نسبته(14.6%) من أجمالي السكان البالغ عددهم (307) مليون، وهناك (8) مليون طفل من ضمن المواطنين الذين لا تشملهم التأمين الصحي، ناهيك عن وجود(16) مليون شخص من المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، فيما وصلت البطالة عام 2007 الى (12.5 %).

إن التحجج بأن تأثير الأنفاق الحكومي قد يستغرق بعض الوقت لحين ظهور مفاعيله لا يعد محبطاً لاعتماده، إذ أن الإسراع بانطلاق عجلة الأنفاق في الوقت المناسب ومن دون أن تستغرق وقتاً طويلاً، يمكن أن تحفز الطلب، وما يتم الخشية منه في عدم اقتناع النيوليبراليين بالأنفاق الحكومي هو أن هذا الأخير يتسم بالتأخر في انطلاقته بسبب البيروقراطية ولذلك يستغرق وقتاً طويلاً، ناهيك عن أن اشتغال آليات هذا الأنفاق ونتائجه قد تصل أثارها متأخرة وقد وضعت مرحلة التدهور أوزارها.

إن جل الرفض في تدخل الدولة لمعالجة الأزمة ناجم عن ترسخ وهيمنة الفكر الليبرالي على نمط التفكير الاقتصادي، وبسبب من هذا ترى المجموعات التي ترفض هذا التدخل بناء على ثلاثة عقود من سيطرة الفكر الرافض لتدخل الدولة، إن نتائج دخول الدولة أبان هذه الأوضاع والتصرف كحكومة كينزية متدخلة، كانت مخيبة للمال، للأسباب الآتية:

الأول: إن مبلغ التحفيز كان صغيراً مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجماليGDP، وهو لا يوازي إلا (% 1)، وكان من المفترض أن يصل إلى مبلغ التحفيز (4%)، وهو ما انتقده بشدة آدم بوسن Adam Posen من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي Peterson Institute for International Economics، كون التقديرات التي تدفعها الحكومة الأمريكية دائماً اقل من الحقيقة، وفي هذا أشارة إلى تكاليف الحرب التي لم تحط أوزارها بعد.

الثاني: اتجاه جزء مهم من برنامج التحفيز إلى تخفيض الضرائب، وذهب معظم هذا المبلغ إلى للادخار ولم يتم إنفاقه.

الثالث: إن إعانات الإفلاس اتجهت إلى الطبقة العليا من المجتمع وهذه الطبقة تتسم بميل حدي منخفض للاستهلاك، وكان الأجدر إنفاقه على الشرائح ذوات الميل العالي للاستهلاك.

الرابع: إن أي تدخل حكومي في الحياة الاقتصادية إبان الأزمات، يظل محكوماً بالأطروحة الكينزيـة، التي ترى بأن يتوجه صوب الأنفاق الحكومي وفي أطار سياسات التشغيل العامة.

الخامس: إن تلويح الإدارة بفرض الضوابط على حركة رأس المال وسـلوك الشركـات وتـدخل الدولـة، يقابله رفض كبير من المؤسسات الرأسمالية جميعاً، بالإضافة إلى مراكز الأبحاث وبعض من الرموز الاقتصادية في الجامعات، وهذه جميعاً ستتضافر جهودها، في أعاقة تطبيق جوانب التدخل الحكومي.

وعلى الرغم من ذلك يرى كثير من الاقتصاديين، إن هناك خطراً يتمثل في أن حزمـة التحفيـز قد لا تعمل، أو لن تفعل ما يكفي، أو ستكون نتائجها سلبية بشكل عام للأسباب الآتية:

1- ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية سريعة إذا لم يوضعْ كل دولار في مكانه الصحيح بالنسبة للناتج القومي الإجمالي.

2- بقاء مشكلة عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري قيداً عـلى التعـافي مـن الأزمـة، كـون العجز التجاري يظل من دون حل، مما يدفع إلى تزايد المديونية الخارجية لأمريكـا، وهـو مـا سيخلق مشكلة تعثر في سدادها، إذ ارتفع الـدين العـام للولايـات المتحـدة مـن (57%) مـن الناتج المحلي الإجـمالي GDP عـام 2001، إلى (65.5%) عـام 2007، والـذي يسـاوي(8.965) تريليون دولار[3]. نتيجة تزايد النفقات وبخاصة العسكرية المتضمنة تمويل الحرب الأمريكيـة واحتلال العراق وأفغانستان، ومن المؤكد فأن مبلغ(8.965) تريليون دولار هو الخط الأحمـر بالنسبة للدين العـام، ولا يوجـد خيـار أمـام المشرعـين الأمريكـان، إلا بتجـاوز هـذا المحـدد،

حتى يمكن تسديد الالتزامات نحو مشتري سـندات الخزانـة الأمريكيـة، وتـأتي الصـين كـأبرز المشترين لهذه السندات.

لقد أدى الانهيار في الأسواق إلى انعكاسات حقيقية ارتدادية على المجتمـع، إذ خسر الملايـين من المواطنين فرص عملهم وتحولوا إلى فقراء، وتراجع أداء القطاعات الصناعية، لهذا فأن المضـاربات المالية التي شاعت في ظل التحلل الاقتصاد من أية قيود، أدت إلى تدمير فروع إنتاجية كاملـة كانـت تتمتع واقعياً بالعافية، وتشكل العمود الفقري للقطاع الصناعي.

ثانياً- العجوزات المثلثة:

يجمع الباحثون على أن العجز المزمن في الاقتصاد الأمريكي والمتمثل بالعجز المثلث على حـد تعبير محمد عبد الشفيع عيسى، مكون من (عجز الموازنة الفيدرالية- عجـز الميـزان التجـاري- عجـز الحساب التجاري)، هو حالـة باتـت ملازمـة للاقتصـاد الأمـريكي، الـبعض يـرى فيهـا آليـة معتمـدة للتصحيح، إذ باتت أمريكا تستخدمها لتخفيف مشكلاتها الاقتصادية، ولكن منطق الأشياء يقـول مـا في سياسة اقتصادية (منذ نشوء علـم الاقتصـاد والى الآن)، تكـون صـالحة لجميـع الحـالات وللـزمن المفتوح.

يذهب بعض المحللين إلى أن الدول التي تحصل على الجزء الأكبر من عوائـد تجـارة السـلاح، تختلق النزاعات والحروب حتـى تبقـي تجارتهـا العسـكرية رائجـة، بفضـل سـيناريوهات مسـنودة بأعمال مخابراتية، ففي عام 1998، انخفضت مبيعات السلاح مما أدى هـذا إلى إشـعال(40) صراعـاً عبر العالم.

إذ لا يمكن لأمريكا أن تستطيع معالجة العجز التجاري المزمن الذي تعاني منـه، بسب ضعف القدرة التنافسية للسلع الأمريكية حتـى في الـداخل الأمـريكي، وهـو مـا اجبرهـا عـلى اتخـاذ قـرارات وإجـراءات منافيـة لاتفاقيـة منظمـة التجـارة العالميـة (WTO)، وهي أكبر الدعاة إلى تحرير التجارة الدولية، تعود فتستخدم المـادة (301)

أو ما يسمى في القوانين الرمادية، بحجة أن هذه الإجراءات تحمي الأمن القومي الأمريكي[4]، وبالفعل استخدمتها ضد الأرجنتين والمكسيك والاتحاد الأوربي، إلا أنها عاجزة عن منافسة السلع الصينية، نظراً لتدني تكلفة السلعة، وهو ما دفعها إلى اتهام الصين بالإغراق تارة، وتارة بأن سعر صرف اليوان غير حقيقي ولابد من رفعه، بغية رفع القدرة التنافسية للسلع الأمريكية في الأسواق المحلية على الأقل، على أمل أن يجري خفض حجم العجز مع الصين.

لهذا تظل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة هيكلة اقتصادها انطلاقاً من ظروف المنافسة المحتدمة، والتوجه صوب القطاعات التي تنخفض فيها المنافسة أو بالتعبير الاقتصادي التركيز على الصناعات ذات المزية التنافسية شبه المطلقة أو النسبية، في محاولة لتعويض النقص في الصادرات من السلع التي اكتسحتها البلدان ذات التنافسية العالية.

ومن الجدول اللاحق نلحظ أن العجز المتراكم قد شهد استمراراً لأكثر من أربعة عقود مستمرة، فقد كان العجز المتراكم عام 1970 ما يقارب(381) مليار دولار، ليصل عام 2004 إلى أكثر من(6) تريليون دولار، وقد عد بعض الباحثين أن الإدارة الاقتصادية في الولايات المتحدة تعمد إلى خلق العجز في الموازين، كآلية تعديل مناسبة للإبقاء على الحفز الاقتصادي المستمر.

ومن الطبيعي فأن متراكم العجز مع العالم الخارجي ظل يتغذى من قناة العجز التجاري، إذ أن الميزان التجاري الأمريكي لم يسجل فائضاً اقتصادياً طيلة (38) سنة مضت، وأقل عجز تم تسجيله كان عام 1971 وبواقع (1.3) مليار دولار، فيما بلغ أعلى مستوى للعجز(561) مليار دولار، ومنذ عام 1996 اخذ هذا العجز بالتزايد المضطرد بدا معه صعوبة التفكير في تحقيق

جدول (2)

أجمالي متراكم العجز التجاري الأمريكي مع العالم(مليار دولار)

السنة	العجز	السنة	العجز	السنة	العجز	السنة	العجز
1970	380.921	1980	909.050	1990	3.206.564	2000	5.686.338
1971	408.176	1981	994.845	1991	3.598.485	2001	5.768.957
1972	435.936	1982	1.137.345	1992	4.002.123	2002	5.854.990
1973	466.291	1983	1.371.710	1993	4.351.403	2003	5.946.792
1974	483.893	1984	1.564.657	1994	4.643.691	2004	6.033.583
1975	541.925	1985	1.817.521	1995	4.921.005	2005	6.748.883
1976	628.970	1986	2.120.629	1996	5.181.921	2006	7.509.283
1977	706.398	1987	2.346.125	1997	5.369.694	2007	8.210.683
1978	776.602	1988	2.601.307	1998	5.478.711	2008	8.906.583
1979	829.471	1989	2.868.039	1999	5.606.087	2009	9.279.683

Source: Executive Office of President of the United State, Budget of the United State Government, Fiscal Year 2005,p-223.

أي فائض في القابل من الأيام، وأن جل ما يتم السعي إليه هو خفض مستويات العجز، أو إيقاف دائرة تزايده بمختلف الإشكال، وهو ما دفع أمريكا إلى بناء سلسلة اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع العديد من بلدان العالم؟، تهدف من ورائها استغلال هذا في الترويج لسلعها أو حجز أسواق لمنتجاتها، من خلال وسائل تعد في مظاهرها اقتصادية، ولكنها في حقيقة الأمر تتم تحت ضغط سياسي.

فيما تمارس الولايات المتحدة الأمريكية الضغط باتجاه تعديل مستويات أسعار الصرف مع ابرز شركائها التجاريين والذين تحقق عجز مستديم معهم، بغية رفع أسعار سلعهم في السوق الأمريكي من اجل رفع قدرتها التنافسية[5].

من الثابت اقتصادياً أن العجوزات الخارجية تعد فجوة في الموارد(فجوة الموارد الخارجية)، تظهر بسبب وجود فجوة في الموارد الداخلية، أي أن هناك عجز في الموازنة العامة للحكومة بمعنى أخر أن هناك شحاً في الإيرادات العامة للحكومة، أو عدم قدرتها على التناغم مع الارتفاع المستمر للنفقات العامة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن هناك أيضاً فجوة متأتية من قصور الإدخار المحلي

على إشباع الإستثمار المتنامي، نتيجة القصور في معدل الادخار نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. وهو ما ينسجم تماماً مع الحالة الأمريكية، فالدفع لرفع مستويات الاستهلاك العائلي يراد له

جدول (3)

العجز التجاري الأمريكي للسنوات 1970- 2009(مليار دولار)

السنة	العجز	السنة	العجز	السنة	العجز	السنة	العجز
1970	(2.2)	1980	19.4	1990	80.8	2000	375.7
1971	1.3	1981	16.1	1991	31.1	2001	357.8
1972	5.4	1982	24.1	1992	36.4	2002	418
1973	1.9	1983	57.7	1993	68.7	2003	496.5
1974	4.2	1984	109	1994	96.6	2004	561.3
1975	12.4	1985	121.8	1995	96.3	2005	715.3
1976	6	1986	138.5	1996	101.8	2006	760.4
1977	27.2	1987	151.6	1997	107.7	2007	701.4
1978	29.7	1988	114.5	1998	166.8	2008	695.9
1979	24.5	1989	93.1	1999	261.8	2009	373.1

Source: Economic Report of the President, Transmitted to the, Congress, Washington, DC 200 p-439.

*= هذا الرقم فقط يعد فائضاً، في حين جميع الأرقام الأخرى تمثل عجزاً.

أحداث التحفيز الدائم في الطلب الكلي المحلي لمعالجة القصور في القدرة الكلية لاستحثاث الطلب، بما يتواءم مع القدرة الكلية على الإنتاج، وهذا إستعصاء تاريخي وبنيوي في الاقتصاد الرأسمالي، لن يستطع أن يعالجه طوال الزمن الممتد من عام 1928– 2008، إذ تمت الإشارة إليه تفصيلاً من قبل الاقتصادي البولندي كالتسكي[6]، وهو ما يعبر عنه أيضاً بنقص الاستهلاك على وفق الأطروحة الماركسية، وهذا يرتبط بالأساس على فلسفة النظام الرأسمالي الذي يعظم الإنتاج

والإرباح على حساب التوزيع والاستهلاك، ومن ثم الطابع الإستغلالي وانتزاع الفائض لتعظيم الأرباح على حساب الأجور التي جرى التعامل معها على أساس البواقي (Residual)، بعد الأولوية المطلقة لرأس المال كعنصر أنتاج أساس في أية عملية إنتاجية، وفقاً للفلسفة الرأسمالية التي تعلو كعب رأس المال أو ما يسميه منتقدو هذا النظام (وثنية رأس المال)[7].

جدول (4)

العجز السنوي ومتراكم العجز في الموازنة العامة في

الولايات المتحدة للسنوات 1970- 2008(مليار دولار)

السنة	العجز السنوي	متراكم العجز	السنة	العجز السنوي	متراكم العجز
1970		380.921	1998	69.200	5.478.711
1975	53.200	541.925	1999	125.500	5.606.087
1980	73.800	909.050	2000	236.400	5.686.338
1985	212.300	1.817.521	2001	127.100	5.768.957
1990	221.200	3.206.564	2002	106.200	5.854.990
1991	269.400	3.598.485	2003	91.802	5.946.792
1992	290.400	4.002.123	2004	412.700	7.354.700
1993	255.100	4.351.403	2005	318.300	7.905.300
1994	203.300	4.643.691	2006	248.200	8,451,400
1995	184.000	4.921.005	2007	162.200	8.950.700
1996	107.500	5.181.921	2008	410.000	9.654.400
1997	22.000	5.369.694			

Source:

1- Executive Office of President of the United State, Budget of the United State Government, Fiscal Year 2005,p-223.

2- Economic Indicators, Council of Economic Advisers, Washington ,2008.

إن التهافت الاستهلاكي لدى الشعب الأمريكي لا يعد حقيقياً أو هـو نتـاج آليـات اقتصـادية تتسم بالثبات، فمن المعروف أن الاستهلاك يعـد دالـة في الـدخل القابـل للـتصرف، وهـذا الأخـير لا يتناسب مع نمط الاستهلاك الذي يتسم به المجتمع، وجل ما هو فعلي يتأتى من التسـهيلات المقـررة والقائمة على التمويل الميسر على وفق أسعار الفائدة تتناسب مع المقدرة على الدفع والزمن.

لقد كشـفت الأزمـة الحاليـة هشاشـة الأوضـاع الماليـة للقطـاع العـائلي الأمـريكي، إذ اتضـح بموجب نظم التمويل والإقراض والبيع، إن المواطن الأمريكي ليسـت لديـه القـدرة العاليـة(كـما يـتم أشاعته)، على الاحتفاظ بنمط استهلاكه الحالي بالوسائل الحقيقية أي التناسب مابين مستوى الدخل والاستهلاك، فجزءً مهماً مـن اسـتهلاكه يـتم بالتقسـيط الائـتماني وتيسـير الاسـتدانة أو بـالركون إلى متوسط دخله السنوي، الذي يعد مـن الـدخول العاليـة عـلى المسـتوى العـالمي، ومخرجـات الأزمـة المالية الضـاربة بعمـق في الاقتصـاد الأمـريكي، ومخرجـات طالـت نمـط حيـاة الأكثريـة في المجتمـع، وأفصحت عن أن المواطن في ظل الأزمة عاش إشكالية كبيرة، فقد خسر المسـكن وسـيارته ومسـتوى معيشته.

وعليه فأن محفظته الاستثمارية تتسم بالهشاشة وغير الواقعية ومرتهنة إلى متغـيرات خـارج سلوكه، وبالضبط إلى عوامل سوقية تقف في مقدمتها أوضاع الشركات، حتى بات لا يملـك البيـت أو السيارة التي حصل عليها من خلال التسهيلات وسلسلة الإقراض الميسر، لذلك فهـو غـير متأكـد مـن ضمان استمرار فرصة عمله أو الحصول عليها، وبالتالي فـأن هـاجس الخـوف يبـدو قـد تعـايش مـع حياة المواطن، فقد أرهبته الإدارة السابقة(بوش- تشيني) بالعدو الذي يهدد وجوده في عقر داره[8]، على الرغم من هذه الآلة العسكرية الهائلة، وهـذا الأنفـاق العسـكري الـذي يماثـل موازنـة عشرات الدول النامية، وهو يعاني الخوف ذاته في وجوده الآخر كإنسان.

وخلاصة القول أن الوضع الاقتصادي الداخلي والخارجي لأمريكا قد تـأثر بأوضـاع الأزمـة، إذ يشير د.عبد الخالق عبد الـلـه[9] في دراسة عن الأزمة الاقتصـادية وانعكاسـاتها عـلى أوضـاع ومكانـة أمريكا، فإن الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج، وتسـتورد أكـثر مـما تصـدر، وخـلال السـنوات الماضية سجلت الولايات المتحدة أعلى حالات الإفلاس في كل تاريخها المعاصر، (أكثر من (700) ألـف حالة إفلاس)، كذلك أخذت الولايات المتحدة تعاني من أكبر عجز مالي في العـالم تجـاوز (400) مليـار دولار، أما إجمالي ديونها فإنه قد تجاوز كل الأرقام القياسـية بعـد أن أصـبح يزيـد عـن ثلاثـة آلاف مليار دولار، أي أكثر من(1.5) ضعف إجمالي الديون المترتبة عـلى كـل الـدول الأخـرى في العـالم، إلى جانب أكثر من (10) مليـون شـخص عاطـل عـن العمـل (8% مـن القـوة العاملـة)، كـما تراجعـت الولايات المتحدة إلى الدولة رقم (13) من حيث الإنفاق على الصحة، والدولة رقـم (17) مـن حيـث الإنفاق على التعليم، ورقم (29) من حيث عدد العلماء والفنيين بالنسبة إلى إجمالي السكان، حيـث أن لديها (55) عالما وفنيا فقط لكل ألف نسمة مقابل (317) عالماً وفنياً لكل ألف نسمة في اليابـان، وبالنسبة لاستهلاك المخدرات والكحول فأن الولايات المتحـدة هـي الأولى في العـالم في هـذا المجـال، حيث أنها تستهلك(80%) من إجمالي المخدرات في العالم، وهي من أعـلى الـدول في العـالم بالنسـبة لحالات التفكك الأسري والعنـف والإغتصـاب والقتـل، حيـث أصـبح (50%) مـن الشـعب الأمـريكي يتعرض لشكل من أشكال الإجرام، ونسبة (21%) من كل النساء يتعرضن للإغتصاب.

الجزء السابع

كلفة التطلع الكوني

ليس جديداً، القول أن تأريخ المنظومة الرأسمالية على طول تأريخها، كان حاملاً لمساحة مـن الاضطراب والتنافس وحتى الاحتراب فيما بينها، ولهذا تكون الحروب وسيلة لتجاوز الأزمات، وعليـه أصبحت الرأسمالية حاملة للحروب كما تحمل السحب المطر، فكلما اشتدت أوار أية أزمة بمـا فيهـا الاقتصادية، لابد أن نتوقع حدوث حرب (حتـى وأن تـم افتعالهـا)، وتـأريخ أمريكـا عـلى الأقـل هـو مصداق لذلك، وبخاصة لما بعد الحرب العالمية الثانية.

وجميـع الكتـاب والبـاحثين الأمريكـان يؤكـدون عـلى الـدور المحـوري للشركـات في الحيـاة السياسية الأمريكية، كونها جماعة ضغط مؤثرة في صنع القرارات، وهـو لـيس جديـداً فتعضـيد دور الشركات كان منذ مطلع القرن العشرين، عندما قال احـد الرؤسـاء الأمريكـان (إن مـا ينفـع جـنرال موتور ينفع أمريكا)[1].

فسعي هذه الشركات للحصول على الأرباح وتعظيم مبيعاتها من الأسلحة والمعدات، يدفعها للضغط على الإدارة ومن خلال رجالاتها لاتخاذ قرارات هامة على الصعيد الدولي وافتعـال الحـروب والأزمات، وحتى عندما تتعرض اقتصادات البلدان الرأسمالية (أو الاقتصاد الرأسمالي بعامة)، لا تجـد حلاً إلا من خلال تصديرها إلى خارج بلدانها، حتى لو كانت تنتمي إلى ذات المنظومة، وهـو الـدافع الأساس لنشوب الحربين العالميتين.

ولا نـأتي بجديـد أيضـاً إذا قلنـا أن الحـرب هـي احـد الأسـاليب لحـل المشـكلات أو نقلهـا (تصديرها) إلى أطراف أخرى، وحتى البلدان التـي تعـاني مـن أزمـة في داخـل نظامهـا السـياسي، ولا تستطيع تصريفها، تعمد إلى نقل عبئها إلى دول الخارج، فتاريخ النزاعات في العـالم وعـلى الأقـل لمـا بعد الحرب العالمية الثانية، يوضح بوضوح العلاقة بين قيام النزاعات الحروب من جهة والأزمات.

فالنظـام الرأسـمالي اعتمـد الحـروب والأزمـات طريقـاً لحـل مشـكلاته الاقتصـادية، تطبيقـاً لأطروحة جون مينارد كينز في مسؤولية الدولة، في أن تـؤدي دوراً رئيسـاً في رفـع مسـتويات الطلـب الكلي، وكأنها مضخة رافعة لهذا الطلب، الذي يتراجع على وقع الأزمات الاقتصادية، والحرب العالمية الثانية تعد مجالاً حقيقياً لتطبيق ذلك، فالولايات المتحدة اعتمدت هذا كلما حدث تراجع أو إبطـاء في الأداء الاقتصادي، وبخاصة في المراحل التي إستكملت أوربا واليابان مرحلة إعادة بناء اقتصاداتها، لهذا دخلت أمريكا في حروب عدة أو أنها ساهمت بإثارتها كيما تستفد مـن تنشـيط قطـاع الإنتـاج العسكري فيها، فيما ظلـت الحـرب البـاردة معينـاً لا ينضـب للإنفـاق العسـكري في مجـال التوسـع والتجديد والابتكار.

ويوضح الجدول الآتي التلازم مـابين الأزمـات الاقتصـادية واشـتعال الحـروب، والتـي دخلتهـا الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مباشرة أو كانت بالنيابة.

فالإنفاق العسكري الأمريكي الـذي بـدأ بـالانفلات في أخريـات عقـد الثمانينـات مـن القـرن الماضي، لم يكن له ما يبرره واقعياً، فالحرب الباردة وضعت أوزارهـا، وبـدلاً مـن أن يـؤدي الحـال إلى خفض الأنفاق العالمي لصالح التنمية، نلحظ تراجع مؤشرات التنمية مقابل تفعيل مؤشرات الأنفـاق العسكري، فالعدو التقليدي الشيوعي أو ما يسميه هنري كيسنجر (الدب الـروسي)[(2)] قـد انكفـأ إلى داخل غابته، فما هو المبرر لتزايد الأنفاق العسكري الأمريكي والعالمي على حد سواء.

جدول (5)

متلازمة الأزمات والحروب في الولايات المتحدة الأمريكية

للسنوات 1957-2008

السنوات	مدة الأزمة(شهر)	نوع الحرب
1957- 1958	8	الحرب الكورية
1960- 1961	10	حرب فيتنام
1969- 1970	11	الحرب الباردة
1973- 1975	16	الحرب العربية – الإسرائيلية
1980- 1980	6	حرب الخليج الأولى
1981- 1982	16	حرب النجوم
1990- 1991	8	حرب الخليج الثانية
2000- 2001	8	احتلال أفغانستان
2002-2003*	9	احتلال العراق
2008-	الأزمة مستمرة	العراق وأفغانستان

Source: Business Cycle Expansions and Contractions, NBER Website.2005-04-23,http:www.nber.htmI.

*= تدني جميع مؤشرات الأداء الاقتصادي الأمريكي.

وطالما أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تعيش من دون عدو موهوم، وهو حجر الزاوية في التفكير والإدراك الاستراتيجي الأمريكي، فلابد من خلق عدو جديد، فلكل مرحلة عدو موصوف(حقيقياً أم مختلقاً)[3]، فما يعد العدو التقليدي المعسكر الشيوعي، هناك عدو جديد هو الإرهاب(ومن دون توصيف وشروط لهذا العدو)، إلا أن كل من يعارض مصالح أمريكا يدخل في خانة (تهديد الأمن القومي)، ومن الجدول(8) نلحظ أن الأنفاق العسكري الأمريكي يمر بما يشبه حال الدورة الاقتصادية، إذ توجد علاقة مكينة بين تزايد الأنفاق وحال الاقتصاد

جدول (6)

الأنفاق العسكري الأمريكي للسنوات 1988-2009(مليار دولار)

السنة	الأنفاق الجاري	الأنفاق بأسعار 2005	نسبة الأنفاق/GDP
1988	293.093	483.994	5.7
1989	304.085	479.060	5.5
1990	306.170	457.648	5.3
1991	280.292	401.949	4.7
1992	424.705	424.705	4.8
1993	402.375	402.375	4.5
1994	288.059	377.867	4.1
1995	278.856	357.382	3.8
1996	271.417	337.946	3.5
1997	276.324	336.185	3.3
1998	274.278	328.611	3.1
1999	280.969	329.421	3
2000	301.697	342.172	3.1
2001	312.743	344.932	3.1
2002	356.720	387.303	3.4
2003	415.223	440.813	3.8
2004	464.676	480.451	4
2005	503.353	503.353	4
2006	527.660	511.187	5.1
2007	640	546.786	6
2008	603		
2009	675		

Source: SIPRI, Military expenditure of USA, Table 5.

والحزب القابض على السلطة، ففي كل دورة يتسلم بها الجمهوريون الإدارة تتزايد مؤشرات الأنفاق العسكري بشكل واضح وكبير، فخلال تولي(بـوش الأب) حافظـت موازنـات الأنفـاق العسـكري عـلى مستوياتها.

وبما لا يقل عن (400) مليار دولار، وكما هو وارد في السنوات (من عام 1988- 1993)، وبواقع (483.994) مليار دولار بالأسعار الثابتة، وبنسبة(5.7%) منGDP، لتصل الى(402.375) مليار دولار، ونسبة (4.5%) من GDP، ثم لتشهد انخفاضاً مستمراً وصل إلى أدنى مستوى له عام 1998وبواقع(328,611) مليار دولار، في حين سجل هذا الأنفاق أدنى مستوى له منذ عقد من الزمن وبنسبة(3%) من GDP عام1999، لتبدأ الدورة في التزايد من جديد في عهد الرئيس الأمريكي الجمهوري (بوش الابن)، وليسجل أعلى مستوى له في تاريخ أمريكا الحديث في عام 2007 وبمبلغ قدره(546,786) مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 2005، في حين بلغ(578.315) مليار دولار بالأسعار الجارية، وهو مبلغ يقل قليلاً جداً عن الناتج المحلي الإجمالي لعموم أفريقيا عام 2006، والبالغ (600) مليار دولار، ويتجاوز الناتج المحلي للدول العربية غير النفطية مجتمعة عام 2005.

هذه المستويات غير المسبوقة من الأنفاق، أجبرت العالم وفي ظل خلق الأزمات كآلية أرادت منها أمريكا تبرير تدخلها في شؤون العالم، على الدخول في مرحلة جديدة من تزايد الأنفاق العسكري، وهو ما يعني التفريط بالجهد الإنمائي لصالح الأنفاق العسكري، ومن شأن هذا أيضاً أن رفع معدل العبء العسكري على الشعوب.

لقد حذر ليون تروتسكي من أن (الرأسمالية الأمريكية تطرح المشكلات نفسها التي دفعت ألمانيا نحو الحرب عام 1914، وألمانيا كانت تريد تنظيم أوربا، إما أمريكا فهي تريد تنظيم العالم، والتاريخ سوف يضع الإنسانية في مواجهة انفجار بركان الرأسمالية الأمريكية)، والآن يتحقق هذا التنبؤ؟، فنحن نعيش الذروة الدموية للرأسمالية الأمريكية.

كان مقدراً بحسب الخطاب المبثوث عالمياً، إن يتم التراجع في الأنفاق العسكري لصالح جهود التنمية البشرية، التي تعد فضيحة كبرى في التاريخ الإنساني لكل المتشدقين بالإنسانية وحقوق الإنسان، فالولايات المتحدة تتدخل في

اغلب المفاصل المهمة في العالم الثالث، إلا أنها تغض الطرف تماماً عن مستوردات السلاح وبخاصة أذا كانت أمريكية أو غربية.

وما بين سرعة الابتكار والاختراع وارتفاع المكون العلمي والتكنولوجي في مخرجات الإنتاج الصناعي- العسكري فأن سرعة التقادم سوف تزداد طرداً مع كل أنموذج جديد من الأسلحة، وهذا من المؤكد أن يدفع نحو مستويات غير مسبوقة من التسليح، ومن المفارقة أن الدول النفطية العربية تتولى في كل حالة ركود اقتصادي في الغرب أو حالة انتعاش للمورد النفطي وتزايد العوائد النفطية، مهمة رفع مستويات تجارة السلاح ومن خلال عقود استيراد خيالية كما هو الحال في صفقة اليمامة السعودية التي ثبت من خلالها وجود فساد وإفساد في عقودها.

وتكشف معدلات النمو في الإنفاق العسكري العالمي أنها سجلت معدلات أتسمت بالتزايد طوال المرحلة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2007، بيد أنها سجلت أعلى معدل (13%) في عام 2007 وهو أعلى معدل نمو منذ عام 1980.

ويمكن الاستدلال من الجدول(7) على التزايد المستمر والمنتظم للأنفاق العسكري العالمي من عام 1988- 2007، كما ورد بتقرير معهد ستوكهولم السلام العالمي لعام 2008 بدءً من عام 1999، ليتجاوز مستوى الأنفاق العسكري عام 1988، ومن المناسب الإشارة إلى ما أورده تقرير معهد السلام العالمي 2008، من أن الأنفاق العسكري ازداد بنسبة(45%)، عما كان علية في عام 1998، وهي تأتي في المرتبة الأولى على مستوى العالم منذ الحرب منذ الحرب العالمية الثانية (World War II)، وهو يزيد عن الأنفاق العسكري في عام 2001 بنسبة (59%)، وهو ما يعني (إعادة أنتاج عسكرة العالم).

جدول (7)

الأنفاق العسكري العالمي للسنوات 1988-2007 بحسب المناطق

(مليار دولار)

السنة	أفريقيا	أمريكا	أسيا واقيانوس	أوربا	الشرق الأوسط	أجمالي العالم	نسبة التغير
1988	12.1	525	102	514	41.1	1195	. . .
1989	12.2	520	106	498	39.1	1175	– 1.6
1990	12.5	493	110	468	53.0	1136	– 3.3
1991	11.2	433	112	. .	59.5	. .	. .
1992	10.3	457	118	326	48.7	960	. .
1993	10.4	437	121	314	45.0	928	– 3.3
1994	11.3	414	122	308	43.5	899	– 3.1
1995	10.7	397	124	283	40.8	855	– 4.8
1996	10.0	375	128	282	40.2	835	– 2.4
1997	10.0	376	130	283	44.5	844	+ 1.1
1998	11.1	367	132	276	48.8	834	– 1.1
1999	11.9	367	135	280	48.1	843	+ 1.0
2000	12.3	382	139	287	54.3	875	+ 3.8
2001	13.5	387	146	288	56.7	892	+ 2.0
2002	14.3	431	153	295	54.3	947	+ 6.2
2003	14.1	481	160	302	56.0	1.013	+ 7.0
2004	15.8	522	166	306	60.3	1.071	+ 5.7
2005	16.0	548	176	306	67.2	1.113	+ 4.0
2006	15.8	559	186	311	73.9	1.145	+2.9
2007	16.8	640	200	319	79.0	1.339	+13
2008	20.4	603	206	320	75.6	1226	+3.7

Source : Spiri, Table on world and regional military expenditure, 1988- 2000 .

وتشغل مواقع الدول الأكثر إنفاقاً عسكرياً في العالم مجموعة من الدول هـي في اغلبها دول متقدمـة، وتقـف الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـلى رأس هـذه البلـدان بمسـتوى أنفـاق يزيـد بمقدار(48.6) مليار دولار عن أجمالي أنفاق (14) دولة، والتي تأتي في قائمـة الـدول الأكـثر أنفاقاً في العالم، والبالغ إنفاقها العسكري (561) مليار دولار للعام 2006، فالموازنة السنوية للبنتـاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) تساوي الميزانيات العسكرية المجتمعة للدول ألاثنتي عشرة أو الخمس عشرة التي تلي الولايات المتحدة، بعبارة أخرى، فأن الولايات المتحدة تشكّل (40-50%) من الإنفاق الدفاعي في دول العالم ألـ (189) كافة.

جدول (8)

أكبر(15) دولة في الأنفاق العسكري عالمياً للعام 2007

الدولة	الأنفاق (مليار دولار)*	الدولة	الأنفاق (مليار دولار)
الولايات المتحدة	640	ايطاليا	33.1
بريطانيا	59.7	الهند	24.2
الصين	58.3	كوريا الشمالية	22.6
فرنسا	53.6	البرازيل	15.3
اليابان	43.6	كندا	15.2
ألمانيا	36.9	استراليا	15.1
روسيا	35.4	اسبانيا	14.6
السعودية	33.8		

Source: SIPRI, Year Book 2008, P- 11.

- بالأسعار الثابتة لعام 2005.

مما يؤكد أن الولايات المتحدة تقود بإمتياز عملية عسكرة العالم، لصالح مجمعها الصناعي العسكري من ناحية، وللحفاظ على تفوقها المطلق من ناحية أخرى، ودفع البلدان الأخرى إلى مجاراتها في الأنفاق تعد عملية يراد منها إدخالها في نفق يكون من شأنه فقدانها لفرصة تطوير بلدانها وحرمانها من كلفة الفرصة البديلة، لو إستثمرت هذه الإمكانية لأغراض سلمية ولصالح البشر.

والغريب أن السعودية تحولت إلى ترسانة أسلحة وذخائر ومعدات، ومن دون أن تدخل حرباً واحدة طيلة نصف قرن، ولكنها تقف إلى جانب اكبر الدول المستوردة للسلاح، وتلاحق احدث التقنيات التسليحية، حتى أن بعض هذه الصفقات تجري بناء على علاقات سياسية أو مع رموز في أدارة بلدان محددة، ولصالح الشركات التي ترتبط بها هذه الرموز أو أنها ساهمت بإيصالها إلى سدة الحكم، ولم نلحظ استخدام لهذه الترسانة العسكرية، والتي تكلفت بمئات المليارات من الدولارات، طيلة العقود الممتدة من عام 1970-2009، إلا في الهجوم على الحوثيين شمال اليمن، في أطار تنسيق أمريكي- يمني- سعودي، لمحاصرة هذه الحركة، بغية عدم إمتداد تأثيرها إلى مناطق أخرى، لاسيما وأن السعودية تعاني من منطقتين رخوتين في آمنها القومي في الشرق والجنوب.

وبالنسبة لشركات صناعة السلاح الأمريكية ومثيلاتها في الدول الغربية الأخرى، أصبح من الحتم تأمين شروط استمرارية الصناعة، وذلك عبر تأمين اندلاع الحروب، فحالة السلم تمثل العدو الأول لشركات السلاح، ودور شركة هاليبرتون التي أوصلت (ديك تشيني) إلى منصب نائب الرئيس الأمريكي، في إحداث الأزمات والحروب والدفع باستخدام القوة العسكرية، يعد مصداقاً لهذا الدور.

وتدخل شركات السلاح إلى اللعبة الانتخابية الأمريكية لتمويل حملات الناخبين ببضع ملايين الدولارات لتخرج من الدورة الانتخابية ببضع المليارات من الدولارات.

والجدول الآتي يبين اكبر الشركات الأمريكية المنتجة للسلاح وحجم مبيعاتها الذي يبلغ (131.140) مليار دولار، والتي تهيمن على سوق السلاح العالمي. يقال في أمريكا أن الحرب القائمة الآن في العراق وأفغانستان، هي حرب الشركات، فهي أقيمت بدفع من الشركات ولصالح الشركات، ويمولها دافعوا الضرائب، فالشركات الأمريكية سواء عسكرية أم نفطية أم مدنية جميعاً سعت إلى إيصال رجالاتها إلى سدة الحكم في الإدارة الأمريكية، وقد حضيٌ أقطاب الإدارة بدعم الشركات الكبرى، وهم عتاة التشدد (الصقور) أبراهام، أرميتاج، بنيت، برغنر، بولتون، دوبريانسكي، فوكوياما، كاغن، زالماي خليل زاده (السفير الأمريكي السابق في العراق)، كريستول، بيرل، رودون، رامسفيلد، كارل روف، جينيور، ويبر، ولفوتيز، ولسي، زويليك) هولاء يلقبون بلوبي الموت (The Death Lobby).

ولابد من الإشارة أن الرئيس الأمريكي (بوش) الابن قد جرى دعمه من قبل كبريات الشركات وفي مقدمتها هاليبرتون، التي قدمت دعماً سخياً لحملته الانتخابية بمبلغ (500) مليون دولار، كذلك جرى إيصال نائب رئيس الشركة (ديك تشيني) إلى منصب نائب الرئيس الأمريكي، وأوصلت شركة شيفرون كوندليزا رايس إلى منصب مستشارة الأمن القومي ثم وزيرة خارجية وهكذا الأمر إلى رامسفيلد وغيره.

وعند كل مرحلة تتراجع فيه توجهات الإدارات الأمريكية نحو الحروب، تحرك الشركات برامج تسليح جاهزة، كانت قد اقترحتها على البنتاغون، إذ يجرى الآن التحدث عما يسمى بالضربة العالمية السريعة، وهي تتم من خلال إما طائرة ذات إمكانات خاصة، لها سرعة كبيرة وحمولة عسكرية لتدمير الهدف، والمعلومات المتسربة عن هذا المشروع تشير إلى أن كلفة أنتاج 6 طائرات تبلغ (220) مليار دولار، إما الأنموذج الثاني للضربة العالمية السريعة وهو اقل كلفة اقتصادية، فهو يعتمد على أجراء تعديل على الصاروخ البالستيقي العابر للقارات من طراز (بيسكيبر- 3)، ولهذا يشير جون بايدن بأن الضربة العالمية السريعة المستندة إلى

أسلحة تقليدية(غير نووية) تمثل أداة ردع وهو ما من شأنه أن يبقي الولايات المتحدة قوية ومتفوقة.

وبالتركيز على الولايات المتحدة تبدو هذه المتلازمة مابين الداخل والخارج متجسدة في الحالة الأمريكية، تتوافر مقوماتها في الدفع بها تبعاً لترابط المصالح، وهو ما نجده في تحذيرات القادة الأمريكان، من حدوث الزيجة المطلقة مابين رؤى المجمع الصناعي العسكري والمؤسسة العسكرية والشركات عابرة القوميات، هذا الثلاثي يرى في توسع المصالح لجني الأرباح آلية مجربة، ومناخ الحرب يمثل فرصة تاريخية لتحقيق أرباحاً فوق اعتيادية(احتكارية) لشركات السلاح والشركات الأخرى الساندة.

جدول (9)

أكبر الشركات الأمريكية المنتجة للسلاح في العالم لعام2006

المرتبة	الشركة	البلد	حجم المبيعات (مليار دولار)	الأرباح مليار دولار
1	Boeing	USA	30.690	2.215
2	Lockheed	USA	28.120	2.529
3	Northrop	USA	23.650	1.542
4	Raytheon	USA	19.530	1.283
5	G-Dynamic	USA	18.770	1.856
6	L-3 Communication	USA	9.980	0.526
أجمالي المبيعات والأرباح			131.140	9.951

Source: SIPRI, Year Book 2008, p-12.

وعلى الرغم من دخول شركات عديدة ميدان الإنتاج العسكري وهو ما يشكل منافسة محتدمة للاستحواذ على الأسواق، إلا أن الملاحظ هو هيمنة أمريكا على تصدير السلاح، فهي تصدر أكثر من ثلاثة أمثال ما تصدره اقرب دولة لها في المبيعات (روسيا)، وهذا يعود في جزء منه إلى أن التكنولوجيا العسكرية الأمريكية متقدمة على مستوى العالم، بما يقارب عقداً من الزمن.

من المؤكد أن جميع الشركات الأمريكية المنتجة للسلاح قد استفادت من عملية تحول البلدان الاشتراكية السابقة، إذ جرى استبدال أسلحتها الروسية بأسلحة أمريكية وغربية، والشيء ذاته ينطبق على العراق، فقد أمعنت القوات الأمريكية في تدمير جميع الأسلحة بما فيها الدبابات غير المستخدمة أو الصالحة للعمل، وبدأت بالتأثير على الحكومة ووزارة الدفاع العراقية لغرض حصر تسليح الجيش بالأسلحة الأمريكية حصراً.

إن المستوردات العسكرية العراقية من الأسلحة والمعدات الأمريكية في تصاعد مستمر، فهي قد تجاوزت كمعدل خلال السنوات السابقة(5) مليار دولار سنوياً، ومن المتوقع تصاعده مع خروج القوات الأمريكية وموافقة الولايات المتحدة على اقتناء القوات العراقية أسلحة ثقيلة، وبالتالي سيتم تجاوز حاجز(10) مليار دولار بعد عام 2015، وكلها ستذهب إلى المجمع الصناعي- العسكري الأمريكي.

فإذا كانت روما التي ظهرت في البداية غازية ونهابة، ثم صارت عمومية وموزعة للطرق ولآقنية سحب المياه والقانون والسلم، فاستحقت لقب إمبراطورية، بينما لم ترتق أثينا، إلا لتمثل حالة إجهاض مبكر لفكرة الإمبراطورية، فأن حالة أمريكا الآن، ما هي إلا حالة بين التطلع الإمبراطوري والإجهاض المبكر، فالولايات المتحدة الأمريكية الطامحة للإمبراطورية لا تتوفر لها المتطلبات الأساسية للإمبراطورية، بسبب ثغرات هامة، يمكن عدها عناصر حاكمة في التنبؤ للارتقاء الإمبراطوري، والتي لا تؤكد بأن تكون الولايات المتحدة عام 2050، إمبراطورية أمريكية، وهذان الشرطان الرئيسان يتمحوران في الآتي:

الأول: القدرات الاقتصادية والعسكرية التي تبدو في تراجع عن أن تكون كافية للحفاظ ولإدامة الاحتفاظ بالمستوى القائم حالياً لاستغلال العالم.

الثاني: إن الرؤية الأيديولوجية لتثبيت دعائم تأمين السلم والأمن العالمي وتأمين العدالة والمساواة بين الأفراد والشعوب، تشهد تراجعاً منتظماً وتزداد بإطراد عوامل رفض هذه الإيديولوجية والوقوف بوجهها.

ومثلما عد صندوق باندورا في الأساطير الإغريقية، بأنه حامل لكـل الشرور، وبفتحـة ظهـرت كل شرور الأرض، فأن أمريكا التي أغرقت كل منافسـيها في أوحـال متعـددة، هـي صـندوق بانـدورا المرحلة المعاصرة من تاريخ البشرية، والتي انطلقت منها كل عوامل عدم الاستقرار.

الجزء الثامن

الهيمنة الأمريكية وتصاعد المقاومة

من المؤكد أن الرأي العام العالمي والأمريكي بالذات قد تـأثرا تحـت ضـغط وهيمنـة الأعـلام المدار بكفاية عالية مـن قبـل الإدارة الأمريكيـة، كـما أن هـذا الأعـلام في اغلبـه يقـع تحـت سـطوة المنظمات والمؤسسات اليهودية، التي ساهمت بقوة وفاعلية قل نظيرها، في كل أنحاء العالم بالـدفع باتجاه احتلال العراق، وإسناد توجهات الإدارة الأمريكية، في ظـل القبـول بـتراث التعـاليم اليهوديـة وبخاصة التلمودية منها، بوجوب تحطيم (دولة بابل) التي تعني العراق، عقاباً على احتلال أورشليم وسبي اليهود على يد الملك البابلي نبو خذ نصر، مع التذكير أن اللـوبي اليهـودي يسـيطر بقـوة عـلى اغلب مفاصل الأعلام في أمريكا وأوربا.

أما الأسلوب الثاني الذي تمارسه الإدارة الأميركية للتحكم في الرأي العـام فيتمثـل في السـيطرة والتوجيه لأسطول الإعلام العالمي الذي تتحكم فيه، أو ما يسمى(سياسة الإعماء)، فضلاً عن ممارسـة الضغوط ترهيباً وترغيباً على بقية وسائل الإعلام الداخليـة والخارجيـة، وبيـنما سـاند هـذا الشـعب أدارته في استخدام الحروب كوسيلة في حل المشكلات الدولية، نلحظ أن هذا الرأي يمكن التأثير فيـه حتى مسـتوى إحـداث الانحـراف فيـه عـن طريـق مـا يسـمى بصـناعة الـرأي العـام، بالاسـتناد إلى إمبراطوريـة ضـخمة مـن وسـائل الأعـلام التـي اسـتطاعت الإدارة الأمريكيـة مـن توظيفهـا لصـالح مشروعها.

ومن المناسب الإشارة إلى أن تكشف الأهـداف الحقيقيـة وتراجـع حالـة التعميـة التـي عمـدت الولايات المتحدة على ممارستها على الرأي العام (العالمي والمحلي) ونمط الأفعال المقترنة بها والتي تـؤشر من دون أي لبس أن المرتكزات الشكلية التي تستند عليها في بناء هيمنتها المطلقة في العالم، بالمقارنة مع نتـائج الممارسـة عـلى الأرض، سـجلت افتراقـاً كبـيراً، بـل ومتناقضـاً تمامـاً، وهـو مـا يسر وسـهل الـدفع

بتصاعد الرفض والمقاومة سواء على الأطر الرسمية(الحكومية) أم الشعبية، الرأي العـام الأمـريكي لم يعد يؤمن هو أيضا بالحرب منذ وقت طويل، وهو على يقين أن الجميع في البيـت الأبـيض، وحتـى- الرئيس أوباما- ليسوا متحمسين لاستمرار هذه الحرب (العبثيـة) البعيـدة عـن حـدودهم بـعشرات الآلاف من الأميال.

لهذا فأن شكل مقاومة المد الإمبراطوري الأمريكي، قد تواجه من جديد مـع أشـكال مختلفـة مع المقاومة المناظرة لأنمـاط وأهـداف المشروع الأمـريكي، والتـي توزعـت عـلى الجانـب الاقتصـادي والثقافي وأنماط الحياة وصولاً إلى المقاومـة العسـكرية التـي حملتهـا حركـات ومـنظمات، تـرى بـأن السبيل الأمثل لكبح توجهات تدجين المجتمعات والشعوب ومسخ مواريثها، وجعلها مجرد مجموعة أرقام ترفد حسابات التسويق، لن يكون نافعاً إلا بالقوة، وهذا أكثر وضوحاً في البلـدان التـي تشـهد تواجداً عسكرياً، سواء بطريقة الاحتلال أو القواعد.

فيما ترى إشكال المقاومة الأخرى، مستويات مختلفة من رد الفعل ويتبلـور هـذا في كشـف جـوهر هـذه التوجهـات وبرامجهـا، وانعكاسـاتها الثقافيـة والاجتماعيـة والسـلوكية عـلى حيـاة المجتمعات.

أولاً- مقاومة التنميط الاقتصادي:

هذا الشكل من المقاومة، وعلى الرغم من آليات تهميشه ونزع فتيله في البلدان الرأسـمالية، المناصرة في اغلبها للمشروع والتوجهات الاقتصادية، التي تحاول من خلالها الولايات المتحدة، تنميط الاقتصادات العالمية وإلحاقها كعربات وراء قاطرة اقتصادها، بدت تشكل هاجساً مهماً يربـك المضي في الإجراءات الاقتصادية المعتمدة، كنتيجة طبيعية لحالة الإفقار والتهميش التي تتركها، ناهيـك عـن الصعوبات المتزايدة التي بات يتحسسها المواطن في مختلف بلدان العالم، من جراء نمـط السياسـات الاقتصادية المتخذة، على قاعدة خدمة رأسمال العالمي والاحتكارات الكبرى.

إن معادلة إفقار الكل لصالح الجزء، يتضح بكل تجلياته من تزايد تركز الثروة والفروق في المداخيل وحصة فئة (10 %) الأعلى في سلم الدخول على ما يقارب (50-60 %) من ثروة البلدان، هذا التركز العالي للثروة، يتم لصالح الشركات وبيوتات المال وحفنة من المضاربين.

بيد أن الجوانب الاقتصادية المساندة لنشر الرأسمالية تريد أن تكون الحكومات في مختلف البلدان (نامية أم متقدمة)، هي المسند الأساس لعمل الشركات ورأس المال، وهي الرافعة لأنشطته، حتى ولو كان ذلك على حساب الأمن الاقتصادي القومي، أي حتى عندما يكون نتاج أنشطة هذه القطاعات سبباً في إدخال الاقتصاد القومي في الأزمات أو المشكلات.

فعلى الحكومات أن تتدخل لحماية النظام الاقتصادي تحت بند الحفاظ على مصالح المجتمع، هذه التدخل يتم لصالح إنقاذ الشركات والمضاربين ورأس المال الاحتكاري (الطفيلي)، وليس لصالح المجتمع في حقيقته، إذ أن علائم انعكاسات السلوك الاقتصادي للقوى المهيمنة في الفعالية الاقتصادية، نجدها مبثوثة في ثنايا التقارير الرسمية والإحصاءات الحكومية وحتى في تقارير الرؤساء.

هذا التفاقم في حدة المشكلات الضاربة في آسفين الحياة الاقتصادية- الاجتماعية في البلدان المتقدمة والنامية، هي الخميرة الأساسية لتبلور المقاومة الاقتصادية للسلوك غير المنضبط للرأسمال المعولم والمتوحش والباحث عن الإرباح بأية كلفة إنسانية كانت.

ومن المفارقة في ما يجري الآن من تحميل المجتمعات الإنسانية وزر الرؤى والسلوكيات الاقتصادية المنحازة والمعبرة عن مصلحة مجموعة ضاغطة مشخصة وموصوفة، كونها الفاعل الأقوى، من خلال إيصال شخوصها للإدارات العليا في الدولة أو أنها تسند الأحزاب أو الحكومات.

بل أن البعض تأسف على وفاة ميلتون فريدمان، الأب الروحي لليبرالية الجديدة (غير الإنسانية)، والتي أدخلت ملايين البشر من مختلف شعوب الأرض في

أتون الفقر المدقع، والمجاعة، والتراجع في الحياة الإنسانية وبخاصة في الشعوب النامية.

إن ما أنتجته السياسات الاقتصادية المدعومة بالتفرد الأمريكي، وطغيان فرض الرأسمالية في أنماط العلاقات الاقتصادية الدولية، بعد انهيار الاشتراكية وانكفاءها مشروعها، بدأت هذه المرحلة الممتدة على عقدين من الزمن، من بيان نتائجها السلبية على اقتصادات العالم، ساند هذا، وقوع الولايات المتحدة الأمريكية وعموم الدول الرأسمالية، المروجة لفلسفة التحول (التغير الهيكلي) أو الإصلاح، وكلها جميعاً تصفي دور الدولة الاقتصادي وتركن مسؤوليتها القانونية عن أوضاع مواطنيها جانباً، في تناقض فاضح، فبينما تحرم على الآخرين التدخل في الحياة الاقتصادية، وتعده اعتداءاً على فعل الأسواق، تعمد الدول الرأسمالية إلى التسابق لدعم قطاعاتها الاقتصادية وإسناد أسواقها.

إن التحجج بأن تأثير الأنفاق الحكومي قد يستغرق بعض الوقت لحين ظهور مفاعيله لا يعد محبطاً لاعتماده، إذ أن الإسراع بانطلاق عجلة الأنفاق في الوقت المناسب، ومن دون أن تستغرق وقت طويل، يمكن أن تحفز الطلب، وما يتم الخشية منه في عدم اقتناع النيوليبراليين بالأنفاق الحكومي، هو أن هذا الأخير يتسم بالتأخر في انطلاقته بسبب البيروقراطية الحكومية، ولذلك يستغرق وقتاً طويلاً، ناهيك عن أن اشتغال آليات هذا الأنفاق ونتائجه قد تصل أثارها متأخرة وقد وضعت مرحلة التدهور أوزارها.

ما لاقته شعوب البلدان التي فُرضت عليها الخصخصة والتحول وتقزيم دور الدولة فيها، قد رفعت عقيرتها، وتزداد مطالبها، وترفض بقوة إجراءات التفقير والإفقار، وبدأت تتضح شيئاً فشيئاً على مسرح الحياة السياسية معارضتها، وفي الجانب الأخر من المعادلة ظهرت النظم والحكومات، أكثر قلقاً من تفجر الداخل السياسي بسبب الأوضاع المعاشية السائدة.

هكذا بدأت تستعيد حركات المقاومة في الأطراف أو المراكز دورها التاريخي بعدما غفت على واقع أزمة المديونية وتراجع الأفق إزاء تحسن رفاهيتها، بحجة عدم سلامة النهج الاقتصادي القائم على الرعاية صوب منهج الصرامة في تخصيص الموارد وخفض مستويات الأنفاق الحكومي، وهي دوافع تبدو مقنعة أو أنها كلمات حق أريد بها باطل، إلا أنها لا تقدم شيئاً على مسار تحسين أوضاع المجتمعات.

ناهيك عما تركته في أرض الواقع من جملة إرتهانات مخيبة ومذلة حتى للنظم والحكومات التي بدت واهنة إزاء توفير الغذاء لمجتمعاتها.

هذا المقاومة التي تجري على مستوى العالم النامي، كونه نقطة سقوط الإلحاق والهيمنة والتفكيك لمشروع رسملة العالم، لغرض تعجيل وتعظيم نزح الفائض الاقتصادي باتجاه الاقتصادات المتقدمة، تبدو دالة في حجم الانسحاق الطبقي الذي يحدث على مستوى العالم، نتيجة تبني ثلاثية المشروع الأمريكي لنهاية القرن الماضي الذي تغذى من معين ثلاث قوى فاعلة، هي[1]:

- المشروع النيوليبرالي بصورته الفريدمانية.
- مشروع المحافظين الجدد.
- مشروع الحلم الأمريكي في الهيمنة على العالم.

على مستوى البلدان الرأسمالية جرى التحرك باتجاه إخماد علائم ونُذر الرفض المتنامي لشعوب هذه البلدان، على الرغم من التلطيف باتجاه نزع فتيل الصراع الطبقي، الذي بدأت تزداد جذوته ويأخذ أبعاداً مختلفة عما هو عليه الحال في ظل الدولة الرفاهية، التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية تحت وطأة الفكر الكينزي، الرافض لترك الأسواق على حالها.

إن ما هو مثبت ومعروف، إن تحركات الشركات ورأس المال الاحتكاري للنصف الثاني من القرن العشرين، وسعيه إلى جعل الدولة فعلاً سكرتارية لرجال الأعمال، قد تم العمل عليها، وتوظيفها لمرحلة الصعود الرأسمالي، فقد استطاعت

المؤسسات الرأسمالية أن تستفيد من الإستراتيجية المعتمدة أبان الحرب الباردة، من أجل تدعيم سيطرتها وتدعم مشروعها الأخطبوطي في إدخال بلدان العالم في تلافيف أنشطتها، لتحقيق أهداف أساسية هي:

1- تجاوز قدرة الدولة الرأسمالية الأم ذاتها، وخروج الشركة من ربقة الحاجة إليها في إستغلال الدول النامية.

2- تجاوز الحدود القومية للدول، وأضعاف الدولة الوطنية في العالم النامي.

3- توظيف الإدارات الحاكمة في البلدان الرأسمالية لصالحها تنفيذ مخططاتها في السيطرة والاستغلال.

لهذا نلحظ أن الشركات العملاقة قد تجاوزت الدولة بكثير، فهي لم تعد بحاجة إلى إسناد منها إلا في حالات قليلة ولم تعد تتكئ عليها مثلما كان سابقاً، فتكامل عمل هذه الشركات واضحاً سواء في مجال التمويل أو حتى في جانب الحماية ناهيك عن دورها السياسي الخفي في العالم النامي، فقد دشنت هذه الشركات دورها بإسقاط نظم سياسية منتخبة ديمقراطياً(نظام الرئيس التشيلي- سلفادور الليندي)، من اجل الحفاظ على مصالحها، كما أنها عملت على تكوين جيوش خاصة بكل شركة لحماية مصالحها، أو لإجهاض الحركات الثورية التي تطالب بتقنين عمل هذه الشركات والحفاظ على مصالح الشعوب الفقيرة، كما جرى في حروب الشركات ضد القوى الوطنية في أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا.

بيد أن الشركات لم تقف عند هذا الحد فقط، بل تجاوزته إلى وضع رجالاتها في أعلى مواقع الإدارة واتخاذ القرار، بل لا نبالغ إذا قلنا أن هناك مشروعات سياسية كبرى قد تم وضعها مسبقاً، ثم جرى إيصال شخوص الشركات لسدة السلطة لتنفيذها، فقد جادت شركة هاليبرتون وبكتل وشيفرون العطاء لتولي الرئيس الأمريكي السابق (بوش الابن) ونائبه (ديك تشيني) ووزيرة خارجيته (كوندليزا رايس)، لغرض إيصالهم إلى مركز اتخاذ القرار السياسي، ومثلهما فعلت شركات

المجمع الصناعي- العسكري، بوينغ ودوغلاس وماكدونالد...الخ في إيصال (رامسـفيلد والفـويتز) إلى البنتاغون.

وحتى الأزمة المالية العالمية التي تضرب بأطنابها الكل، وتنتقل فيروسياً لتضرب هذا الاقتصاد أم ذاك، مستفيدة من هشاشة التنظيم والضبط، لـو أرجعناهـا إلى مسـبباتها الحقيقيـة نجـد أنهـا جاءت بفعل القرارات التي اعتمدتها الإدارات الخانعة للشركات ورأس المال الاحتكـاري، فقـد وافـق الرئيس الأمريكي السابق (بوش الابن) على تخفيـف القيـود والتـدقيق في الأوضـاع الماليـة للشركـات وحساباتها، وهو ما وسـع مرونـة عمـل الشركـات، والحقيقيـة أن المواقـف الماليـة ودرجـة انضـباط الشركات إزاء التدابير المالية الحقيقية، قـد جـرى التفلـت منهـا، وأن التزييـف والتـدليس في مكانـة الشركات الاقتصادية والماليـة، واضـحة وليسـت بمنـأى عـن تقـدير إدارة الدولـة الأمريكيـة، والبنـك الفيدرالي.

وإزاء عدم الانضباط والاستهتار بمصالح الأفراد، وغياب وتحلل الرقابة الحكوميـة، أو التعمـد في (غض الطرف) عن حقيقة أنشطة هذه المؤسسات المالية والشركات، بجانب زيف الغطاء الفكري الذي وفرته أطروحات التيار الاقتصادي النيو ليبرالي، عن أن آلية الضبط الذاتي لقوى السوق(العـرض والطلب)، كفيلة بإعادة التوازن الكلي إلى مجـرى النشـاط الاقتصـادي، جميعـاً أدت إلى الـدخول في نفق أزمة خانقة، كانت نتائجها وبالاً على المجتمع الأمريكي والعالم، إذ تبخرت تريليونات الـدولارات بشكل انهيارات جليدية مستمرة، فقدت على وقعها الآلاف من العوائل مدخراتها ومساكنها وفـرص عملها.

والغريب أن هذا قد حمل المجتمع خسائر هي الأخرى مركبة من جوانب عدة هي:

الأول: خسائر الموجودات الفعلية للإفراد.

الثاني: تحميل المجتمع الأمريكي كلفة إفلاس الشركات وسياساتها، كمكافأة على ما تسببته، عندما تم تبني ما يسمى بسياسة(التحفيز الاقتصادي)، والتي مولت من أموال دافعي الضرائب.

الثالث: كلفة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بما فيها الحرمان من المساكن وضياع ممكنات العائلة والفرد.

والبلدان النامية ليست بأحسن حال مما جرى فإزاء فشل (مجهودات) التنمية، وسوء أدارة وتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة، وغياب الرؤية العقلانية والرشيدة لتنمية هذه الاقتصادات، نتيجة وصول حكومات ونظم وسلاطين وأحزاب وشرائح، تفتقر إلى برامج حقيقية للنهوض بواقع هذه البلدان، وإعلاء أمن (النظام- الحزب- القائد- السلطان) على أمن المجتمع، بددت ممكنات التنمية ومواردها، ناهيك عن هدر الفرصة التاريخية.

وإزاء هذا الفشل ووصول مشروعات التنمية إلى طريق مسدود، وبدل من الذهاب إلى حلول وطنية تعوض المجتمع عما فاته، جرى تحميل هذه المجتمعات أعباء الفشل من خلال المديونية ورفع الدعم عن السلع الأساسية والتقصير في مجمل منظومة الخدمات، وانسداد أفق المستقبل.

هكذا يتم تحميل الشعوب ضرراً مركباً، مجالاته هي:

1- الموارد التي تم تبديدها بفعل السياسات الخاطئة أو المنساقة وراء الوصفات الجاهزة والمشروطيات المقيتة التي تدعي الإصلاح من دون غطاء إنساني.

2- تحميل المجتمع عبء الاستدانة المفرطة التي أوغلت إداراتها في تبديدها، مما رهن مستقبل هذه المجتمعات لمؤسسات لا تتسم بالرحمة عند القتل.

3- ضياع الفرصة البديلة لهذه المجتمعات التي حرقت إداراتها بكل مشاربها (المدعية بالوطنية زوراً)، أو المسماة بالاشتراكية تعسفاً، والمتبنية للحرية الاقتصادية وشاحاً.

هذا النتاج المتحقق انعكس سلبياً على واقع التوجهات الرأسمالية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، فقد جرى تعضيد جهود القوى المناوئة للعولمة والسياسات المرافقة لها، وحالة الرفض وتصاعدها على النطاق العالمي، تعد إيذاناً بانحسار موجة الانفلات الاقتصادي للمشروع الخاص.

إذ بات من الصعوبة بمكان أقناع المجتمعات الإنسانية على اختلاف مشاربها، من أن الرأسمالية هي الأنموذج الأمثل للتطور الاقتصادي، وهي نهاية التاريخ، لأن هذا يتعارض فلسفياً مع منطق أن الجبرية والقسرية الفكرية، قد جرى تجاوزها عند الأوربيين على الأقل منذ عهد التنوير والنهضة، فلا سلطان على العقل إلا العقل نفسه، وطالما أن المحسوس من أفعال الأنموذج الرأسمالي بصيغته المنقحة والمزركشة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، يتناقض في بعض من جوانبه مع ما هو متحقق فعلاً على أرض الواقع، فأن مساحة الإقناع ستنحسر لصالح رفض الجبرية وصعود الواقعية العقلانية.

هذا الشكل من المقاومة بدت تدركه شرائح شعبية واسعة من مجتمعات العالم الثالث بوضوح تام، وهو يأخذ شكلاً تصاعدياً، ليصبح دالة في تعمق حالة الوهن التي تنتاب حياة المجتمعات، فكلما جرى الإيغال في إفقار المجتمعات وتهميشها، والتعامل معها كونها مسامير في عجلة الإنتاج الرأسمالي. ازدادت حدة هذه المقاومة وتوافرت أسسها، ووهنت الأطروحات القائلة بأن البلدان الرأسمالية (وبخاصة) أمريكا، هي حاملة الخير للبشرية.

إن حكومات البلدان التي غاصت في التطبيق لبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقبلت التحررية في كل شيء على عواهنها، هي الآن تعاني من ضغط الداخل والخارج معاً، فما بين الأوضاع الشعبية التي تزداد سوءً بسبب

برامج التقشف وتراجع ممكنات الحياة كافة بالإضافة إلى البطالة والفقر، ومابين اشتراطات المؤسسات الرأسمالية وحكوماتها، أضحت هذه الحكومات رهينة الرضى الخارجي، وتمتد أعمار حكوماتها ونظمها على وفق الإرادة الخارجية، والحالة المصرية أنموذجاً واضحاً، فإذا ما أرادت أمريكا أن تفجر الوضع المصري وتقلب الطاولة على النظام المبارك، فأنها ترفع غطاء الرعاية والدعم السياسي له.

ومع كل ما تبذله أمريكا وإسرائيل لتركيد أوضاع مصر، إلا أن حالة الغليان وتصاعد مساحة المقاومة الشعبية تبدو أنها أخذت في التجذر، ويقابل ذلك تماماً حالة تزايد حالة الوهن في النظام السياسي، ومن الممكن أن تكون حالة الرفض والمقاومة التي لا بديل عنها هي المتغير الفاعل والأساس، وهنا تنتقل طبيعياً فواعل وقرارات الحالة المصرية إلى المجتمع، بعدما كانت نظم ما بعد حمال عبد الناصر هي المقررة للشأن المصري.

حالة المواجهة هذه لابد أن تصل إلى مدياتها المطلوبة، على الرغم من محاولات تأجيل ظهورها أو (أطالة) أمد المرحلة لتجنب المواجهة، ولكنها تظل ترتبط باللحظة التاريخية التي لا تستطيع أمريكا ونظمها الحاكمة من مواجهة الشعب كله.

هذه الحالة يمكن أن تمر على جميع البلدان والحكومات التي انساقت تحت سوط الرأسمالية بصورتها المتوحشة الجديدة، التي تقوم على مزيج من الإلهاء والتسلي والفقر والعوز، والقسوة والتوحش وانفلات القوة.

إن الحراك الحادث في العالم كله، بما فيه المجتمع الأمريكي، على الرغم من برامج الترضية(الدعم)، ونزع الفتيل عن الصراع الطبقي أو المجتمعي، لا يمكن أن يكون حلاً جوهرياً، لحالة تبلور وتجذر ونضج المقاومة الشعبية والمجتمعية، طالما أن حوافز التصادم والتلامس مابين شرائح المجتمع وأفراده، مع ظواهر التعسف والاستلاب والتهميش، هي حالة تعايش نمطي يومي، وممكنات استثارتها متاحة لحظياً.

دأبت الأفكار الاشتراكية بوجهها الماركسي من التركيـز عـلى توحـد جهـود المقاومـة لشـعوب الأرض سواء كانت متقدمة أم متخلفة(نامية)، وصـولاً إلى عـدها حتميـة تاريخيـة، كانـت أطروحـة متفائلة بإفراط، فقد عملت الرأسمالية ونظمها، وانطلاقاً من قدرتها التكيفية العاليـة، عـلى تسـكين أوضاع مجتمعاتها، وتوفير مساحات من الرفاهة الاقتصادية، وإغراقها في السعي لاستيعاب متطلبات الاستهلاك الواسع، مع فوضى الثقافة والأعلام، عـلى حسـاب ألامعـان في اسـتغلال مجتمعـات الأرض الأخرى، وهذا ما دأب الكثير من الكتاب على تسميته بانتهازية مجتمعات الرأسمالية المتحققـة إزاء حالة تصاعد همجيـة الاسـتغلال ونـزح الفـوائض الاقتصـادية مـن المجتمعـات الفقـيرة، إذ قايضـت المجتمعات الغربية وقواها الاشتراكية والعمالية حالة رفاهتها الاقتصـادية بقبـول اسـتغلال وتخلـف المجتمعات الأخرى.

هذا من شأنه أن ينسف أطروحة عولمة المقاومـة المجتمعيـة والشـعبية تجـاه قـوى النهـب العالمي (رأس المال الاحتكاري)، وهو ما يفتح المجال لفصل جديد من التنظيم المجتمعـي المتمحـور على الذات، كبديل استراتيجي والنزوع نحو بناءات محلية، أكثر إدراكاً لمشتركاتها، وهـو مـا يمثـل رداً على أهداف العولمة في نزع صفة المحلية وإدخال الكائن الإنساني في بوتقة الثقافـة والانـتماء العـابر للجنسية والحدود، ليصبح الإنسان في ظل لبـوس مظاهرهـا كائنـاً عالميـاً، إمـا محليتـه فهـي محـض صدفة ليس إلا.

ثانياً- مقاومة الثقافة الأمريكية الوافدة:

1- المقاومة الثقافية:

في ظل الهجوم المنظم للإمبرياليات المتوحشة(الأمريكية– الأوربية الموحدة- اليابانية)[2], ربمـا قد دخلنا لا شعورياً عصراً جديداً، لم نرَ مثله من قبل، وهو اقرب إلى العصر الـذي صـوره أوريـل في روايته 1984، منه إلى أي عصر آخر، فالمشهد العالمي كما يلاحظ أوريلي مائة بالمائـة، اسـتخدام قـل نظيره في التاريخ للطيف الكامل للهيمنة، بما فيها الهيمنة الثقافية.

وفي الزمن الذي يراد منه التصنيع لكل شيء بما فيها الإنسان ومحيطه ومواريثه وتاريخه وعاداته، تقفز إلى السطح أنماط الهيمنة الثقافية والإعلامية المبثوثة والتي يراد لها أن تساهم بتنميط العالم، على وفق معطيات الهيمنة الثقافية والإعلامية، تبعاً للقوة الأكبر، أي إننا إزاء أمركة الثقافة، ثم تأتي في هذا المسعى البلدان الرأسمالية الأخرى، والباحثة عن مساحات لتسويق وفرض ثقافتها، والكل يستفيد من ثورة الاتصالات والمعلوماتية لإيصال رسالته والنجاح في استمالة المجتمعات التي تمثل الهدف للعولمة الثقافية.

ففي ظل هذه العولمة المرتكزة على الأعلام والثقافة، بدت الفوارق بين الأصل والصورة تضيق شيئاً فشيئاً, فالاهتمام الرئيس ينصب على أمكانية تغيير طريقة التفكير وأحداث التخلل في الولاء ومن ثم تبديله لصالح إضعاف الشعور بالانتماء للدين أو الأمة وربما للوطن, من خلال تبني ثقافة جديدة على إنها أرقى من الثقافة السائدة.

هذه الترقية في الثقافات ليست وليدة المرحلة العولمية بل هي متراكم تاريخي، بدت بواكيرها منذ عصر التنوير والنهضة، فقد كان الغلو في كون الثقافة الأوربية هي الأرقى، دفع هذه البلدان تمجيد الذات الأوربية وعد الإنسان الأوربي هو الحامل للتطور والارتقاء، ومن دون أن يكون حضوره قائماً في أية بقعة على الأرض، فأن نصيبها في بلوغ الحضارة لن يكون ممهداً، هذه الرؤية المتكورة حول الذاتانية المفرطة في الاعتلاء، استدعتها وتبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في أطار حلمها الإمبراطوري وتطلعها للهيمنة العالمية، وسعيها لإعادة ترتيب الثقافات، لتدفع الثقافة الأوربية وتضع الثقافة الأمريكية فوقها، ولتعدها هي الغاية للإنسانية، كونها الثقافة التي لا تحدها حدود.

في حين يؤكد تاريخ البشرية أن كل الحماقة تكمن في ترتيب الثقافات بعضها فوق بعض, وتدفع أمريكا هذا الإحلال والاستبدال بدعوى عدم صلاحية ثقافات العالم الأخرى, لأنها تعارض حقوق الإنسان والديمقراطية، ولأن الثقافة الأمريكية

المشتقة من التكليف بالدور الموسوم للأمة الأمريكية، يعطيها رجحاناً في التعبير عن التوافق ما بين المهمة الأصلية ونشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

هذه الأطروحة التي تروج لها الإمبريالية الأمريكية في الطور الأخير من صعودها، هي أطروحة واهنة، فضفاضة، أغوائية، تسطيحية، شوفينية حتى النخاع, فهي لا ترتكز على معطيات داعمة تتجاوز الشك في حقيقتها الضافية على ساحة العالم، بل أن ما يطفو على السطح يسجل افتراقاً واضحاً لمن يرى الحقائق والوقائع ببصيرة ممتدة بلا حدود, تخلو من الزواغ ولا ينتابها التوهم والافتتان.

فمتراكم هذه الثقافة ومخاض تفاعلات المجتمع الذي أفرزها، لا تشيح بما يضيف مصداقية مفترضة بأدنى حدودها, فنمط السلوك التاريخي هو تعبير عن مختلجات ومكونات حضارة ذلكم المجتمع، وهي تعبير عن ذاتانية الفرد والمجتمع كحصيلة مختزنة، وليس غريباً أن يكون نتاج هذا المجتمع في عصر انفلات القوة له, مع كل الخطاب المبثوث للعالم بعناية, والمحمول بالقوة الإعلامية الأمريكية، التي يمكن أن تعد جزءاً مهماً من قدراتها وممكنات فعلها، وأن تفتخر حقاً بها، لدورها في لَيٌّ الحقائق وتدجين المجتمع وتزييف الوعي المحلي والعالمي.

لقد بكرت أمريكا ومنذ منتصف القرن الماضي في الاهتمام بتصنيع الثقافة، في أطار ترسيماتها للدور المقبل، وبخاصة لفئة الشباب حتى عدت المصدر الأول لهذه الثقافة.

فإعادة تربية الإنسان وصياغته هما المدخل الأساس لعصر الهيمنة الثقافية، هذه الأخيرة اعتمدت قوى الاتصال المدعومة بالتكنولوجيا، التي يتم من خلالها تحقيق الاختراق الثقافي، وبهذا أضحت التكنولوجيا حاملة للثقافة، عندما أريد لهذه الثقافة التي بدت عابرة للحدود والقيود، أعمام مضامينها على المجتمعات الأخرى وخلق التأثير المستهدف على قيمها وأنماطها بوسائل مختلفة، لذلك تعد العولمة الثقافية التي دعمتها بقوة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر شبكة المعلومات (الانترنيت)، التي هي منتج أمريكي بامتياز، والتي بدت تمارس نوعاً من التحكم

والضبط السلوكي للإفراد والمجتمعات حتى وأن كان بطريقة قسرية، مع مساحة جذب وإغواء ملموس وواضح. لهذا يمكن القول أن الثقافة الأمريكية المصدرة عنوة، هي اغتصاب ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات.

تشتغل الهيمنة الثقافية على تفكيك البنى الثقافية واللغوية للمجتمعات, وتحطيم الأنوية الصلبة فيها كالعقائد والتقاليد والأنماط الثقافية الممتدة تاريخياً، والتي تنظر إليها الولايات المتحدة الأمريكية، كقلاع تتحدى أهدافها الثقافية والسياسية، ولابد لأهدافه من أن تكون متكورة على ما يؤدي إلى ما يشوه التكوين الأصلي للثقافة والهوية, ومن هنا يمكن الإشارة إلى استنبات نمط جديد من التخلف، يمكن أن نطلق عليه التخلف الآخر.

لهذا نلحظ أن الاستثمارات التي تجتذبها المؤسسات الإعلامية والثقافية، ظلت كبيرة ومدفوعة بدعم مجموعات مالية ضاغطة في المجتمع الأمريكي، وعندئذ لا يعد مستغرباً، إن تكون أقيام موازنات بعض هذه المؤسسات تتجاوز موازنات دول وشعوب نامية.

هذا الأنفاق المالي الهائل في الصناعة الثقافية والإعلامية، يراد منها خلق أزمة هوية في المجتمعات التي تكون نقطة سقوط للإستراتيجية الأمريكية، وبالتالي تطبيق فرضية (إغراق البيئة الثقافية)، أي أن التوجيه الثقافي الموجه صوب مجتمع معين ذا ثقافة وتراث وقيم وهوية، جميعها مميزة وذات وزن تاريخي وحضاري، يجب أن يتم بطريقة الإغراق الثقافي، حتى يسهل سحق الثقافة المحلية وانتزاع الهوية الوطنية لصالح هوية عالمية غير محددة، ومرجعية ذلك مشتقة من مقولة المفكر الفرنسي مونتسكيو (إنا مواطن عالمي ولست باريسياً إلا بالصدفة).

هذا من شأنه أن يمتد لصوغ جوانب أخرى من الشخصية في بلدان العالم النامي والمتقدم على وفق الرؤية الأمريكية، إذ يراد من التنهيج الثقافي والسلوكي، إن يطال العادات والقيم والأخلاق، في تفكيكها عن ثوابتها التي تعايشت معها ردحاً

من الزمن، ثم إعادة توليفها على وفق معطى الخروج إلى الفضاء العالمي، وتلقف الثقافة والسلوك والعادات الأمريكية.

الهاجس والخوف من تأثير الغزو الثقافي الأمريكي، جرى تشبيهه من قبل الأوربيين بأنه (امبريالية ثقافية أمريكية)، فيما تراه المؤسسات الإعلامية الهندية، بأنه (النمل الأبيض)، والذي يراد له أن يهدد القيم والعادات والإنسان، في جميع البلدان سواءاً أكانت كبرى أو نامية، غربية أم شرقية، علمانية أم إسلامية، فقد انتشر القلق بفعل انتشار الثقافة الأمريكي عند الدول الأوربية التي لاحظت التدفق غير المسبوق لمنتجات الثقافة الأمريكية، فالأفلام التي يجري عرضها في صالات السينما الأوربية هي حاملةً في مضامينها، لكل المخاطر التي كانت موضع تنازع مابين أمريكا وفرنسا، في أطار منظمة التجارة العالمية(WTO)، كاستثناء ثقافي. وجاء ذلك فيما حدده الوزير الفرنسي في هجومه على الولايات المتحدة في نقاط عدة أهمها[3]:

1- إن أمريكا تسيطر على وسائل الأعلام الجماهيري في العالم وهي تبسط ظلها على العالم بأسره.
2- إن هذه السيطرة تشجع تدمير الثقافات وبخاصة ثقافات الشعوب الصغيرة.
3- إن قبضة أمريكا على الاقتصاد العلمي ستؤدي إلى السيطرة على أذهان الناس، فهي تغرق العالم بخاصيتها الثقافية.

لهذا بدت تتبلور مقاومة ثقافية منظمة وذات طابع مؤسساتي، فالعودة إلى التقاليد والثقافات المحلية والخصوصيات المجتمعية، جرى تدبيجها في نظم التعليم الأوربية وبخاصة الفرنسية والألمانية، كما أن هذا تم سحبه إلى المؤسسات الثقافية والإعلامية، من خلال الآتي:

فرضت السلطات الفرنسية بموجب تشريع قانوني، على قنوات التلفزيون الوطنية الفرنسية، بأن تكون نسبة البرامج والأفلام والمادة الإعلامية ذات المنشأ الأوربي بما لا يقل عن (60 %).

تزعمت النائبة الايطالية لوتشيانا كاستيلنا في البرلمان الأوربي الحملة ضد أمركة الثقافة في أوربا، والتي كان من جهودها، إن تبنى الاتحاد الأوربي قيوداً شديدة على عرض الأفلام الأمريكية. معالجة العجز الحاصل في قطاع الترفيه والثقافة، والذي ظل قائماً لصالح أمريكا بواقع (4) مليارات دولار عام 2006.

إما وزيرة الثقافة اليونانية فتقول (أن بلادها تشعر بالانزعاج لسيطرة الولايات المتحدة في الميادين الإعلامية والثقافية في العالم، إذ إننا نتعرض للغزو عن طريق السراويل الضيقة الزرقاء والأفلام والموسيقى).

أعلنت وزير التربية الكندية، من أنها (ضد غزو بعض البرامج والمسلسلات الـ TV والسينمائية الآتية عبر الحدود من الولايات المتحدة (مخدرات- جرائم) والمخالفة لثقافتها الوطنية.

هذا يتم في بلدان متقدمة لها من الوسائل المتاحة، ما يمكنها من تعديل بعض من الآثار، في حين أن فرصة الوقوف بقوة إزاء الغزو الثقافي الأمريكي في المجتمعات النامية، لابد أن يتم التحشيد والتخطيط له، لكون المؤسسات الإعلامية والثقافية لم ترتّقِ إلى مستوى مواجهة الفيض الإعلامي والثقافي الأمريكي.

ومع عدم اضطلاع الحكومات والمؤسسات بمتابعة هذا الخطر الثقافي، فأن مؤسسات المجتمع غير الرسمية والنخب وقادة الرأي العام تعد أكثر فاعلية في هذا الجانب، وهو ما يمكن بيانه من سعة الندوات والمؤتمرات والمطبوعات التي تحذر من العولمة الثقافية، وسحق الثقافات المحلية وما يستتبعها من تهميش للثقافات الوطنية، فالبعض من الأساليب كانت تعود القهقري إلى الوراء مما يجعل منها ليست ذا فاعلية في أقناع الناس.

لقد شكلت الثقافة وأنماط الاستهلاك المصدرة بالقوة العسكرية(الهمبركر بقوة F-15)، والديمقراطية تحت سوط التعذيب والتجاوز الجنسي(فضيحة أبو غريب)، وحقوق الإنسان من خلال القتل عن بعد بالطائرات المسيرة(طائرات من دول طيار)، للمدنيين العزل في أفغانستان، والمذابح المنظمة تحت مرأى القوات الأمريكية في كوسوفو، أو استخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضد السكان المدنيين في غزة.

هذه مادة المقاومة المتاحة عيانياً في مجتمعات العالم النامي، التي تفضح ازدواجية المعايير، والتزييف واللاعقلانية في العلاقات الدولية، والغياب الفعلي لحقوق الإنسان الذي تدعي أمريكا أنها راعية لها.

إن مخرجات الفعل الأمريكي في الكثير من جوانبه التي حملتها على ظهر القوة العسكرية، أثبتت الوقائع أنها لم تصل إلى أقناع المجتمعات التي أرادت أغواها، وعليه نعتقد أن ما تم ممارسته من تضليل وخداع وأفعال لا يمكن أن تمارسه مستقبلاً مع مجتمعات أخرى، حتى وأن كانت قليلة الوعي، أو أنها احتقنت من سلوكيات حكامها ونظمها المستبدة والقمعية، إذ ستغيب مصداقية الولايات المتحدة عن ذاكرة المجتمعات لزمن طويل، ولن يكون ممكناً لأمريكا أن تمني هذه الشعوب بعوالم غريبة غامضة مغوية، لتوقعها في شباك حبائلها، كإشارة لضياعها من جديد. وعندئذ فقط ستكون كل مفردات السعادة الرأسمالية على الطريقة الأمريكية في ظل العولمة، مجرد إعادة أنتاج للتخلف الذي تركته حقبة الاستعمار القديم، ولكن بنسخة فوق حداثوية.

2- مقاومة البديل الحضاري:

لا يختلف أي من الباحثين في القضايا الدولية من أن مواريث أمريكا من الحلم الأمريكي إلى الهيمنة وربما التفكير بالإمبراطورية، لم تستبعد مطلقاً أن صوغها ظل يتناغم مع رؤى أرادت أن تكون الحضارة والثقافة الأمريكية هي ثقافة

وحضارة العالم. هذا لم يكن مجرد رؤى خالية من ترتيبات وإجراءات وإستراتيجية تسويق لهذا الهدف، إذ دأبت أمريكا أبان انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروجها قوة كبيرة لم تعد تدانيها قوة أخرى من الدول الرأسمالية، ففرضت نفسها دولة قائدة للمنظومة الرأسمالية وإحدى اكبر قوتين في العالم، وهذا ما أشاح الغطاء عن كل تطلعاتها.

لذلك في بناءات تصدير ثقافتها وحضارتها إلى العالم، وهذا تم من خلال حزمة كاملة، متوزعة على طيف من المسارات، أريد لها أن تنمط حياة الشعوب الأخرى على وفق المعطى الأمريكي، مع دفق تسويقي قائم على منظومة إعلامية كبرى، لهذا كانت أمريكا تعمل بدأب وبشكل مستمر ومتواتر لفرض نمط حضارتها على مجتمعات الأرض.

ومصداقاً لذلك نجد أن الثقافة المبثوثة عبر مختلف وسائل الميديا حاملة لمظاهر تلكم الحضارة، فمن ثقافة الطفل إلى الشباب، هناك متبنيات أريد لها أن تترسخ وتثبت في الإدراك الإنساني المحض من أن علو الثقافة والحضارة الأمريكية، يعد أمراً مستقر ولا يمكن منافسته، وحتى للبلدان التي عاشت في ظل نظم مؤدلجة بقوة نلحظ توافر مساحات كبيرة للتهافت على اقتناء هذه الثقافة ومحاكاة الحضارة الأمريكية. بل لا نغالي أن أجيال الشباب كانت اشد تطلعاً لتقليد هذه الحضارة إلى حد أن أصبحت الهجرة إلى أمريكا حلم لا يدانيه حلم أخر، هذا كان يحدث لأغلب مواطني المجموعة الاشتراكية. وحتى لمواطني الدول الغربية التي لا توجد هوة واسعة بينها وبين أمريكا مع تشابه ثقافاتها وأسلوب حياتها. فما بالنا بحالة مواطني عالم الجنوب.

وعندما وجدت أمريكا نفسها لأول مرة من دون منافسة أو عدو إستراتيجي، مع بزوغ حضارة الموجه الثالثة(حضارة الاتصال والمعلوماتية)، فأن الولايات المتحدة تعمدت في العمل على تفعيل أساليب الاتصال بالمجموعات البشرية

المتناثرة في العالم ومحاولة تسويق حضارتها إليها، وهذا كان يستهدف جانبين أساسيين:

1- أضعاف أو تفكيك المكون الحضاري المحلي التقليدي.

2- ضبط التدفق الحضاري الأمريكي البديل.

مع تركيزها على حضارات المجتمعات التي ترى فيها الولايات المتحدة منافسة/ أو معوقة لأهدافها، الآن أو في المستقبل، لذلك أعطت الأولوية للمجتمعات التي تحتكم على ارث حضاري كبير (الإسلامية– الصينية– الهندية- الفارسية) بغية تفكيك منظومتها الحضارية استناداً على الزعم المروج له بقوة من أن حضارة الإسلام مثلاً هي حضارة منتجة للعنف، ولا يمكن أن تتعايش مع متطلبات التوجه العالمي نحو الديمقراطية والعولمة، هذا يحدث أيضاً لحضارات أخرى من مثل الحضارة الصينية أو الهندية وهما من الدول الصاعدة والمتوقع لها أن تكون دول فاعلة على الصعيد العالمي.

وليس خافياً على الصين ما تعتمده الولايات المتحدة من أساليب لتفكيك المنظومة الحضارية الصينية، وقد يكون عدم البوح بذلك قائماً على معطيين مهمين:

1- الاستفادة من شيوع بعض أنماط الحياة الأمريكية بتعظيم الطلب المحلي الصيني.

2- سعي الصين لعدم إثارة أية مشكلة مع الولايات المتحدة والاعتكاف على بناء الصين المنافس وربما التي تتجاوزها اقتصادياً.

وليس غريباً أن يتم نعت التسلل الأمريكي إلى الهند بأنه النمل الأبيض، إذ بات الأمر لا يجري مناقشته في القاعات المغلقة بل أنها أخذت طابعاً رسمياً، بغية الحد من أسلوب المسخ الحضاري الذي تمارسه أمريكا اتجاه المجتمعات الأخرى.

ولا يختلف الأمر على الباحثين في رؤيتهم لكل منتج يجري تسويقه من أنه حامل حضاري، تكمن في تلافيفه الكثير من المؤثرات السلوكية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، وهو ما تراه الولايات المتحدة وعموم الدول الرأسمالية من أنه يأتي في أطار تخليق الفرد المستهلك للمنتج الرأسمالي أياً كان شكله، وهو ما يسهل لاحقاً التأثير في سلوكه الاجتماعي والثقافي.

إن التزاحم الحضاري والثقافي والسياسي هو الحتمية التي لا تنفك عن أي حلقة من حلقات التاريخ البشري الممتد، إلا انه لم يشهد إلغاء حضارة والآتيان بحضارة بدلاً عنها، مثلها مثل استبدال شعب بشعب، وثقافة بثقافة، وهذه حدثت في مجرى التاريخ في حالتي نشوء الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

بل أن التزاحم الحضاري الايجابي في حقيقته علامة صحة، لأن في مجراه يحدث شيء من التنافذ مابين الحضارات، فقد أخذت الحضارة العربية من الإغريقية والرومانية، وأخذ الأوربيين من الحضارة العربية الشيء الكثير، عندما أطلت عليهم عبر الأندلس ونمو التجارة والاتصال، ولم تسعى أي منهما على تدجين الأخرى أو محقها، بيد أن ما يشاع الآن عن حوار الحضارات يعد محاولة لامتصاص وتسييل الأهداف الكبرى، التي تعتمدها الولايات المتحدة في تعاملها مع الحضارات الإنسانية، بعدما دفع خطابها السياسي العالم إلى مواجهة من خلال الإشارة إلى أن الحالة القادمة ستكون حالة صدام حضاري كبير، بعدما غاب الصراع الأيديولوجي.

إن مساحات الخرق الحضاري والثقافي الذي مارسته الولايات المتحدة من خلال سياسات الاستغواء والاستمالة عبر ماكينات إعلامية ضخمة، احدث في بداياته تصدعاً في منظومات القيم والحضارة للشعوب المقهورة الغير قادرة على مواجهة العصف الإعلامي العالي التأثير، إلا أن هذه المجتمعات وبعد استنفاد تأثير الصدمة والتعرف على خرائط الفعل المتحقق لها، والذي طال البنى الاجتماعية والثقافية وحتى السلوكية ناهيك عن تلامسه مع منظومة القيم المجتمعية، استفاقت هذه المجتمعات لتعيد ترتيب أولويات مقاومتها ورفضها لأيديولوجية الاستبدال

الحضاري، فأن مناهج التفكير في حشد ممكنات المقاومة قد توزعت على وسائل عدة، فمنها ما استسهل الأمر مفتشاً عن ملاذات ممكنة وسهلة وهو الاتكاء على منظومة الديانات والمواريث والتاريخ ومنها ما ذهب إلى أن تكون المقاومة ايجابية من خلال المنتج الحضاري المقاوم، فكانت الفرصة أكثر توافراً للمجتمعات التي تمتعت بقدرات اقتصادية عالية للسير في طريق تعزيز البديل الحضاري المناسب.

لهذا لا يمكن القول مطلقاً أن المجتمعات الحية ستكون عاجزة عن اختيار الإجراءات والوسائل المناسبة لمقاومة الإدخال القسري في حضارات معولمة، لذلك هناك محاولات جادة لردم التمدد الحضاري الأمريكي اتجاه البلدان النامية وبخاصة لحالة الدول التي تم احتلالها، من قبل أمريكا من مثل العراق وأفغانستان، حيث تعمل أمريكا بكل الوسائل على تفكيك كلا المجتمعين وإعادة تركيبهما على وفق الرؤية الأمريكية، فقد أدخلت إلى الواقع العراقي والأفغاني جملة قضايا، بغية الإمعان في التهتك وغرس ظواهر وسلوكيات لم تكن تحتضنها ثقافة وحضارة هذا البلد، فقد جرى شرعنة الكثير من المفاسد والسلوكيات التي كانت بعيدة عن واقع هذه المجتمعات من مثل:

1- نهب المال العام والاعتداء على الأصول الثابتة من مثل المصانع والمصارف.
2- استغلال المناصب الحكومية وما يترتب على ذلك من التلاعب بالعقود والمقاولات.
3- إضفاء مقبولية على التعامل مع المحتل من خلال العمل تحت أمرته في أعمال مختلفة بما فيها المعلومات الاستخبارية.
4- إشاعة السعي للحصول على المال من المحتل في أطار ما يسمى بتمويل مشروعات ذات طابع مجتمعي من مثل دعم الديمقراطية- تطوير المرأة- المشاركة في الانتخابات، من قبل منظمات المجتمع المدني المختارة على وفق تعاونها مع المحتل.

5- محاولة إشاعة الكثير من السلوكيات التـي هـي بعيـدة عـن المـوروث الحضـاري للمجتمـع العراقي من مثل:

- موضوعة المثليين
- المخدرات

وعلى وفق ذلك كله فأن المجتمعات المستهدفة (على الأقل العـراق) بـدأ يتشـكل فيـه وعيـاً اتجاه ما تحتضنه الأجندات الأمريكية، على الرغم من أن الإدراك المنظم يرى أن أمريكـا لم تسـتخدم كل ما في جعبتها في العراق من الوسائل التي تسمى(الناعمة) كما أنها لم تحـدث الحـراك المطلـوب سـواء سياسـياً أم اجتماعيـاً أم ثقافيـاً، وأنهـا التفتـت إلى ذلـك متـأخرةً بسـبب انشـغالها بالأوضـاع السياسية والأمنية.

الجزء التاسع

الأزمة والدورة الاقتصادية: آلية الصيرورة

اشرنـا في مفتـتح الكتـاب إلى أن الـدورة الاقتصـادية لم تكـن جديـدة عـلى الفكـر الإنسـاني، ووجدت تفصيلاتها والتلامس معها في حقب تاريخية مختلفة، فقد وجـدت مظاهرهـا وانعكاسـاتها عند سكان وادي الرافدين وبالتحديد في مملكة أور الثالثة، وما انتابهـا مـن أزمـة اقتصـادية سـببت المجاعة لسكانها آنذاك، بسبب من الحصار الذي فرض عليها، وتفيدنا المعلومات الآثارية مـن خـلال رقيم طيني تم العثور عليه في مدينة نفر، إن ما تركته هـذه الأزمـة كـان يقـترب مـن حالـة الإفقـار والمجاعة، إذ يدفع احد السكان ابنته إلى تاجر مقابل أن يعطي ما يسـد رمـق المتبقـي مـن عائلتـه، (خذ صغيرتي وأبقها حية ستكون طفلتك الصغيرة وأعطني ستة شيقلات من الفضة لـكي اسـتطيع أن أتغذى)[(1)].

كذلك فأن للأزمة مساحة من تاريخ الفراعنة في زمن نبي اللـه يوسف(عليه السلام) كما هو وارد في سورة يوسف (القرآن الكريم)، كما عاودت الظهور في الجزيرة العربية أبان خلافة عمـر ابـن الخطاب وسمي العام الذي شهد قاع الدورة الاقتصادية بعام الرمادة، ثـم تـلا ذلـك في زمـن الدولـة الإخشيدية ظهور للدورة الاقتصادية وقد قدم تنظير رائع لهـذه الـدورة العـالم العـربي (أبـو الحسـن المقريزي)، في كتابه (إغاثة الأمة في كشف الغمة)[(2)].

هذه الدورات (وتـارة تسـمى الأزمـات) أخـذت طابعـاً مختلفـاً في ظـل تبلـور نمـط الإنتـاج الرأسمالي واكتمال صيرورته، كنمط مصفي للأنماط السابقة لـه، فقـد اسـتهلت السـنوات الأولى مـن القرن التاسع عشر بظهور دورات اقتصادية انصبت ملامحها في جانب العرض وشحته، وهو ما يمثـل امتداد لكل الدورات السابقة تاريخياً، وهو ما يعنـي حـدوث قصـور في السـلع والخـدمات المنتجـة وعدم كفايتها لتغطية الطلب الفعلي في منطقة جغرافية محددة، وتوافره في مناطق أخرى.

لقد سيطرت الدورات على كامل القرن التاسع عشر وربع القـرن العشريـن، ولم يكـن الفكـر الاقتصادي يحتاج إلى أن يجهد نفسه في البحث عن حلول لهذا النوع من الدورات، بل جـل مـا تـم الدفع باتجاهـه هـو تحفيـز وسـائل النقـل المختلفـة نحـو التطـور مـن خـلال توجيـه الاسـتثمارات باتجاهها، كيما يتم نقل السلع والخدمات من مناطق الوفرة إلى مناطق الشحة، وهذا نجد تجلياتـه في التطور الكبير في قطاع النقل بالقطارات والذي مثل ثورة في عالم النقل في الربع الأخير مـن القـرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من الأهمية التي تتركها الدورات الاقتصادية على واقـع الاقتصـادات الرأسـمالية الناضجة إلا أنها في خضم الصعود الرأسمالي وتفتح آفاق التطورات التكنولوجية وتدفق الاكتشـافات والاختراعات وصولاً إلى الجهود الفكرية الكبيرة لتنظـيم العمـل والإدارات وجميعهـا وفـرت مسـاحة واسـعة مـن تـذليل آثـار الـدورات وإعـادة النمـو في الاقتصـادات الرأسـمالية، ناهيـك عـما وفرتـه اقتصـادات الأطـراف الواقعـة تحـت وطـأة الاسـتعمار الأوربي مـن فـرص لتجـاوز القصـور في الأداء الاقتصادي.

ومع كل ما اعترى النظام الرأسمالي إزاء التكرار المنتظم لحدوث الـدورات الاقتصـادية، إلا أن القدرات التكيفية للرأسمالية كانت ولازالت تعد من ضمن الممكنات التي قدر لها أن تكون مفتاحـاً للخروج من الأزمات، وكان من شأن ذلك أن وفر المساحة المناسـبة لمراجعـة مفاصـل كثـيرة في هـذا النظام يقف في مقدمتها البناء الفكري والنظري للرأسمالية كنظام.

لقد جاء جل النقد والمراجعة من باحثين ومفكرين رأسماليين، كان أبرزهم اللورد الانكليزي جون مينارد كينز، عندما أراد جواباً كان مطروحاً منذ أكـثر مـن قرن، من دون جواب، إلا وهو ما طرحـه الاقتصـادي الرأسـمالي روبـرت مـالثوس (صـاحب نظريـة السـكان)، في رسـالته إلى ريكـاردو والتـي وجـدت في أرشـيفه

الخاص[3] والتي فحواها ماذا تعمل الرأسمالية عندما لم يكن ممكناً حصول التساوي مـابين العـرض والطلب.

هذه التقطها كينز وكانت بالنسبة له أثمن ما حصل عليه من التـاريخ، ولهـذا اسـتطاع كينـز بفضلها من تنظيم منهجية تفكيره، والتركيز على كيفية معالجة نقص الطلب، لاسيما وان جل النقـد الماركسي وتشريح آليات توالد وانتزاع فائض القيمة، والـذي أشـار فيـه مـاركس إلى حتميـة حـدوث نقص في الاستهلاك، وهاتين الأطروحتين كانتا بلسماً شافياً للباحثين في تحول الدورات الاقتصادية من جانب العرض إلى جانب الطلب.

من هنا بدأت تنفتح آفاق التنظير الواسـع لموضـوعة الـدورات والأزمـات الاقتصـادية، إذ أن الفكر هو محاولة لتفسير الواقع، وكانت الدورات والأزمات هي مـن أكـثر الضـغوط التـي أحاطـت النظام الرأسمالي، في مرحلة كان الصراع على أشده مابين فكرين ونظامين ومنهجين متقاطعين تماماً.

إن التركيز التنظيري انصب على معالجة ما يعتري النظـام الرأسـمالي مـن مشـكلات وأزمـات متولدة بفعل آليات عمله، أو أن الواقع أشاح بما لا يستطيع التفكير الرأسمالي الكلاسيكي من الآتيان بحلول ناجعة لتجاوزها، وهو ما اجبر النظام الرأسمالي للقبول بالجراحات العميقة والتجميلية، مـن أجل بث الحياة فيه، ولإعادة قبوله مرة أخرى من شعوب البلدان الرأسمالية.

أولاً- الأزمة والدورة الاقتصادية:

استطاعت المؤسسات الفكريـة الرأسـمالية مـن التلاعـب بالمصـطلحات وإيجـاد الخلـط مـابين المفـاهيم، ومـثلما جمعـت مـابين الإصـلاح الاقتصـادي كمفهـوم يـراد منـه تصـحيح الأعوجاجـات في المسارات، ومابين التكيف الاقتصادي الذي هو إعادة نظر شـاملة وتغـيرات هيكليـة واسـعة في إطـاري الفكر والواقع للبلدان التي اعتمدت إعادة النظر بواقع اقتصاداتها تحـت عبـاءة (IMF&WB)، فأنهـا حاولت الدمج أيضاً مابين الدورات الاقتصادية التي هي اضطرابات في مجـرى الأداء الاقتصـادي تعـاود

الظهور مع كل خفوت في فاعلية آليات الضبط الذاتي للفعاليات الاقتصادية، ومابين الأزمات الاقتصادية التي هي اشمل وأعمق من حالة الدورات، ومن الممكن أن يكون حدوث الأزمة متأتياً من دخول الاقتصاد في تلافيف الدورة، ولكن ليس كل دورة اقتصادية تكون بالحتم مفضية إلى أزمة اقتصادية.

والمفكرون الاشتراكيون قد أسهبوا كثيراً في التفريق والتوصيف للدورة والأزمة، ويعتقد هؤلاء وبناء على التشريح الماركسي لجسد الفكر والاقتصاد الرأسمالي، والمرتكز على قدرات هذا النظام في استرقاق العمال وأسلوب انتزاع الفائض وتدويره، وسلسلة المدارس الاقتصادية (التي جاءت بعد الطرح الماركسي)، والتي حاولت أخراج النظام الرأسمالي من إشكالية التناقض في فهم معطيات تكون (القيمة) أي قيمة الأشياء، من خلال محاولة نقل موضوعة الصراع الفكري حولها من الظاهرات المادية إلى ظاهرات نفسانية، كيما تستطيع إضفاء مرتبة دونية للعمل في حلقة مصادر خلق القيمة، وهذه يسرت على الرأسمالية أن تدمج مابين المفهومين وتحملهما كمعطى في الفكر الاقتصادي المدرسي المبثوث بعناية إلى كل العالم، ولتدفع موضوعة الأزمة إلى الخلف، وأن الاضطرابات (عدم التوازن) يعد مظهراً طبيعياً لآليات الاستلاب الرأسمالي.

ويذهب التنظير المنتقد للنظام الرأسمالي إلى أن آليات عمل هذا النظام، والقائمة بقوة على استجلاب الأرباح بأية طريقة حتى لو كانت غير إنسانية، والمحتضنة لمساحة عالية من القهر والجبر الاقتصادي، هي في ذاتها شكلت أمراضاً واختلالات بنيوية كامنة في الجسد الرأسمالي على الرغم من كل المحسنات التي يتم إضفاؤها على هذا النظام والمعبر عنها بالتأمينات الاجتماعية والضمان الصحي وسلسلة التحويلات المالية، فهذه جميعاً أريد لها أن تكون محطات لتنفيس أوضاع الصراع الطبقي أو تلطيفه بحيث لا تصل أمور هذا الصراع إلى المواجهة بحسب الاستشراف الماركسي.

لقد شكلت قدرات النظام الرأسمالي العالية على الإنتاج مهمازاً قوياً للبعض باتجاه قدرته الضمنية على خلق ممكنات خلق الطلب (الاستهلاك) المساوي لهذه القدرة العالية على توسيع رقعة الإنتاج، طالما أن النظام الاقتصادي يسيطر على أنتاج وسائل الإنتاج، بالسعة المطلوبة، إلا أن الواقع التاريخي لتطورات الحياة الاقتصادية قد كشفت من دون أدنى لبس، إن هذا النظام قد نجح تماماً في تثوير القدرات الإنتاجية، ولم تكن مخرجات أفعاله الاقتصادية وحتى السياسية محبطة لتطور قوى الإنتاج أو أنها عملت على أعاقتها، وهو ما ينفي الاستشراف الذي اعتمدته المدرسة الاشتراكية من أن تطورات النظام الرأسمالي القادمة، من شانها أن تشكل كابحاً لتطور قوى الإنتاج المادية.

إلا أن هذا لا يلغي مطلقاً التعثر الواضح في أطروحة المساواة مابين قدرات النظام الانتاجية والاستهلاكية، فالضعف المتأصل في قدرة النظام الذاتية على خلق ممكنات الاستهلاك أو الطلب الداخلي، أضحت إشكالية تتعايش بعمق مع سيرورة النظام، ولم تجد من حل لها، وهو ما أفصح عن وجود خلل بنيوي في النظام الرأسمالي، لا يمكن تجاوزه من دون الاتكاء على المحظور، الذي فرضته الأطروحات الأولى للمفكرين الرأسماليين (المنابع أو الأصول) على حد تعبير ميلتون فريدمان[4].

ولهذا يوسم النظام الرأسمالي على الدوام بأنه يتعايش مع علته الداخلية وهو عدم مقدرة الطلب المتحقق داخلياً على الرغم من سعة الترتيبات المفضية للدفع باتجاه إشاعة الاستهلاك، على ملاحقة القدرة الانتاجية المتوسعة هي الأخرى على الدوام.

وعلى خلفية هذا التنظير تبدو الإشكالية في النظام الرأسمالي هو حاجته المستمر على خلق الطلب سواء أكان خارجياً أم داخلياً لتخليص منظمات أعماله من السقوط في براثن الركود. وهو ما يفسر الفرق مابين الأزمة والدورة، فالأزمة هي حالة بنيوية مزمنة[5] تأتت من فلسفة النظام ونظريات التوزيع المعتمدة فيه، بينما

الدورة هي حالة عارضة تحدث في مجرى الفعاليات الاقتصادية، فالأولى(الأزمة) تشترط تحقق الثانية(الدورة الاقتصادية) كيما تطفو على السطح، بينما لا تشترط الدورة في ظهورها أن تكون الأزمة مترافقة معها.

وعلى صعيد آخر فأن الدورة الاقتصادية من الممكن أن يجري تجاوزها عبر تدخل الدولة لرفع مستويات الطلب الكلي، وبالتالي تخليص منظمات الأعمال من الفوائض الانتاجية السلعية، في حين تشترط الأزمة لتجاوزها أن تتوافر إحدى الحالتين:

الأولى: مرور النظام الرأسمالي بدورة توسع جديدة.

الثانية: مرور النظام الرأسمالي بحالة تبلور مفصلي في تطور قوى الإنتاج، من مثل الثورة الصناعية، ثورة الكيمياء، ثورة المعلوماتية.

إذ أن الخروج من مستنقع الأزمة الاقتصادية يتطلب تظافر موجبات أساسية، فعلى طول تاريخ الرأسمالية الممتد، على إنه يمثل مراحل وأشواط زمنية، يتم من خلال تفعيل آليات النزح للفائض الاقتصادي من الأطراف إلى المراكز، وهو ما يشكل بحد ذاته خلق طلب ضمني على منتجات النظام، مما يفعل من آليات النظام على تحقيق التراكم الرأسمالي الذي من شانه بالحتم إلى أن يفتح طوراً جديداً من أطوار تطور نمط الإنتاج الرأسمالي.

هذا الاشتراط أشار له كل من جوزيف شومبيتر في سياق تحليله لدور المنظم في المشروع الرأسمالي، مركزاً على أهمية الإبداع والابتكار في رفد النظام الرأسمالي باستمرار بالإمكانات لتطوير قوى الإنتاج، وأشار إليه أيضاً كوندراتيف الذي اشترط تعرض النظام الرأسمالي لدورات اقتصادية طويلة الآجل لا يمكن تجاوزها إلا بثورة في قوى الإنتاج.

إن التحقيب التاريخي لظهور الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي، يدلنا على أنها كانت دورات ذات بعد زمني غير منتظم ومعتمد على درجة نضج هذا النظام، ونمط السياسات المعتمدة لمواجهة آثار الدورات خلال مدة حدوثها أو ما

قبلها، كما أنها في المحصلة النهائية بدت اقصر عمراً لكنها أكثر تأثيراً بجانب سرعة انتشارها مقارنة بالدورات السابقة، ثم حدث تغير كبير في آلية انتقال صدمة هذه الدورة، وأثارها الارتدادية، فإزاء عدم الوصول إلى حلول حقيقية كالآتي جاء بها كينز أبان الأزمة العالمية 1929-1933، لذلك فأن الدورات الاقتصادية قد أصبحت متكيفة مع الإجراءات المعتمدة، تتساكن معها، ومسوغات ظهور الدورة باتت كامنة في صلب العملية الاقتصادية، ويمكن الاستدلال عليها من طبيعة مخرجات النظام وأساليب عمله.

فالنظام الرأسمالي لا يمكن أن يكون بغير مولد للازمات ذاتياً، وهو يستعين على تجاوزها في أكثر الحالات من خلال إعادة تكييف الاقتصادات الطرفية لمتطلبات الاقتصاد الرأسمالي المركزي، طالما أن الأطراف تظل تدور في كنف هذا الاقتصاد من موقعة الطرف الضعيف، ويستثنى من هذا الفهم حالة الدول التي استطاعت أن تفك الارتباط مع النظام عندما أدركت هيمنتها على الإشتراطات الخمسة(أو الهيمنات الخمسة) والتي تأتي في مقدمتها الهيمنة على التراكم والتكنولوجيا، على حد تعبير سمير أمين[6].

ثانياً- ماهية الدورة الاقتصادية:

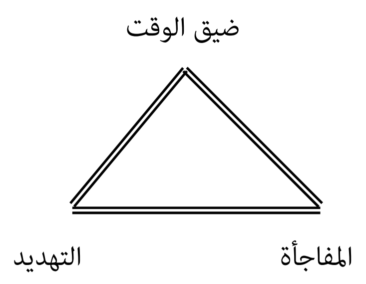
أنشغل الفكر الاقتصادي ردحاً طويلاً من الزمن بتناول الدورة الاقتصادية من حيث مسبباتها ونتائجها وآليات عمل المتغيرات الاقتصادية في ظلها، وآليات تحفيز الاقتصادات من اجل الخروج من هذه الدورات، وبدت النظريات الموضوعة قد غطت مختلف المجالات فكل نظرية تناولت الدورة وحال الاقتصاد من زاوية محددة لتبيان الكيفية التي تحدث فيها الدورة.

ولكن لا تختلف هذه المدارس في تنظيراتها عن الإقرار بالدورة وحدوثها الدوري، وتجذرها في هذه الاقتصادات وما تتركه من تأثيراتها العميقة على مجمل اللوحة الاقتصادية والاجتماعية، كما يقول إرنست ماندل[7]- إن الأزمات الاقتصادية تنفجر دورياً في شكل أزمات فيض للإنتاج، ذلك أن الميل إلى أزمات

فيض الإنتاج الدورية، والى سير الإنتاج بدورات يجتاز عبرها بالتتالي مراحل الإنعاش والرواج و(السخونة) والأزمة والكساد، هذا الميل ملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي، وله وحده، بحيث يمكن أن يختلف اتساع هذه التموجات بين حقبة وأخرى، غير أنها واقع حتمي في النظام الرأسمالي.ويشير (Santi More) أن الأزمة تقع في ما يشبه المثلث أسماه (مثلث الأزمة)[8]، وأن هذا المفهوم للأزمة يتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- عنصر المفاجأة(Surprise)
2- عنصر ضغط الوقت(Time Pressure)
3- عنصر التهديد(Threat)

وهو ما يعبر عنه الشكل الآتي:



بل لا نغالي كثيراً، إذا قلنا أن تأثيرات هذه الدورات قد أجبرت الكثير من البلدان الرأسمالية الكبرى على إعادة النظر بسياساتها الخارجية، وهو ما يمكن تلمسه بوضوح في حالة أزمة 2008، وما تركته على مكانة أمريكا، ومحاولتها لململة أوضاعها في كل من العراق وأفغانستان بسبب الضغوط الاقتصادية التي تركتها الدورة على أمكانية تمويل كلا الحربين في أن واحد.

هذه الدورة أخذت أشكال مختلفة هي[9]:

1- دورات قصيرة الآجل
2- دورات متوسطة الآجل
3- دورات طويلة الآجل

ومن المناسب الإشارة إلى أن الأكثر الأعم من الدورات الحادثة تندرج في أطار الدورات القصيرة الآجل، إما الدورات المتوسطة الآجل فهي قليلة الحدوث دورياً، بل تحتاج إلى فواصل زمنية بعيدة، فيما يرى البعض من المفكرين أن النظام الرأسمالي قد دخل منذ أمد بعيد في دورة اقتصادية طويلة الآجل، وقد كان الاقتصادي السوفيتي(كوندراتيف) قد أشار إلى نوع من الدورات الطويلة الآجل والتي تصل أمادها مابين(50-55) سنة.

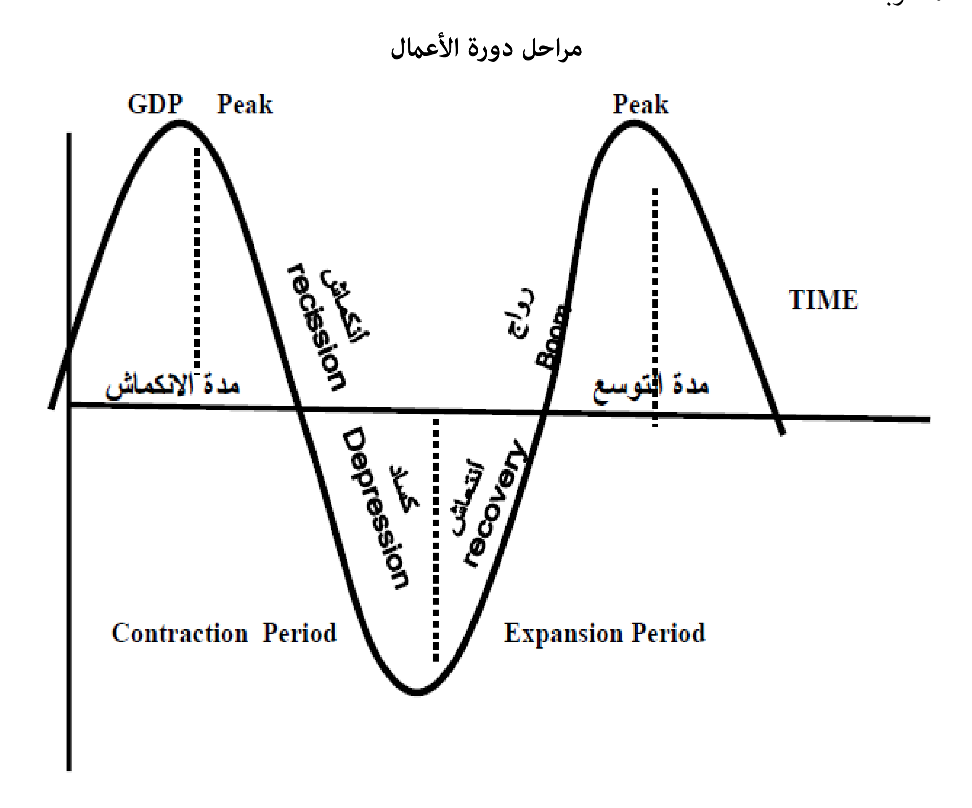
وبصفة عامة فأن دورة الأعمال تتكون من أربع مراحل وهي الرواج Boom الركود Recession، الكساد Depression، والانتعاش Recovery، وتأتي هذه المراحل الأربع على شكل مدتين، تسمى الأولى التوسع Expansion Period وتضم مرحلتين هما الانتعاش والرواج، فيما تسمى الأخرى الانكماش Contraction Period وتضم مرحلتين هما الركود والكساد، وتدعى قمة الدورة (peak) فيما يسمى قعر الدورة (Trough)، وكما في الشكل البياني[10]:

ومن المعروف أن مدة التوسع تحمل أثاراً ايجابية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تلمسها في ارتفاع الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وتشهد توسعات كبيرة في الطاقات الانتاجية نتيجة تزايد حركة الاقتراض والاستثمار ويزداد الطلب على جميع عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع جميع مكافآت أو عوائد عناصر الإنتاج، كما أن لارتفاع الدخول أثراً واضحاً في ازدياد مستويات الطلب الكلي وهو ما يترتب عليه نمو واضح في معدلات الأرباح المتحققة..

فيما تشكل مدة الانكماش حالاً مغايرة تماماً لحالة التوسع، وتتجلى مظاهرها في شيوع مظاهر عدم التيقن في الأداء الاقتصادي مما يؤدي بالحتم إلى سيادة حالة التشاؤم، والتي تنعكس على خفض مستويات الاستثمار في الاقتصاد، وهو ما يحمل معه حالة تراجع في أداء جميع المتغيرات الاقتصادية، بحيث تنخفض مستويات

التشغيل، وبالتالي تظهر مستويات معينة من البطالة الإجبارية وانخفاض في حجـم الطلـب الكـلي، مـما يسـحب معـه تراجـع في مسـتويات الأربـاح وصـولاً إلى انعـدامها، وبالقـدر الـذي تـنجح فيـه السياسـات الاقتصـادية المقاومـة للـدورات، فـأن حجـم الخسـائر والتراجـع يكـون عنـد مسـتويات منخفضة، وهو ما يتطلب الاختيار الأمثل للوسائل مـع الاختيـار المناسـب زمنيـاً لاعـتماد الإجـراءات المطلوبة.

مراحل دورة الأعمال



وتتخلل المدتين الرئيستين في الدورة مراحل متتابعة تتمثل بالانتعاش والرواج ومن ثم الانكـماش والكساد، وهو مدتين متناقضتين ومتعاكستين في سلوك المتغيرات الاقتصادية، وتتوقف المدة الزمنية التي يقضيها الاقتصاد تحت تأثير كل مرحلة على نمط السياسات المعتمدة سواء أكانت في زمن الوفرة واليسر أو الشـحة والـعسر، وكلـما كانـت هـذه السياسـات موضـوعة بعنايـة كلـما كانـت أكـثر نجاعـة في

مخرجاتها، وفي كلتي الحالتين فقد تعمل هذه السياسات على أطالة الازدهار المتحقـق في الاقتصـاد عند مرحلة التوسع والنمو، أو أنها تستطيع أن تقصر من الزمن الممكن بقاء الاقتصاد في ظله تحـت وطأة الانكماش.

فقد تيسر للاقتصادات الرأسمالية أن تعـيش في ظـل مرحلـة طويلـة مـن النمـو الاقتصـادي المتواصل سموها بالعقود الثلاثة الرائعة للنمو، في حين ظلت اليابان تكافح بكل السبل للخروج مـن ليل الانكماش الطويل الذي ضرب اقتصادها منذ التسعينات مـن القـرن المـاضي ولحـد الآن، وعليـه يمكن أن تقصر أو تطول الآثار المترتبة على الدورة الاقتصادية، بنـاءً عـلى نمـط السياسـات المعتمـدة وقدرة الاقتصاد على الاستجابة لوسائل التحفيز المعتمدة للخروج من براثن الدورة.

وبالقدر الذي يتطور فيه نمـط الإنتـاج الرأسـمالي ويـزداد فيـه تعقـد العمليـات الاقتصـادية وسلوك المتغيرات الاقتصادية، تزداد معه عمق الآثار التي تتركها الدورة، وصعوبة الخروج منها، كـما أنها تدخل الاقتصاد بقوة في جملة مشكلات متراكبة بعضها مـع بعـض بحيـث يكـون مـن الصـعب الارتكاز على حل واحد، بل يتطلب الآتيان بحزمة حلول متناغمة ومنسجمة ومتفاعلـة فـيما بينهـا، لمعالجة جملة مشكلات في أن معاً.

لأن عملية دفع فاعلية الاقتصاد صوب غذ السير من جديد، باتجاه تحقيـق قـدر مـن النمـو وإعادة التوازن لا يمكن أن تتأتى من معطى واحد بل يتطلب الأمـر تحريـك العديـد مـن المتغـيرات لتعمل على هدف واحد، مما يشكل بالحتم توافر روافع عديدة، يمكن أن توفر مستوى مـن التـيقن بتحقيق الهدف ومن دون الإتكـاء عـلى متغـير واحـد، مـع جـل الأهميـة المعطـاة لـه، إلا أن القيـد المفروض بموجب سعة التشابك الاقتصاد الرأسـمالي المتقـدم، يتطلـب جملـة إجـراءات فاعلـة في أن واحد على أن تكون ذات سعة للتعامل مع مستوى أوسع من الاخـتلالات المؤديـة إلى عـدم التـوازن الكلي في الاقتصاد.

الجزء العاشر

الاقتصادات الرأسمالية وتوالد الفقاعات

لم تعد الأزمات التي تعصف بالنظام الرأسمالي كل عقد من الزمن، بالشيء الجديد، في التاريخ الاقتصادي للرأسمالية كنظام أو كأطراف فاعلة في منظومته، وبالتالي فأن العالم كله وبخاصة الأطراف الرخوة فيه هي الدافع الأكبر لضرائب الأزمة، في إفقار أشد، وتوزيع غير عادل، وتراجع في متطلبات الحياة الإنسانية، وتسول مذل على أبواب مؤسسات الإفقار العالمي الرأسمالية.

إن العصر الذهبي الذي تمتعت به البلدان الصناعية الغربية منذ التسعينات صار في ذمة التاريخ، قد مضى وولى وبلغ النهاية، ففي خريف عام 2008 انتهت بنحو مفاجئ حقبة الهناءة وحسن الحظ، فقد انهارت سوق المال وذهب مع الريح الحلم بازدهار مستديم، فالزلزال الذي ضرب البورصات فاق كل الزلزال التي عصفت بالأسواق المالية منذ عام 1929وحتى الآن.

فالأزمة المالية، التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في ربيع العام 2007، تحولت إلى خطر ماحق يهدد الاقتصاد العالمي برمته، فقد إنفجرت فقاعة عظيمة (Super-Bubble)، وفق التعبير الذي استخدمه المضارب المعروف جورج سورس.

لا يشك أحد أبداً أن الرأسمالية كانت على الدوام ليبرالية، عندما تستطيع ذلك، ومن دون أن تحاصرها وتجبرها توازنات للقوى الاجتماعية للخضوع إلى متطلبات مختلفة، كابحة لاتجاه هذه الرأسمالية للبحث عن الربح الأقصى، وهذا من الممكن أن يحدث في فواصل تاريخية معينة، بل أن الرأسمالية لن تستطيع إدامة الاهتمام بالطبقات الاجتماعية وتوجيه الإنفاق الحكومي صوب تحقيق الاستقرار من دون أن تتجاوز ليبراليتها صوب تبرير تدخلها، كونها تبدو أعجز من أن تستمر أو تنفذ ما

تدعيه في ظل التشبث بالليبرالية، فهي لابد من أن تعود حتـى لا شـعورياً(يـد خفيـة)، إلى أن تـأسر المجتمع في أزمة متكررة من أزمات توسيع التراكم الرأسمالي.

في خضم الدفاع عن الرأسمالية نظاماً، قال الرئيس الأمريكي (جون أف كنيدي)، من أن التيار سيحمل القوارب كلها نحو الأعلى، بيد أن تيار الرأسمالية المحررة من القيـود والتوجيـه، صـار يـدمر قوارب أكثر فأكثر، فعدد القوارب التي أغرقت في خضم عاصفة العولمة في تزايد مستمر.

فالرأسمالية تاريخياً تنتج ظروف عدم الإستقرار الدائم كمـرادف لهـا، فخرافـة وجـود سـوق منضبط ذاتياً، من خلال آليات اشـتغاله الفعـلي، وميلـه إلى الـدفع صـوب تحقـق التـوازن العـام، لا تحكمـه قـوانين اقتصـادية حقيقيـة، والتـاريخ الطويـل للرأسـمالية لا يقـدم حججـاً داعمـة لهـذه الأطروحة، ويحتج الفكر الاقتصادي الرأسمالي بأن عـدم الإسـتقرار هـو نتـاج عـدم إكـتمال الأسـواق الفعلية.

لقد كانت الأطروحات المنتقدة لعبثية الخطاب الرأسمالي، تستند على رؤية دقيقة تماماً، من أن الأسواق إذا ما تركت لذاتها سوف لـن تنجـب إلا عـدم الإسـتقرار وتفجـير الأوضـاع، وهـذا كـان موقفاً كينزياً مركزياً صحيحاً، ويبنى الفهم الكينزي مثلاً على أن الفاعل في السوق يبنـى قـراره عـلى توقعاته تجاه الآخرين، شركاء أو منافسين، وليس على ما يُزعم أنه ميـول موضـوعية، وعليـه يصـبح السوق ليس ذا ميول طبيعية لتوازن ما، وهو ما دفع جهود الاقتصاد الصرف لمـا بعـد الكينزيـة، إن تتجه محاولـةً إدخـال هـذه التوقعـات في التقـدير العـام للفـاعلين الاقتصـاديين، وبـدت للمتـابعين لتطورات الاقتصاد الرأسمالي، أن هذه الجهود باتت أكثر عبثيـةً وعـاجزاً عـن إثبـات أن هنـاك مـيلاً فطرياً لدى السوق للذهاب نحو التوازن.

هذه الكلف الاجتماعية- الاقتصادية التي تدفعها الشعوب والشرائح المقهورة في شتى بقـاع العـالم، هي تعبير عن همجية رأس المال المعولم، في احدث سلوكياته، من خلال التخلي المطلق عما يسمى بانضباط السوق بصيغتها الليبرالية المنفلتة، والمطروحـة بقـوة لمـا بعـد إنهيـار الكتلـة الاشـتراكية، مـن خـلال الفكـر

الاقتصادي النيوكلاسيكي الأحدث (الفريدمانية)، التي مهدت لتجاوز الكينزية في ظل أزمة الرأسمالية في العقد السبعيني من القرن السابق، بحجة أن السنوات الثلاثين الرائعة للازدهار الاقتصادي، كانت قائمة على تشويه معطيات وفعل آلية السوق (ميكانزمات الأسعار المضبطة ذاتياً)، من خلال تدخل الدولة وسلب المرونة الذاتية لتحركات الأسعار والأجور.

تسعى الإدارة الأمريكية الحالية لتأكيد الإدارة الجماعوية للعالم من خلال الإدارة الرأسمالية الثلاثية (الأمريكية-الأوربية- اليابانية)، وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة اللحمة لهذه القيادة بعد ظهور علائم التفكك في زمن الرئيس الأمريكي (بوش الابن)، الذي حاول الخروج بالرأسمالية الأمريكية إلى الفضاء الإمبراطوري، وتهميش دور الرأسماليات الأوربية، بحيث أن اللحظة الراهنة التي إستلزمتها ظروف الأزمة الاقتصادية، وغوص الولايات المتحدة وبعض من شركائها في أوحال مستنقع العراق وأفغانستان، والذي لم تجد في ظله أمريكا من خيار بسبب الفشل، فكلا الخيارين الانسحاب من دون نجاح، والبقاء في ظل المقاومة الوطنية، هما خياران أقلهما مراً للإدارة الأمريكية.

إن تبني أدارة اوباما لخيار ترتيب الانسحاب بأرباح وهمية، لا يرتكز فقط على احتمالية الخسارة وصعوبة الحسم الحالي للمعركة وما يترتب على ذلك، بل جل الخوف من التوقعات التي تدركها مؤسسات صنع القرار الأمريكي ومراكز الأبحاث، من أن الأزمة الحالية هي (نُذر) أزمة قاتلة كبرى قادمة، وأن الحلول المبتدعة والسطحية لمعالجة الأزمة الحالية سوف لن تكون أكثر من تلطيفية، وأن الاقتصاد الأمريكي والرأسمالي عموماً هو تحت العناية المركزة، كون الانهيارات في المؤسسات المالية تتوالى بين الفينة والأخرى، مما يستوجب التدخل المباشر والسريع.

فالأزمة القادمة التي ستضرب الاقتصاد الرأسمالي تشير التوقعات أنها ستمر في عام 2012، وستنعكس ارتداداتها المتعاقبة بقوة على مجمل الاقتصادات

الرأسمالية الأوربية، وستطال أيضاً دول أخرى أبرزها الصين اكبر المتعاملين مع الأسواق الأمريكية، إذ ستتأثر صادرات الصين إلى أمريكا بقوة، وهو ما ينعكس على ميزانها التجاري العام، وعلى معدلات النمو المتحققة بالتبعية، لاسيما وأن الاقتصاد الصيني هو اكبر الاقتصادات العالمية تصديراً وبواقع (1.2) تريليون دولار لعام 2009.

إن الأزمة التي تعتمل علائم تبلورها تنعكس في مظاهر عدة أبرزها، انخفاض مستويات التشغيل وضعف الأداء الاقتصادي العام، وارتفاع مستويات الفقر وعدم قدرة الحكومة الفيدرالية على تأمين الإعانات الاجتماعية، ولم يعد هناك مفصل يتمتع بقدرات تنافسية بقوة في أمريكا، سوى قطاع الإنتاج العسكري الذي يهيمن عليه المجمع الصناعي- العسكري، وإرادة الشركات الكبرى، هذا القطاع هو القطاع الوحيد الذي يتفلت إلى حد كبير من قواعد السوق، ولهذا نلحظ أنه القطاع الوحيد الذي لا يتأثر كثيراً بأداء الاقتصاد الأمريكي، فالطلبات الخارجية على الأسلحة تتم في جزء كبير منها تحت ضغط القوة الأمريكية، فمتى ما تراجع الطلب على السلاح تعمد الإدارة الأمريكية على:

1- تثوير حروب وأزمات وتوترات على مستوى العالم اغلبها بين دولة وأخرى.
2- إجبار الدول النفطية(السعودية وأخواتها) على زيادة مستوردات الأسلحة، وهو ما من شأنه أن يرفع حجم أرباح هذه الشركات ويسترضيها، تبعاً للعلاقة العضوية بين مفاصل الإدارة الأمريكية المختلفة والشركات، كون هذه الأخيرة هي التي أوصلتها إلى سدة الحكم.

لذلك فالعولمة التي جرى التطبيل لها، كان المراد منها أن تذهب بجميع القيود داخل البلد وخارجه إلى غير رجعة، طالما أنها تقلل من تشابك الاقتصاد، وتقف عقبة كأداء تجاه جني ثمار الانفتاح الاقتصادي بين اقتصادات العالم، وبالتالي فأن كل المجتمعات سوف تستفيد من ثمار العولمة الاقتصادية، ومن خلالها أيضاً سوف

تنتفع جموع الشعوب سواء أكانت متقدمة أم نامية ومتخلفة، فقائمة المنتفعين من العولمة كانت أطول من قائمة الخاسرين، واقع الحال يشير إلى العكس من ذلك تماماً، فالإغراء المتواتر عبر خطاب لم يهدأ طوال عقدين من الزمن، لم يجد ما يسنده حتى في البلدان التي حملت لواء إشاعة العولمة.

وتبدو تحليلات بعض ممن يتناولوا الأزمة الاقتصادية الحالية ذاهبةً باتجاه القبول بأطروحة (دورات كوندراتييف)، على اعتبار أن المرحلة الراهنة تقع في المرحلة(ب) من سلسلة الدورة الكوندراتييفية الطويلة الآجل، ومن المفترض طبقاً لطبيعة الدورة أن تليها مرحلة(أ) من التوسع المتجدد، ويظهر واقع النظام الرأسمالية حالياً، كل عوارض الأزمة البنيوية، وهذا لا يسمح بأن نستخلص تلقائياً، حتمية مرحلة توسع جديدة، فالقبول بهذا المنطق، معناه القبول بفرضية(أبديُّة الرأسمالية)، وتجاهل أعراض الشيخوخة الخطيرة البادية عليها.

إن الإعتقاد السائد عند البعض من أن الأزمة المالية الحالية، يمكن أن تفسر من خلال أطروحات المدرسة النمساوية، وهي مثال ممتاز لرؤيتها القائلة، إن المسؤولية تقع على البنوك المركزية التي تعتمد على سياسات تدفع الائتمان إلى تجاوز الحد الذي تسمح به الأساسيات الاقتصادية(Economic Fundamentals)، وهي بالتأكيد سياسة نقدية توسعية، وما يحسب لمشايعي هذه المدرسة أنهم تنبئوا بالأزمة المالية الحالية بدقة ووضوح.

بيد أن واشنطن في أطار سعيها إلى أحكام سيطرتها وخدمة اقتصادها الذي يمر بشيخوخة واضحة، وهي بهذا تجعل السياسة والقوة العسكرية في خدمة الاقتصاد، بغية الإمساك بمقود الهيمنة التي تريد الاحتفاظ بها، ويمكن تلمس ذلك في جانب العملة، فالوضعية التي فيها الدولار الآن كعملة عالمية، لا تستمد قوتها من معطى اقتصادوي أو هي نتاج تفوق النظام الاقتصادي الأمريكي، بل نتاج هيمنتها السياسية- العسكرية، التي منحتها مزيات اقتصادية.

إن التورم المالي الذي أصيب به النظام الاقتصادي العالمي كان دائماً (مميلاً- الآميلة)، إذ لا يمكن فهم التراكم الرأسمالي خارج النقد والأرصدة، وهو نتاج عدم اشتغال آلية التضبيط الذاتي، أو التراخي فيها كما تزعم المؤسسات الدولية، فإعادة أنتاج النظام الاقتصادي لا تميل أطلاقاً نحو تحقيق توازن عام، بل ينتقل من لا توازن إلى لا توازن آخر في صورة غير متوقعة، فالتنافس مابين الرأسمال العالمي– الموزع برؤى رأسمالية- يلغي أمكانية تحقق التوازن العام المفترض، وأن الزعم بالميل الطبيعي نحو التوازن يظل زعماً وهمياً.

فالرأسمالية تاريخياً تنتج ظروف عدم الإستقرار الدائم كمرادف لها، فخرافة وجود سوق منضبط ذاتياً، من خلال آليات اشتغاله الفعلي، وميله إلى الدفع صوب تحقق التوازن العام، لا تحكمه قوانين اقتصادية حقيقية، والتاريخ الطويل للرأسمالية لا يقدم حججاً داعمة لهذه الأطروحة، ويحتج الفكر الاقتصادي الرأسمالي بأن عدم الإستقرار هو نتاج عدم إكتمال الأسواق الفعلية.

وعليه فأنحباس الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي زمنياً، لا يمكن أن يتم تفسيره إلا بمعطى تدهور العلاقات الاجتماعية في غير صالح الطبقات الاجتماعية، ولصالح الرأسمال المسيطر، اللامساواة الاجتماعية الضاربة بجذورها بقوة في عالم اليوم، من شأنه أن يقطع الملائمة بين الطلب الذي تحدده الأجور وحجم التشغيل الضروري لتأمين الإنتاج المناسب له، مما يسمح بتعطيل محركات أعادة الإنتاج الموسع، وإفساح المجال واسعاً لإحلال التباطؤ ومن ثم الانكماش.

فطبيعة الأزمة لم تعد أزمة فائض تراكم، بل أصبحت أزمة نقص في الاستهلاك وفائض أنتاج نسبي في آن معاً، ولا يمكن مطلقاً أيجاد حلول كما كانت الكينزية في أزمة الكساد العظيم، من دون اعتماد سياسات تضبيط تؤمن توزيعاً في الدخل أكثر مواءمة للعمال وشعوب الأطراف، بغية إعادة رفع مستويات الطلب وبشرط تدنية معدلات الأرباح المستهدفة من قبل الاحتكارات والرأسمال المعولم، وهو مثار شك في التنفيذ نظراً لفقدان الإدارات الرأسمالية من السيطرة على

الشركات العابرة، حيث تبدو الدولة وكأنها خاضعة كلياً للمصالح الخاصة، وهي تبدو حالة لا يمكن تغييرها بسهولة، فالخطاب الرأسمالي النيوليبرالي جعل هدف الحرية لكل مفاعيل الأنشطة الاقتصادية وفي جميع المفاصل، موجه تماماً لخدمة الشركات والرأسمال المعولم، فالحرية المطلوب تحققها تعسفاً، هي ليست حرية الجميع، بل (حرية الشركات والرأسمال)، التي يراد منها تغليب مصالحها على حساب الآخرين، وبهذا المعنى فأن الخطاب النيوليبرالي يعد ذا بعد إيديولوجي صرف ومخادع.

إن نمط التطور الرأسمالي المرتكز على حركة التراكم تمثل عائقاً حقيقياً لرأس المال ذاته، ففي الوقت الذي يسعى فيه إلى التغلب على عوائق تقدمه، يعيد أنتاج العوائق مرة أخرى، وعلى مستوى أكثر فضاعة(على حد تعبير ماركس)[1]. إذ يقود التراكم المفرط لرأس المال المنظمات الرأسمالية إلى أن تقوم كل واحدة بغزو دوائر عمل المنظمات الأخرى، فينهار تقسيم العمل الذي كان فيما سبق يعرف حدود تعاونها المتبادل، وبشكل متزايد تكون خسائر إحدى المنظمات هي الشرط لإرباح منظمة أخرى، باختصار تتحول المنافسة من لعبة مبلغ موجب إلى لعبة مبلغ صفر أو حتى مبلغ سالب أنها تصبح منافسة قاسية[2].

إذ ما عاد المستثمرون يثقون بغير سندات الدين الحكومية أو بالنقد السائل، وتحاول الحكومات إنقاذ ما تستطيع إنقاذه، فهي تضخ مقادير عظيمة من الأموال في مؤسسات التمويل المنهارة، وتحفز المصارف المركزية باستمرار للقيام بمحاولات عديدة لإنقاذ هذه المؤسسات وتفتش عن قواعد جديدة لعمل النظام المالي الذي خرج من قبضتها قبل سنوات عدة.

ويمكن تمييز أربع دورات منتظمة(بحسب تاريخ برودل) لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي، هي[3]:

1- دورة جنوية-أيبيرية: تمتد من القرن الخامس عشر وانتهاءً بأواخر القرن السابع عشر.

2- دورة هولندية: تمتد من أواخر القرن السادس عشر وانتهاءً بأواخر الثامن عشر.

3- دورة بريطانية: تمتد من منتصف القرن الثامن عشر وانتهاءً بأوائل القرن العشرين.

4- دورة أمريكية: تمتد من أواخر القرن التاسع عشر وانتهاء بالطور الحالي من التوسع المالي.

هذه الدورات المنظومية توصف طبيعة تشكل وتصلب وتفسخ الأنظمة المتعاقبة التي اتسعت من خلال منظومتها الرأسمالية العالمية، من جنينها الإقليمي إلى بعدها العالمي الحالي.

أفصحت ظروف احتلال العراق- أفغانستان، عن أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية غير قادر على تحمل أعباء الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، التي ترتبت على إستراتيجية فرض الإمبراطورية الأمريكية عنوة على العالم كله، استناداً على معطيات تراها الإدارات الأمريكية المختلفة كفيلة بمنحها فرض ذلك على العالم وعلى حلفائها، وهي رؤية زيغنو بريجنسكي وآخرين[4]:

1- القوة العسكرية المتفوقة.

2- الاقتصاد الضخم المبني على التفوق العلمي- التكنولوجي.

3- الجاذبية الثقافية.

بينما توضح السنوات الممتدة من احتلال أفغانستان ومن ثم العراق إلى أن هذه المزيات التي تتكئ عليها الولايات المتحدة أضحت واهنة، وقدرت بأكثر من حقيقتها، إذ يشكك (بول كنيدي)[5] في ذلك، ويعد جملة المشكلات المتوزعة ما بين عدم قابلية القوة العسكرية المنفلتة من حسم الأمور وتحقيق الإستقرار ولجم المقاومة، ومن ثم ترنح الاقتصاد الأمريكي إزاء عجز الموازنة الحكومية وعجز

الميزان التجاري وتزايد الموازنة العسكرية، بشكل لم يكن كذلك في كل تاريخ أمريكا، وبدء العالم وبخاصة الأوربي منه إلى مقاومة الغزو الثقافي والاستهلاكي.

ولابد من الإشارة إلى أن القوة العسكرية الضخمة التي تمتلكها الولايات المتحدة، وما تمتلكه أسلحتها من إمكانات تدميرية، والرعب الذي ترتكز عليه العقيدة العسكرية الأمريكية، إلا أن المقاومات وليست الجيوش النظامية، استطاعت أن تعقد حلول السيطرة على الأرض لهذه القوات، فقد اعتمدت كل القوى المقاومة للإحتلال إستراتيجيات الإرتكاز على الوسائل العسكرية البدائية، بعيداً عن منظومات التقنيات العسكرية الفائقة التي يستخدمها الجيش الأمريكي، وهو ما افقد هذا الأخير أمكانية التعامل معها.

لذلك عمدت الولايات المتحدة على الإنسحاب في أحيان كثيرة من العولمة وهي (الداعي الأقوى لها)، عندما عملت بقوة على تجاوز اشتراطاتها في التعامل الدولي مع الشركاء، وقادت إجراءات لا تتوافق مطلقاً مع تحرير التجارة، كما أنها أدخلت العالم في آتون أزمة مالية كبرى أدت إلى ركود اقتصادي عالمي، بجانب حملها لأكبر مستويات التجاوز وعدم الشفافية والفساد في شركاتها وقطاعها المصرفي.

مع كل ذلك فأن العجز المتفاقم في الموازين الثلاثة الأمريكية، لا يمكن إيقاف نموه، في كلتي الإدارتين (بوش- اوباما)، وحتى المناداة بالتغيير التي حملها اوباما، لم تأخذ أبعادها كاملة، أو أنها كانت مجرد شعار انتخابي محض، فالورثة الاقتصادية التي وصلت إلى اوباما، كانت تحتاج إلى وقفة تشبه وقفة كلينتون، عندما أطلق من اركانساس شعاراً سحرياً (أنه الاقتصاد يا غبي)[6]، بعدما خرجت أمريكا من الحرب الباردة (على يد بوش الأب) باقتصاد متعب ومرهق، وها هو اقتصادها يترنح تحت وطأة منافسة قوية وعجوزات مثلثة وأزمة مالية وانهيارات مصرفية وكلف عسكرية باهضة.

ناهيك عن الموازنة المطلوبة للإنفاق العسكري وتمويل احتلالها لكل من أفغانستان والعراق، فالموازنة العسكرية المقررة للعام2010، بلغت (641) مليار دولار، فيما يعاني الاقتصاد الأمـريكي مـن تراجع كبير للادخارات المحلية، نتيجة تحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي ذي شراهـة لا يـدانيها أي مجتمع أخر.

هذا يفترض أن يجري تعويضه تمويلياً بشكل كبير من مصـادر غـير محليـة، وتـؤدي المـوارد المالية المتأتية من أوربـا وبلـدان الـنفط وأفريقيـا، كمعوضـات لـنقص الادخـارات المحليـة، بيـد أن استغلال أمريكا لوضعها الدولاري الخاص على وفق اتفاقية بريتون وودز، والذي أصبح مثار اعتراض كبير من قبل الدول الأوربية والصين على الأقل في قمة(G-20) ، وهو دفع بمئـات التريليونـات التـي تسمى تائهة أو هائمة في المحيط الاقتصادي العالمي، هي الأخرى تعد إشـكالية كبـيرة للعـالم، إذا مـا أراد التفكير في التخلص منها، وفي هذا تحاول أمريكا هدم البيت العالمي عليها وعـلى الآخـرين، وإلا كيف يمكـن الـتخلص أو مبادلـة هـذه التريليونـات بسـلع وخـدمات، يفـترض أن يوفرهـا الاقتصـاد الأمريكي للاقتصادات العالمية، كون الدولار الصادر من الولايات المتحـدة الأمريكيـة يمثـل دينـاً عـلى الحكومة الأمريكية، يساند هذه الإشكالية هو مديونية أمريكا بأكثر من (11) تريليون دولار.

أشار وزير الخزانة الأمريكية هنري فولر(Henry Fowler) مستخدماً صورةً مجازيةً، لوصف العلاقة بين الدولار الورقي والذهب، فقد أكد على أن (الذهب هو الشمس والدولار هو القمر، وأن المسافة فيما بينهما ثابتة لا تتغير مطلقاً). إلا أن هذا سرعان ما تبخر على وقع الخوف الأمريكي مـن انهيار الدولار على خلفية كثافة التحويـل الأوربي للـدولار إلى الـذهب، فانفتحـت شـهية الأمريكـان للإنفـلات في طبـع الـدولار إلى حـد الإغـراق الـدولاري، وهــو مـا ترتـب عليـه إشــكالية كبـيرة طرفاها[7]:

1- الفـيض الـدولاري في الأسـواق العالميـة، والـذي يتجـاوز أضـعاف النـاتج المحـلي الإجـمالي العالمي(GDP) بعدة مرات.

2- في حالة الذهاب إلى عملة أخرى، كيف تتم تصفية مئات التريليونات، وهو ما يتجاوز قدرة الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي على استبدالها بسلع وخدمات.

وما هو مطلوب من حل لأمريكا في إشكاليتها المالية، هو أن تعمد إلى سحب أكثر من مليون دولار في كل دقيقة من العالم، للتخلص من الكتلة الدولارية من ناحية ولتمويل أنشطتها العسكرية، وهذا يبدو حلاً صعباً ومعقداً، وهو ما يدفع أمريكا إلى أن تكون أكثر شراسة وأقل رحمة مما ستكون عليه في حالة نموها وتعافي اقتصادها، (على حد تعبير تروتسكي)، ويمكن القول أن مدة أدارة كلينتون والتي شهد فيها الاقتصاد الأمريكي معدلات نمو طيبة وخفضاً واضحاً للعجز، كانت أكثر هدوءً واقل عنفاً، مما هي عليه في مدة حكم بوش الأب والابن وحتى حكم اوباما، وبذلك فأن هروب الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى أمام والركون إلى التوسع العسكري لتجاوز الأزمة الاقتصادية لم يعد حلاً ناجحاً كما كان الحال إبان الحرب الباردة، بل على حد تعبير جوزيف ستيغليز* أن الحروب والتوسع لم تعد حلاً للازمات الاقتصادية بل أنها المسبب في تركز الأزمات وتجذرها.

مع ريغان وبفعل قوة المد النيوليبرالي وتواجد طلائع المحافظين الجدد، طُردت الكينزية الاجتماعية التي راعت في ظل أزمة 1929-1932، أوضاع المجتمع والطبقات الفقيرة فيه، عن طريق سلسلة الدعم الحكومي المتمثل بالإعانات والصحة والتعليم والتعويضات، لتستبدل بالكينزية العسكرية التي حاول من خلالها الاقتصاديون الليبراليون تفريغ شحنة الإنفاق الحكومي، على مجالات عسكرية صرفة والشح عن الأنشطة الاجتماعية.

ويحاول اوباما وهو على أعتاب الإنتخابات التشريعية النصفية، العودة إلى الكينزية الاجتماعية، بعدما عاد قليلاً إلى شيء من الكينزية لدعم الجهاز المصرفي في بواكير ولايته، الذي بدا يتهاوى زمنياً إزاء حالة الإفلاس المتكررة، فقد أعتمد برنامج للإصلاح الاجتماعي يقدم خدمة الى(102) مليون أمريكي وهو يقترب من

(40%) من حجم السكان، مما يعكس بقوة حالة إستقطاب في توزيع المداخيل ورفعاً لنسبة الفقر في المجتمع، وهذا مصداق لنمط سلوكيات سابقة لرأس المال ومؤسساته، وإشاحة الدولة جانباً عن حالة المجتمع اختفاء وراء أطروحة التيار النيوليبرالي.

فالأمريكيون يسيرون منذ نهاية عام 2008، في الاتجاه المعاكس للاتجاه الذي سار فيه الفكر الاقتصادي والممارسة الاقتصادية، فالإدارة الجديدة تريد الآن توسيع رقعة التدخل الحكومي(Big Government)، وهو انقلاب كبير وواضح على ما يقارب ثلاثة عقود من الضخ الثقافي والعملياتي للفكر والسياسة النيوليبرالية، والمؤسف في هذا الإنقلاب أن الأب الروحي لهذا الفكر ومنظره الأبرز (ميلتون فريدمان)، توفي من دون أن يرى صورة الإشاحة عن هذا الفكر جانباً، بعدما ترك من أزمات وإفقار وتدمير على مستوى العالم.

فقد أشارت استطلاعات الرأي التي قامت بها، الصحيفة الاقتصادية (Financial Time) في أيار عام 2007، إلى أن الأغلبية العظمى في دول النظام الرأسمالي(أمريكا- ألمانيا- فرنسا- بريطانيا- ايطاليا- اسبانيا)، من أن العولمة خطر يتهدد حياتهم ومستقبلهم وفرص عملهم.

ومن بين هؤلاء اجمع(90 %)، على أنهم يتمنون أن تحمي الدولة الاقتصاد الوطني بفاعلية اكبر، وهذا يعني ضمناً العودة/أو الرفض لانكفاء الدولة جانباً، لهذا فأن أغلب مواطني الدول الرأسمالية يتمنون الذهاب إلى نظام اقتصادي أفضل من الرأسمالية بصورتها الحالية، التي تتربع على ثلاثي(التوحش- الدموية- الإفقار).

هذا الأمر تجاوزه المواطنون العاديون في أعتى الدول الرأسمالية، ليذهب إلى قيادات هذه البلدان، فرئيس الجمهورية الألمانية هورست كوهلر يعترف بتصاعد مشاعر الذعر المخيمة على الشريحة الوسطى، وفي الاتجاه ذاته، فأن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يقر بوجود فزع متزايد من العولمة، في حين كانت ميريكل التي عارضت على مدى زمن طويل تدخل الدولة، وتتبنى الأطروحة

القائلة(اتركوا الأمور كلها للأسواق)، ها هي تبشر الآن بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إن النظام الرأسمالي المحرر من القيود يقف الآن على عتبة مفصلية، تمثل لحظة تحول تاريخي كبير، فالدولة الرأسمالية التي أراد مؤسس هذا الفكر أن تظل (سكرتارية الشركات ورجال الأعمال)، تقاوم أزمة ما عاد في الإمكان ضبطها، لذلك فعلى الرغم من كل ما تبذل من جهود، فأن نجاحها في وقف الانهيار يظل في علم الغيب.

عليه فأن أمكانية حدوث انتعاش اقتصادي في الأمد القصير، يظل رهناً بحدوث فقاعة جديدة، تأخذ على عاتقها حفز النمو، ويصل هذا التصور إلى الحد في المطالبة بخلق فقاعة جديدة، على قاعدة تقول(إن الأمة المصابة بالركود تطالب بفقاعة جديدة لتوظيفها).

الجزء الحادي عشر

الاقتصاد العالمي في ظل ارتداد الأزمات ؟

لم يعد ممكناً في ظل ما ألت إليه أوضاع الاقتصاد العالمي، لاسيما وأن الأزمة التي حـدثت في أمريكا، والتي ترتـب عليهـا، انهيـار مصـارف وشركـات عملاقـة، قـد مـدت اذرعهـا باتجـاه مختلـف الاقتصادات، التي تلقت ارتداداتها، لتقاوم جميعها بهذا القـدر أم ذاك، تبعـاً لقابليتهـا عـلى اعـتماد سياسات مقاومة للازمات، أو أنهـا تحـتكم عـلى ممكنـات وفـرت لهـا فرصـة الوقـوف بوجـه هـذه الارتدادات، إلا أنها جميعاً عاشت مرحلة حـبس الأنفـاس خوفـاً مـن تفلـت اقتصـاداتها وانحـدارها سريعاً نحو هاوية الركود. من خلال الـدخول في آتـون الأزمـة، وانـدراج مصـارفها وشركاتهـا في لجـة الافلاسات.

ومن الجدير بالذكر أن ثقافة المدرسة الفريدمانية أو ما تسمى (مدرسة المحـافظين الجـدد)، لازالت تفعل فعلها، من خـلال وجودهـا في التنظـيم الاقتصـادي منـذ عقـد الثمانينـات مـن القـرن الماضي، كما أن الإدارة الأمريكية الحالية، وعلى الرغم من الإعـلان عـن اخـتلاف مسـاراتها عـن أدارة بوش، إلا أن الكثير ممن هم ينتمون إلى المحافظين الجدد ومن هم من أنصار المدرسـة النيوليبراليـة الجديـدة، يشـغلون مواقـع مهمـة في مفاصـل هـذه الإدارة، لـذلك نلحـظ أن هنـاك تنـازع مـابين أطروحات هذه المدرسة ومابين مدرسة الكينزيين المحدثين(الجدد)، وهو لم يحسـم حتـى مـع تبنـي عودة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة مساحة الأنفاق.

ونعتقد بتواضـع أن مجـيء الإدارة الجديـدة، ومـع مـا حملتـه مـن توجهـات معلنـه تبـدو مختلفـة، إلا أنهـا في الواقـع لم تسـتطع الخـروج عـن الأهـداف الإسـتراتيجية، إلا في تخفيـف لهجـة الخطاب السياسي وإعادة تنظيمه على مرتكزات لينة، بعدما تسببت السياسـات السـابقة في إشـاحة الدوافع الحقيقية لأمريكا، وهو ما أدى إلى تأليب الرأي العام العالمي ضدها.

وبتراكب الرفض المعلن والمخفي لسياسات أمريكا في العالم، سواء في جوانبها الاقتصادية أم العسكرية، مع ما خلفته الأزمة المالية من اهتزاز كبير في التيار المالي والنقدي العالمي، كون الدولار هو العملة المتربعة على سوق المبادلات الدولية، وضع الغرب عموماً وأمريكا خاصة إزاء حالة من الانكفاء عما دأبت على الترويج له في بداية القرن، إذ نلحظ أن الخطاب السياسي الأمريكي خلال العقد الأول من القرن(2001-2010)، قد تغير بشكل واضح فلم تعد العنجهية التي كان يستخدمها الرئيس الأمريكي السابق(بوش الابن) وفريقه من المحافظين الجدد، وهو ربما يكون الانحناء تحت ضغط العاصفة القوية التي بدأت تلقي بضلالها على الدور الأمريكي في العالم.

من المعروف جيداً أن تبلور أية حركة فاعلة في العالم الرأسمالي لا تستمد قوتها الفاعلة ما لم تكن قد تلامست بقوة مع الجانب الاقتصادي، فما هو يشغل بال المواطن في البلدان المتقدمة هو مستويات الأجور، وأسعار الفائدة كونها مرتبطة بالتقسيط الائتماني، وأسعار الأسهم والسندات، وكل ما يتطلب بالحياة اليومية، ولم تعد الأمور التي ترتبط بالسياسة الخارجية تحضا بالأولوية أو الاهتمام، إلا عندما يتلمس هذا المواطن مفاعيل هذه السياسية في وجود تهديد خارجي أو ازدياد القتلى في الجنود، وهو ما يفعل من حالة الاضطراب الداخلي ويرفع سقف المخاوف مما يجبر السياسيين على تعديل مسارات الفعل الخارجي.

وفي الجانب الأكثر تأثيراً في حياة مواطني البلدان الرأسمالية الغربية إلا وهو الجانب الاقتصادي، فان تواتر حالات الانتعاش والكساد تؤثر على طبيعة الفرد وترتيب أولوياته الحياتية، إذ تتراجع متطلبات إزاء متطلبات أخرى، ففي الأزمة الأخيرة، ارتفعت أهمية الحفاظ على المساكن كأولوية عليا، عندما وجد المواطنين أنهم فقدوا المساكن التي يشغلوها في لحظة من الزمن، أو أن الكثير منهم قد رأوا أن مدخراتهم قد تبخرت، وينسحب هذا صعوداً على المؤسسات الكبرى التي تتعامل

بأرقام فلكية والتي ربما تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، إلا أنها تجد نفسها تعاني من الإفلاس والانسحاب من العمل الاقتصادي.

لذلك يظل المواطن سواء أكان فرداً عاملاً في أي نشاط اقتصادي، أو مؤسسة وصولاً إلى النظام الاقتصادي برمته رهناً بتجاوز حالة الأزمة، وترتفع حالة عدم التيقن عندما يكون الانتعاش في الأداء الاقتصادي متذبذباً ولا يتسم بالاستقرار، أو أنه يأتي من خلال جرعات من الحقن الخارجي، كأن يكون بهيئة أنفاق حكومي استثنائي أو موازنة خاصة لدعم الشركات والمؤسسات المفلسة، أو كما جرى تسميتها في أمريكا بسياسة(التحفيز الاقتصادي).

إذ يقول جوزيف شومبيتر أن الانتعاش يكون سليماً إذا نبع من نفسه، فإذا كان ناتجاً فقط عن بواعث مصطنعة، فأنه لا يقضي على جميع مفاعيل الكساد، بل يضيف إلى بقاياها خللاً جديداً ينبغي التخلص منه أيضاً، وهذا يهدد الاقتصاد بأزمة أخرى أسوء من الأزمة التي ولدتها.

وهذا هو الأخطر في ظل علائم الأزمة الحالية، إذ أن جميع الإجراءات المعتمدة تظل عاجزة عن الآتيان بحلول حقيقية لتجاوز الأزمة، مع التكتم الشديد على حجم الإعانات والمدفوعات التحويلية المقرر تقديمها في خضم الأزمة، مع عدم قدرة الاقتصاد ذاتياً على العودة إلى الإستقرار، وهذه كفيلة بتلمس حصول إرتدادات جديدة للازمة ربما ستضرب قطاعات في الاقتصاد المأزوم ذاته، أو يجري نقل عبء الأزمة إلى اقتصادات أخرى في داخل المنظومة الرأسمالية أو من أطرافها.

إذ تعد الأزمات الاقتصادية Economic Crisis من اخطر مراحل الدورة الاقتصاديةEconomic Cycle ، التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بشكل دوري، وهي لابد أن تنتقل إلى الاقتصادات ضمن المنظومة الرأسمالية أو في أطرافها، بهذه الدرجة أم تلك، تبعاً لدرجة الترابط والتشابك فيما بينها، وفي ظل إجراءات

تحرير التجارة والمعاملات المالية التي توفرها WTO، وما قدمته حضارة الموجة الثالثة مـن وسـائل الاتصال والمعلوماتية.

ولما كانـت الأسـواق الماليـة والمؤسسـات الماليـة أكـثر ارتباطـاً فـيما بينهـا مـن خـلال شـبكة الاتصالات، فأن ظهور فقاعة سواء أكانت (صـغيرة أم كبـيرة)، مـن الطبيعـي أنهـا سـوف تتولـد ثـم تنفجر، وهو بالتأكيد يتطلب مدة من الزمن كيما يـدرك صـانعي السياسـات الماليـة مـا الـذي كـان يحدث؟. وهو ما يمثل مشكلة حقيقية لهـذه المؤسسـات، كنتيجـة لعـدم قـدرتها في اعـتماد سياسـة مباشرة لتقويض فعل الفقاعة، بسبب من وجود (مرحلـة تخلـف زمنـي)، أو فـترة أبطـاء في اعـتماد الإجراءات اللازمة.

فتأتي السياسات متأخرة نوعاً ما عن الوقت الأمثل لإعتمادها، نتيجة صعوبة تمييـز الفقاعـة في الزمن الحقيقي، لعدم كفاية الأساليب الموصلة إلى تحديد الزمن الأمثل للتدخل، كـما أن مسـاحة التبوء المستقبلي أو إستكشاف حدوث الفقاعات، يجعل السياسات الاقتصادية تقف مكتوفة الأيدي إزاء انفجارها، وهي اقرب إلى أن تكون مشـلولة وبـذلك تتخلـف المؤسسـات عـن اسـتخدام آليـات عملها في لتفعيل النشاط الاقتصادي لمقاومة الحركة النزولية لمجمل الأداء الاقتصادي .

وعلى الرغم من جدية الإجراءات المراد إعتمادهـا في لجـم بواعـث الأزمـة الماليـة، وبخاصـة المشتقات المالية التي هـي السـبب الـرئيس بـإجماع مختلـف الأوسـاط الاقتصـادية والماليـة، إلا أن المصارف والشركات المالية والمدافعين عن هذه المشـتقات يقفـون جميعـاً مـدافعين عنهـا، مقـدمين الحجج التي تبدو منطقية كونها أدوات استثمارية مشتقة من منتج استثماري آخـر، وعـلى الطـرف المقابل يرى الآخرين بضرورة التعامل معها بحذر شديد، وعدها قنابـل زمنيـة موقوتـة، سـتضر كـلا الجانبين المتعاملين بها، والنظام الاقتصادي بشكل عام.

والحالة الأصعب في ذلك هـو عـدم القبـول في وضـع ضـوابط عـلى المؤسسـات المالية التي تتعامل بالمشتقات المالية، كما أن إعادة التقويم الحقيقي لموجودات هذه

المؤسسـات وجـدارتها الائتمانيـة، مـن شـأنه أن يـؤدي إلى خفـض كبـير في الحجـوم الماليـة لهـذه المؤسسات، وهو ما يدفعها إلى مقاومة هـذه الإجـراءات أو التفلـت منهـا، أو الـذهاب إلى أسـاليب أخرى.

وهو ما بدت علائمه بوضوح في الاقتصادات الرأسـمالية، فقـد ذهبـت معظـم المصـارف إلى تقييد موضـوعة الإقـراض، أي أنهـا باتـت تعتمـد سياسـات انكماشـية عـن طريـق تقييـد القـروض المصرفية، على وفق رفع احتياطياتها القانونية، كسياسة تعتمدها حتى من دون أن تكون متأتية من البنوك المركزي، كما أنها تستطيع أيضاً أن تعتمد أنظمـة معقـدة لتقـدير جـدارة المقترضـين، وهـذه جميعاً من شانها أن تعوق النمو الاقتصاد المطلوب تحقيقيه لغرض اندفاع الاقتصاد بعيداً عن حالـة الركود، وهو ما بدأت الحكومة البريطانية تستشعره بوضوح، مما رفع درجة التخـوف مـن أن هـذه الحالة أن تعمقت فأنهـا سـوف تكـون مفاعيلها مشـابه تماماً لمفاعيـل الأزمـة الماليـة المتأتيـة مـن الانفلات المالي.

لذلك يشير (J-Stiglitz) الأستاذ في جامعة كولومبيا والحـائز عـلى جـائزة نوبـل في الاقتصـاد عام 2001، في مقالة نشرتها صحيفة(Times) اللندنية في17-10-2008، حول الأزمة الماليـة مـن (إن الرأسمالية قد تكون أفضل النظم الاقتصادية، ولكنها ليست أكثرها إستقراراً، ولذلك يجب أن تـؤدي الرقابة الحكومية دوراً إساسياً في اقتصاد السوق)[1].

وهو ما يشكل قيد كبير على النظام الرأسمالي بعد أكثر من ثلاثة عقود مـن عـدم الانضـباط والتفلت، ارتكازاً على بناءات فكرية كبيرة ساندها، إشاعة مطلقة في العالم لهذا النوع من السياسات التي أريد لها أن تطلق يد السوق في الاقتصاد.

لهـذا يمكـن أن يكـون العـالم بعـد سـنتين أو ثلاثـة سـنوات إزاء أزمـة ماليـة جديدة، ستنطلق شرارتها هذه المرة من الصين والهند، ستكون قصيرة الآمد، ويعلـل ذلك بأن كلاً من الصين والهند ليست لديهما ديون خارجية، وسيكون تأثيرها الأكـبر على سوق السندات الأميركية، لافتاً إلى أن (سبب الأزمة المالية العالمية هو الاعـتماد

المتزايد على الأدوات الاستثمارية المعتمدة على الديون واستخدامها لتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي).

والحالة الأصعب في ذلك هو عدم القبول في وضع ضوابط على المؤسسات المالية التي تتعامل بالمشتقات المالية، كما أن إعادة التقويم الحقيقي لموجودات هذه المؤسسات وجدارتها الائتمانية، من شأنه أن يؤدي إلى خفض كبير في الحجوم المالية لهذه المؤسسات، وهو ما يدفعها إلى مقاومة هذه الإجراءات أو التفلت منها، أو الذهاب إلى أساليب أخرى.

ومما يؤكد ما سبق هو أن صناعة المال الأمريكية حصلت على (10%) من إجمالي أرباح الشركات عام1980، مقابل قروضها وخدماتها المختلفة لهذه الشركات، في حين أن حصة صناعة المال الأمريكية تضاعفت إلى أربعة أمثال في عام2007، حيث تبلغ تقديرات أرباح المال المباشرة في العقد الأخير (1.2) تريليون دولار. ومع هذه الأرباح الخيالية فأن صناعة المال تحولت إلى الصناعة الرأسمالية الأولى، وتراجعت أهمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية، وأصبح تدوير الأموال في الأسهم والسندات والمشتقات المالية المبتكرة والمضاربات في المعادن، والنفط يأتي في مقدمة الأنشطة الرأسمالية، ويتفوق على ما عداه من حيث الأرباح، إذ يعزى للصناعة المالية أنها ساهمت بأكثر من (50%) من النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي للسنوات ما قبل عام2007.

لذلك نلحظ مستويات التحسس العالمي من سلوكيات القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأمر حملته كل من ألمانيا وفرنسا والصين وروسيا، لقناعتها المطلقة من أن إعتماد الدولار كعملة تسويات دولية وعملة مبادلات تجارية وتسعير للنفط، تعد إشكالية كبيرة في حالة الاقتصاد الأمريكي، كونه لم يعد يحتمل قيادة الاقتصاد العالمي، مما يبرر القول أنه اقتصاد أكبر من حقيقته، وهو ما يدفع حتماً لنشوب التنافس القوي من جديد بين الاقتصادات الأخرى (الصين- دول الاتحاد الأوربي- مجموعة الدول الصاعدة- روسيا)، وهو أن كان

خافتاً بشكل نسبي منذ ظهور اليورو، وغـزو الصـين للأسـواق الأمريكيـة، إلا أنـه ظهـر الآن بشـكل معلن وصريح، وهو ما يعني كسر حاجز التقديس للدولار وللمكانـة الأمريكيـة في النظـام العـالمي، وهو ما لا تريد أمريكا أن يتم؟ أو أنها تحاول أبعاده إلى آجل غير مسمى.

إذ يقول مدير مجلس العلاقات الخارجية، والباحث والأكـاديمي والسـياسي المتميـز ريتشـارد هـاس، في مقالتـه المنشـورة بدوريـة الشـؤون الخارجيـة(Foreign Affairs)[2] في مـايس- حزيـران 2008، والمعنونـة عـالم بـلا أقطـاب The Age of Non polarity، والتـي تنطلـق مـن أن الولايـات المتحدة سوف تظل فاعل دولي، على الرغم مـن ظهـور العديـد مـن الفـاعلين الجـدد، وأن الولايـات المتحدة هي الدولة القادرة على إدارة هذا التحول.

وعليه يصبح صعود القوي الأخرى المناوئة للولايات المتحدة من مثل (الصين، الهند، البرازيل، وروسيا) القضية المسيطرة على النقاش الدولي مستقبلاً، وأن تلكم القـوى سـيكون لهـا دور لا يمكـن إنكاره في تشكيل النظام الدولي الجديد، طالما أن واشنطن لم تعد متفوقة على باقي القوي الصـاعدة في المباني الشاهقة أو مبيعات الأفلام أو عدد التليفونات الخلوية، فقـد تفوقـت العديـد مـن الـدول عليها في تلك المجالات والعديد من المجالات الأخرى، كما أن النمو الاقتصادي المتحقق للعديـد مـن القوي الصاعدة من شأنه أن يؤسس لتأثير سياسي واضح وملموس في المحيط الدولي، وهو ما تسـعى إلى تحقيقه مختلف البلدان، كتعبير عن التفاخر والعزة القومية للمنجز المتحقق في أن تصبح هـذه البلدان قوى فاعلة ومؤثرة في قيـادة ورسـم خـرائط العـالم، إلا أن المـدافعين عـن هـذا الاسـتشراف، يذهبون إلى أن من شان ذلك أن تحقق سوف يعمـل عـلى أثـارة المشـكلات والاضـطرابات العالميـة، وعندئذ لابد أن يكون للولايات المتحدة دوراً فيها، ويرهنون ذلك بما قدرتها على التعافي من الأزمات الاقتصادية وسلسلة الأخطاء التي ارتكبتها في بزوغها المتفرد كقوة عالمية.

إن الصورة الكلية للاقتصاد العالمي المعاصر سوف ترتسم ملامحه مـن خـلال التفاعـل مـابين اقتصادات الدول المتقدمة والاقتصادات الصاعدة، وعندئذ لم تعد هناك السيطرة الثلاثية (الولايات المتحدة الأمريكية- أوربا- اليابان) ذات أهمية بعد الأزمة المالية الحالية، كيما يتقرر حـال الاقتصـاد العالمي، إذ أصبحت الصين والهند والبرازيـل ومجموعـة الـدول المصـنعة حـديثاً هـي قـاطرة النمـو العالمي، قبل القول أن الصين هي المنقذ من الأزمة الحالية.

لذلك تضغط الدول الرأسمالية وبخاصة الأوربية، وعلى خلفية الأزمة الحالية إلى أقامة نظـام مالي متعدد الأطراف، إذ يحتاج الاقتصاد العالمي إلى نظام مالي يواكب سـير العولمـة وسـعة الإرتبـاط والتشابك بين مفاصله المختلفة، ولاسيما الأسواق المالية التي تؤدي مخرجاتهـا عـن طريـق التوصـيل المـالي (Financial Contagion)، بفعـل وسـائل الإتصـال إلى نقـل الصـدمات مـن مكـان إلى أخـر، وبالتالي توفير مساحة عالية من عدم التيقن وإشاعة التوقعات المتشائمة في حالـة ظهـور الفقاعـات، أو أي سلوك للمتغيرات الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يطوي صفحة النظام المالي الموروث من غداة الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة وظروف الأزمة الأخيرة.

يشير ستيغلز إلى أن الأزمة المالية الحالية، هي بمثابة إعلان مدو عـن إفـلاس وفشـل فلسـفة الليبرالية الجديدة، وفشل قوتها الضاربة التي تسمى أيديولوجيـة المحـافظين الجـدد، في حـين حـذر مدير مكتب الكونغرس في تصريحات نشرتهـا وكالـة الأنبـاء الفرنسـية في6 نيسـان 2004 إن العجـز التجاري الأمريكي المـتراكم قـد يصـل (2600) مليـار دولار مـن الآن وحتـى العـام2015، إذ لم تتخـذ إجراءات فاعلة، ويعتقد الباحثون الأمريكان خصوصاً، إن هذا الأمر بعيد المنال.

وفي هذا السـياق يقـول المفكـر البريطـاني (إريـك هوبسـبوم) والإمبراطوريـة الأميركية قد تسقط لأسباب داخلية، والأكثر إلحاحاً منها هو كون الامبرياليـة بمعنـى السيطرة على العالم وإدارتـه، لا تثـير اهـتمام معظـم الأميركيـين الملتفتـين بـالأحرى

إلى ما يحدث داخل الولايات المتحدة، فالاقتصاد هو على درجة من الوهن، مما سيحمل الحكومة والناخبين الأمريكان يوماً على اتخاذ قرار، بأن من الأهم الإنكباب على هذا الأمر، بدلاً من خوض المغامرات في الخارج، أضف إلى ذلك أنه وكما يحدث حالياً أي تغطية افلاسات الشركات المالية الكبرى، سوف يكون على الأميركيين أنفسهم أن يمولوا جزءاً كبيراً من التدخلات الخارجية، وهذا ما لم يحدث لا في حرب الخليج ولا إلى حد كبير إبان الحرب الباردة.

بشير (فرانسيس فوكوياما) في دراسة قدمها بعنوان انهيار أميركا كمؤسسة وهو من أكثر المحافظين الجدد تشدداً، يقول (إن الولايات المتحدة لن تنعم بوضعها الذي ظلت تتمتع به حتى الآن كقوة مهيمنة على العالم)[3], مضيفاً أن قدرة أميركا على صياغة الاقتصاد الدولي عبر الاتفاقيات التجارية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستضعف وستتضاءل معها موارد البلاد المالية, كما أن المفاهيم والنصائح وحتى المعونات التي تقدمها للعالم لن تحظى بذلك الترحيب الذي تتلقاه الآن، والحديث عن الإجراءات التي اعتمدتها الدول الرأسمالية وأبرزها ألمانيا وكذلك خطة الإنقاذ الأمريكية (أو التحفيز الاقتصادي)، هي في نظر أكثر المدافعين عنها، لا تكاد أن تكون أكثر من خطة للحد من الانهيار وليست خطة لإصلاح في النظام الرأسمالي

إن الأزمة ذات طابعً أيديولوجي- سياسي بامتياز، لأن الليبرالية الجديدة التي شنت حملات متعددة الأوجه منذ سبعينات القرن الماضي لفرض اقتصاد السوق وتحرير الأسواق والأسعار، وإنهاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتسليم الاقتصاد إلى القطاع الخاص فشلت تماماً، وأخذ العديد من الدول يعود الآن إلى التأميم لإنقاذ اقتصاده، ومن هذه الزاوية يمكننا أن نرى العديد من ردود الفعل والانتقادات، والتي تمثل موقف قوى اجتماعية وسياسية واسعة في جميع البلدان ولأول مرة تظهر الليبرالية الجديدة محاصرة ومدحورة بهذا الشكل.

وتبدو صورة القرن الحادي والعشرين الأمريكي، ليست مقبولة، أنها الرعب نفسه على كل المستويات، ولا صلة لها بالرسم الوردي الذي يقدمه أصدقاؤها الليبراليون، فهي لا تخبئ للجنوب والشرق وكل شعوب الأطراف إلا الإفقار المعمم.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال استعباد حالة الحرب التي دخلتها أمريكا وعسكرتها للعالم، ولم ينحسر ذلك على الرغم مما تستخدمه الإدارة الحالية من وسائل تضليل وأساليب ناعمة ووعود بتغيير أساليب أمريكا، وهي محاولات وصفت بأنها لا تعدو أن تكون حملة علاقات عامة لتجميل صورة أمريكا، ومع كل حالة الفشل والرفض للسلوك الأمريكي، إلا أن القيادات الأمريكية على اختلاف مشاربها ورؤاها لا تبتعد عن أصل الإستراتيجية المعتمدة.

إذ يشير جون ماكين في أطار حملته الانتخابية عام 2008، إن أمريكا يجب أن تستخدم قوتها العسكرية، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى لإعادة تشكيل العالم طبقاً للصورة التي نريدها، والشرق الأوسط هو ملعبنا الشخصي ولابد أن نسيطر عليه، وهو يحتاج إلى معظم اهتمامنا وقوتنا، وسوف نعمل مع الدول الأخرى عندما ترغب في التعاون معنا لتنفيذ سياستنا الخارجية، من المؤكد أنه يريد فرض ديمقراطية تحقق المصلحة الأمريكية بالقوة العسكرية.

وأن الأمن الأمريكي لا يمكن أن يتحقق إلا بالسيطرة على العالم الإسلامي وأضعاف المسلمين، ولذلك فأن النصر في العراق لا يتحقق إلا بإقامة حكومة عراقية تؤيدها الأغلبية، وتكون حليفة للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وتكون صديقة لإسرائيل.

في واشنطن، لا أحد يملك الشجاعة والصدق لكشف الوضع الحقيقي في أفغانستان أو العراق أمام الشعب الأمريكي، فالشخوص من كلا الحزبين الرئيسين (الجمهوري- الديمقراطي)، أسهما بقصد في خداع الرأي العام، سواء كانوا من الساسة أو رجال الإعلام أو من أبرز الشخصيات الدينية المسيحية وغيرهم.

لذلك وقفت أمريكا محتارة إزاء صدمة تشوه صورتها في العالم، وخاصة في العالم العربي والإسلامي، بسب من حروبها المدمرة في العراق وأفغانستان وباكستان، وبدأت في تقديم التبريرات والمسوغات لعدم استمرارها، أو البحث عن امثل الأساليب للخروج منها، مما يعني أنها حالة تورط، فإذا كانت لا تعرف كيفية خوضها على أحسن وجه، فقد كان الأحرى بها أن لا تخوضها أصلاً.

ومع تكشف حالة الارتباك في صفوف الإدارة الأمريكية والقيادات العسكرية، ومع كل الأساليب التي اعتمدتها في العراق وتحاول تطبيقها في أفغانستان وباكستان، بما في أقذر الأساليب التي استخدمتها(CIA) في أمريكا اللاتينية، فقد استدعت نيغربونتي للأشراف على تشكيل فرق الموت الأمريكية التي أخذت على عاتقها أحداث الحرب الطائفية في العراق، ومن ثم تم سحب نيغربونتي لانتهاء مهمته، ثم ذهبت إلى الشراء المنظم لبعض القوى الرخوة في المجتمع العراقي بكل أطيافه ومذاهبه، وهي نصيحة بريطانية تم تجريبها بنجاح أبان الاحتلال البريطاني، وتبلورت بفعلها شرائح مساندة له من مثل الإقطاع وشيوخ العشائر وسياسيين جدد...الخ، تحاول أمريكا تطبيقها في أفغانستان، فيما تعمل على الحرب الطائفية في باكستان.

وهكذا كان يتم (الدمج الخلاق) بين (الديمقراطية والاحتلال)، وهو (مزيج غير متجانس)، أسفر في خاتمة المطاف عن مجازر وتدمير وتنظيف للبلد من كل ممكناته حتى الثقافية منها، وهو لم يسبق له مثيل في التاريخ، إلا ربما ضد الهنود الحمر في القارة الأمريكية.

هذا هو المطبّق بحذافيره الآن في العراق، فبعد أن دمرت أمريكا كل أبنية الدولة المركزية العراقية، وأشعلت أوار التنافس الطائفي والمذهبي، نشطت لإحكام قبضتها على الثروات النفطية والأمن، عبر ضرب الفكرة الوطنية العراقية وجعل العراقيين معتمدين إلى أجل غير مسمى، على (قوة الاستقرار) التي يجب أن يوفرها الجيش الأمريكي.

إما في أفغانستان التي هي الساحة التي ستتحدد ملامح المستقبل لأمريكا، فهي تمارس فيها لعبة خطرة، والتي يمكن تحديد مضامينها من خطاب الرئيس أوباما إلى الشعب الأمريكي، فهو فالوقت الذي يعدها حرباً ضروريةً، إلا أنه يُطمئن الشعب الأمريكي واعدا إياهم، بأن انسحاب القوات الأمريكية سيبدأ في موعده المقرر تموز2011، وهما روايتان متناقضتان، فأيهما أصدق؟ لذلك ظلت الولايات المتحدة تتعايش استراتيجياً الآن، مع الوضع الأفغاني، بما يشبه التورط فهي غير قادرة على الانسحاب الآن، ولا هي قادرة على الانتصار كما تدعي، بل الأدهى من ذلك أنها غير قادرة على استعادة الأراضي التي سيطرت عليها طالبان بالكامل (75%)، بحسب بعض مراكز الدراسات الإستراتيجية.

وعلى وفق هذا تحاول أمريكا أيجاد مخرج لها من تورطها وعجزها، لذلك طلبت من حليفتها الإستراتيجية في المنطقة السعودية، وبحكم علاقاتها الواسعة والعميقة مع رموز وجهات أفغانية ذات فاعلية في الشأن الأفغاني، وهي سبق وأن أدت هذا الدور في العراق، عندما استدعتها الولايات المتحدة كيما تقود عملية تقريب وجهات النظر مابين الأمريكان ومجاميع مسلحة ورؤساء عشائر واعيان وسياسيين مختلفي التوجهات.

ومن اللافت للنظر أن الغرق في المستنقع الأفغاني يرتبط طردياً بطول المدة الزمنية من ناحية وزيادة عديد قواتها التي ستصل الى(150) ألف جندي معظمهم من أمريكا، فالحالة كما توصف أنها اقرب إلى حالة المقامر الذي يضاعف من ديونه بسبب المراهنة على القمار، رغم علمه بأن اللعبة مكشوفة.

إذ لا توجد أية جهة قادرة على بيان الكيفية التي يمكن بموجبها الخروج من أوحال أفغانستان، بما فيهم الرئيس الأمريكي أوباما أو القائد بترايوس الذي خلف (الجنرال ماكريستال)، وكل ما يتم هو إصرار المتشددين من أنصار الحرب (بقايا المحافظين الجدد/أو مخلفات بوش الابن) على استدعاء اكبر عدد من الجنود

المقاتلين إلى ساحة المعركة، بيد أن مصداقية الرئيس اوباما غير واضحة المعالم، فالمواعيد التي يطلقها غير قابلة للتطبيق.

ومثلما ستترك أمريكا العراق إعلامياً وجزئياً، وحولته إلى دولة قمامة وتناطح وصراع سياسي، ووحدته اوهن في ترابطها من خيوط العنكبوت، فان ما أحدثته في أفغانستان لا يقل شأنها، فمنذ عقد من الاحتلال الأمريكي تحولت أفغانستان إلى واحد من أكثر البلدان فساداً في العالم، وأهم مركز الإنتاج العالمي للأفيون.

وفي الوقت ذاته تحاول أمريكا(عصرنة) المدن والسكان في كابول وقندهار، من خلال تدفق المليارات من الدولارات، وتنفق المليارات الأخرى لإستمرار هذه الحرب الرهيبة، ولكنها تعجز في الوقت نفسه، بل غير قادرة على تمديد دفع إعانات البطالة للأمريكيين.

ومثلما تحاول أمريكا أيهام العالم وشعوب البلدان المحتلة، من أنها تعمل بجد على سحب قواتها، نلحظ رسالة النواب الأمريكيين إلى السياسيين العراقيين، مع نشر تقرير في (نيويورك تايمز)، يشير إلى أن القوات الأمريكية لن تنسحب بحلول العام2011، وأنها باقية (بطلب من العراقيين) إلى آماد طويلة، والحال سيحدث بالحتم مع الأفغانيين، وهكذا يستبدل الاحتلال بالمساندة في الحفاظ على مكاسب الحياة السياسية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة؟.

هذه الأوضاع الضاغطة على الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون بعيدة عن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، فبعد انفلاتها في الأنفاق العسكري المتأتي من سعة تدخلاتها في العالم، وعبء الحروب والتمدد الكوني، بجانب سعيها حتى لأحداث الطرد الحضاري، وفرض/أو إشاعة ثقافتها ونمط حياتها على العالم كله، ستضع قيوداً على المساحة الممكنة التي بمقدور أمريكا التحرك فيها من دون أن توجه لها الاتهامات بأنها تضع العالم على شفى الهاوية الاقتصادية.

فكل إرتداد لأزمة سابقة أو ولادة أزمة جديدة سواء في(نواة) المنظومة الرأسمالية (أمريكا) أو في اقتصادات الدول المتحالفة معها(الأوربية)، أو من الأعداء المنافسين المحتملين(القوى الصاعدة) وأبرزها الصين، فأنها لابد وان تلقي بظلالها على الاقتصاد الأمريكي، لذلك نرى أن الأزمة القادمة سواء حدثت في أمريكا أو خارجها في دول(G-20)، فأنها تحمل نُذر الطُوفان الذي من الممكن أن تجتاح الاقتصاد العالمي.

إن الأطروحة القائلة بأن سعة الانفتاح الاقتصادي تعُد مؤشر إيجابي لإمكانية أداء اقتصادي أفضل، وهو ما تبنته المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة بوحي من الولايات المتحدة، ومفكري مدارسها الاقتصادية، واستخدمتها سوطاً لجلب البلدان النامية، قد أثبتت الأزمة الأخيرة، إن الاقتصادات التي تدرجت في الانفتاح قد نالت اقل الآثار من تبعات الأزمة، ولذلك كانت الدعوات حد التوسل من قبل أمريكا وبعض البلدان الرأسمالية المتقدمة في لقاء(G-20)، في أعقاب سلسلة الافلاسات الكبرى التي نالت اكبر المصارف الأمريكية وأطولها تجربة في الصيرفة، إلى عدم اعتماد الحمائية من قبل الدول، وعد ذلك خطأ في سياسات مواجهة الأزمة لآن من شأن ذلك كما تزعم هذه الدول أن يعمق حالة الأزمة ويتسبب في أطالة عمر الخروج منها.

إلا أن هذا لم يكن كافياً، فقد ذهب كل بلد إلى البحث عن الوسائل التي تعزز من سبل مواجهة الأزمة، واتخاذ التدابير التي تحفظ مصالحه، فسرعان ما اعتمدت ألمانيا إجراءات اتجاه المصارف والشركات المالية بغية ضبط عمليات الإقراض والصيرفة وبما يتلائم مع مقررات لجنة بازل 2&1، ولحقتها في ذلك العديد من البلدان، فيما أصاب الذعر كامل دول الاتحاد الأوربي بعد تراجع أداء اليورو وأزمة اليونان، بل أن حالة التحسب لارتداد الأزمة ظهرت علائمها على كل من البرتغال واسبانيا، وهو ما من شأنه أن يعصف بالاقتصادات الأوربية تباعاً.

ومن المناسب الإشارة إلى أن الأسواق المالية تتسم بالقسوة والتقلب وإشاعة الفوضى الاقتصادية بسرعة أكثر، فبمجرد إعلان اسبانيا حزمة التقشف، تم تخفيض مرتبة سنداتها، ولم تكن المشكلة راجعة إلى الافتقار إلى الثقة بقدرة الحكومة الإسبانية على الوفاء بوعودها، بل إلى الثقة المفرطة بقدرتها على ذلك، وهذا ما حد من النمو، ورفع من معدلات البطالة التي بلغت مستوى هائلاً بالفعل(20%)، والمفارقة أن التسبيب الذي تم دفعه إلى اليونان واسبانيا، هو إذا لم تخفضوا الإنفاق فأنتم هالكون، فيما تكمن الحلول للتخلص من الأزمة هو بحتمية التوسع بالإنفاق، وهكذا يصبح الإنفاق بنظر الأسواق المالية هو الهلاك التام أو الحياة.

من المعتاد في الأزمات الاقتصادية منذ ظهورها في الاقتصاد الرأسمالي منذ عام 1804 والى عام 1997، إنها كانت تحدث في منظومة البلدان الرأسمالية(وفي البلدان المتقدمة منها حصراً)، إلا أن المفارقة هو حدوث الأزمة عام 1997 في البلدان الطرفية(بلدان جنوب شرق آسيا)، وهي حالة أثارت شكوك الاقتصاديين، كونها جاءت بفعل الأسواق المالية وبالذات الأموال الساخنة التي تدخل السوق وتخرج بسرعة، وألقى البعض من الاقتصاديين باللوم على المضارب العالمي جورج سورس في التسبب بهذه الأزمة، وما يهمنا أن آلية انتقال هذه الأزمة، سواء أكانت بسبب الانفتاح التام للاقتصادات، أو ضعف الضوابط الحاكمة لحركة رأس المال، أم بسبب المضاربات المقصودة، فأنها سرعان ما انتقلت إلى القطاع الحقيقي للاقتصادات المذكورة، وألحقت به أضراراً كبيراً.

ويفسر الاقتصاد السياسي للأزمات في جانب مما حدث لهذه الاقتصادات، أنها كانت مقصودة لكبح جماح هذه البلدان، ووضع حدود لنموها، وهو الحال نفسه حدث لليابان التي جرى إدخالها في نفق الركود، طالما أن هذه الاقتصادات ظلت معتمدة بقوة على الأموال التي يجري استثمارها فيها، فهي اقتصادات تظل مطعمة على الخارج من خلال جرعات الحقن الخارجي المتمثل بالأموال وبراءات الاختراع وشراء التكنولوجيا، مما يؤكد أنها لم تصل إلى مستوى الهيمنة على

متطلبات التطور أو أنها لم تستطيع فك الارتباط بالاقتصادات الرأسمالية الأم، أي أنها تعد أزمة الاقتصادات التابعة[4].

لهذا لا توجد دلالات على من أين ستكون نقطة البداية للازمة القادمة، وفي هذا يتوافر رأيان هما:

الرأي الأول: وهذا يرتكز على معطيات القدرة التوليدية لإقتصادات الرأسمالية للازمات بشكل مستمر، ولذلك فان ما من دورة تنتهي حتى تبدأ علائم ظهور الدورة الأخرى، وهو ما يتسق تماماً مع النظرية الاقتصادية (Macro)، التي تشير إلى أن الدورة الاقتصادية تبدأ من الركود وتنتهي بالركود، ولهذا فالحالة الطبيعية هو أن أسس ظهور الأزمة القادمة قد حمل بها الاقتصاد الأمريكي خصوصاً والرأسمالي عموماً، إذا ما صدقت ادعاءات الأمريكان بان اقتصادهم بدأ بالتعافي، مع الشكوك الكثيرة بهذه الأطروحات، لأن عوامل ذلك يجب أن تكون معبرة عن تصاعد مستمر وليس متذبذب، ومرد هذا التشكك يكمن في الآتي:

1- إن كل الإجراءات التي تم اعتمادها في معالجة الأزمة، لم تتجاوز حالة التسكين والتلطيف ولم تنال مسبباتها الأساسية أو تتلامس مع المتغيرات الدافعة باتجاه الأزمة.

2- كل المعالجة التي يمن فيها الحال آبان الأزمات يجب أن تمر عبر بوابة تدخل الدولة من خلال الأنفاق، وهناك حدود للدولة في هذا المجال، ولكن عندما يتم التعويل على إسناد فعل الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد كي يبتعد عن الركود، ولكن المصارف التي تخضع للضغط في تقييد الائتمان، لأسباب تتعلق بالمصارف ذاتها لكي لا ترفع درجة المخاطر، وتتجاوز خسائرها في المرحلة السابقة، أو أنها تخشى تجاوز الضبط الحكومي، ولذلك يظل النمو الاقتصادي وتجاوز حالة الأزمة رهناً بحدوث التوافق مابين هذه القيود.

الرأي الثاني: ويرتكز هذا الرأي على أن اتجاهات الأزمة القادمة ستنطلق من الدول الصاعدة (الصين-الهند)، وفي أكثر التوقعات (الصين)، على وفق تقدير أن مرحلة الصعود التنموي قد استهلكت إمكاناتها، أي أن عوامل الدفعة القوية للاقتصاد والروافع الذاتية لمعدلات النمو الاقتصادي قد فعلت فعلها في حفز النمو، ولم تعد هناك إمكانات ذاتية للمعدلات التي تم تحقيقها، ولهذا سوف يمر الاقتصاد بمرحلة النكوص والتراجع، وربما الركود الاقتصادي، وهو ما لا ينفيه القادة الصينيون توقع حدوثه، وهذا بحد ذاته لا يعني شيء، فالكثير من الاقتصادات كانت قد شهدت نمو اقتصادي مرتفع ثم دخلت مرحلة الركود الطويل.

إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في الاقتصاد الصيني حصراً كحالة، والاقتصادات الأسيوية كحالة عامة، كون كل التقويمات التي صدرت في ظل الأزمة التي حدثت منذ عام 2007، تقر بأن الاقتصادات الأسيوية كانت هي القاطرة للنمو الاقتصادي في العالم، وبالذات الاقتصاد الصيني الذي لم ينخفض فيه معدل النمو الاقتصادي عن (10%) كمتوسط للسنوات (2005-2010)، وكذا الحال للهند التي تشير التوقعات إلى أنها ستحقق معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي يتجاوز (9.4%) للعام 2010، بينما تشير المصادر الحكومية أن مفاعيل النمو ستوصل الاقتصاد الهندي قريباً إلى معدل نمو(10%) سنوياً أو أكثر، ومن المؤكد فأنه عندما يتراجع النمو في (الصين- الهند)، سوف ينعكس سلباً على مجمل الاقتصاد العالمي.

من ناحية أخرى ترى بعض الجهات المتتبعة لحال الاقتصادات الصاعدة، من أنه يوجد لدى الصين الآن فقاعة عقارية، والجدل يتمحور حول هل كانت تلك الفقاعة ستنفجر بشكل يفضي إلى نوع من التحطيم الذي شهده الاقتصاد الأمريكي، ويطيح باقتصاد الصين أو أن الفقاعة العقارية الصينية ستتطور بصورة ناعمة، مؤدية إلى تؤدي إبطاء النمو الاقتصادي ومن دون أحداث هبوط حاد في هذا النمو وصولاً إلى الركود.

مع القبول بالأطروحة القائلة بأن الصين تعيش في خضم ارتفاع محفوف بالمخاطر في أسعار العقارات، إذ ارتفعت أسعار المنازل بمعدل سنوي بلغ (12.4%) في شهر حزيران2010 مقارنة بالوقت ذاته من عام 2009، كما أن أسعار المنازل الجديدة ارتفعت بوتيرة أسرع وصلت إلى معدل سنوي بلغ (14.1%) في شهر حزيران2010، ونمت الاستثمارات في سوق العقارات بنسبة بلغت (38.2%) خلال النصف الأول من عام2010 مقارنة بالمدة ذاتها من عام2009..

كما تحاول أن تتبع القسمات المشتركة في مظاهر هذه الفقاعة، فأنها تجد أن أسهمت الأموال الرخيصة والبنوك في كلتا الدولتين أسهمت بإغراق السوق وقدمت القروض لشراء منازل من قبل مشترين من دون دخول كافية، ويبدو السيناريو وبصورة لا يمكن تصديقها، مماثلاً للمرحلة التي سبقت الإخفاق العقاري في الولايات المتحدة.

ففي ذروة جنون الاقتراض الأمريكي كانت جهات الإقراض تجمع بين رهنين معاً بحيث يتمكن المشتري من اقتراض الدفعة الأولى المطلوبة، ولم يكن المشتري يدفع شيئاً بشكل فعلي، وفي السنوات التي سبقت نهاية الطفرة في الولايات المتحدة كانت معدلات توفير الأميركيين سلبية بصورة فعلية. إلا أن الحال مختلف في الصين، فقاعدة التوفير أوسع كثيراً من الحالة الأمريكية، وقد بلغت في عام2009 حوالي(40%)، في أظن أن الإخفاق العقاري في الصين سيفرز موجة من التقلص الضخم في الميزانية العائلية، وما أعقب ذلك من هبوط حاد في إنفاق المستهلكين الذي نجم عن الإخفاق في الولايات المتحدة.

وتذهب التقديرات إلى أن شركات الاستثمار التي تديرها الحكومات المحلية في الصين قدمت قروضاً سخيةً بقيمة(1.7) تريليون دولار منذ عام 2009.

بيد ان الصين اعتمدت حلولها الخاصة في خفض درجة الخطورة في فقاعتها العقارية، وبدلاً من تعريض رسملة دافعي الضرائب للخطر فضلت الصين إعادة

ترتيب اللاعبين، وإعادة توزيع المسؤوليات القانونية، وتمثلت حلولها للقروض المعدومة في البنوك، من ارث أزمة العملات الآسيوية في1997، عندما باشرت عقب الأزمة بتأسيس شركات استثمار جديدة، وعمدت إلى نقل تلك الديون إلى سجلاتها، ثم تخلصت منها بشكل فعلي، ومن المتوقع أن تقدم بكين على الخطوة ذاتها تجاوز إفرازات الفقاعة العقارية، إذا فشلت خطتها الرامية إلى زيادة رسملة البنوك الكبيرة.

إن إخفاق القطاع العقاري في الصين يمثل أنباء سيئة للغاية بالنسبة إلى أسواق الأسهم فيها، غير أن الضرر الذي سيلحق باقتصاد الصين والعالم، سيكون محدوداً بقدر أكبر بكثير من تأثيرات أزمة المساكن في الولايات المتحدة، التي أفضت إلى انكماش وإلى ما يشبه الكساد في قطاع البناء برمته.

أما فيما يخص الهند التي تسابق الزمن للانتقال صوب الاقتصادات الكبرى، وهي تحتضن معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجماليGDP، لم ينخفض عن (9%) ولعدة سنوات، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى (9.4%) في هذا العام 2010، فيما تتوقع المصادر الحكومية تجاوزه لحاجز (10%) في وقت قريب.

وعلى الرغم من التقدير إزاء نجاح الهند في الحفاظ على مستويات النمو السريع لفترة طويلة-حتى في مواجهة الانحدار العالمي- فأن الدهشة ليس لها ما يبررها، ففي عام1750 كانت حصة الهند في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (25%)، ولكنها تراجعت بقوة إلى (1.6%) في عام 1900، في أوج عصر الاستعمار، واليوم تنهض الهند من جديد لكي تؤكد مكانتها العالمية التقليدية.

وفي الوقت الذي أصبح لدى الهند فرصة تكاد تكون فريدة في طبيعتها، وذلك بفضل ميزة ديموغرافية هائلة إذ أن(60%) من أجمالي السكان في الهند ينتمون إلى فئة عمرية أقل من الثلاثين عاماً، وهذه المزية تظل محدودة بالزمن اللازم لاستثمارها، فقد تدوم لعقدين أو ثلاثة عقود على الأكثر، وإذا لم تنتهز هذه الفرصة الآن فلا شك أنها سوف تتبدد.

وبجانب ذلك تلوح في الأفق جملة تحديات تعد كوابح لفرصة الهند في الاستمرار بذات المستوى من الأداء الاقتصادي الرائع، هو ما عبر عنه رجل الاقتصاد الهندي(فيجاي كيلكار)، إن الهند في حاجة إلى صياغة أنموذج فريد من نوعه، في توجيه النمو والتنمية نحو اقتصاد متقدم، والحرص الدائم على تعزيز النمو الشامل، وبالتالي كسب الفوائد المترتبة على تعزيز الكفاءة، وتحقيق قدر أعظم من المساواة، وتحسين الحكم في ظل نظام ديمقراطي ليبرالي، ولن يكون مناسباً لها نسخ سياسات اقتصادية خارجية من اجل تحقيق أهدافها.

ولهذا فأن اغلب المخاوف الممكن توقعها تكمن في احتمالية تراجع أداء الاقتصاد العالمي، سواء في المراكز أو الأطراف، وهو ما ستكون آثاره امتدادية ومستمرة ومتوسعة، مما يوفر الفرصة بقوة لحدوث الطُوفان الاقتصادي القادم. وسيكون من الطبيعي أحداث مراجعة شاملة للفكر الاقتصادي الرأسمالي، وصولاً إلى أسس النظام الرأسمالي نفسه باعتباره النظام الشائع الآن، وهو ما يفتح فصل جديد في تاريخ البشرية، من أجل أن يرتقي نظام اقتصادي جديد، يتم فيه تجاوز كل ما حمله الفكر الرأسمالي من مآسي للبشرية.

الجزء الثاني عشر

الفرصة المتبقية للرأسمالية الأمريكية

لا أحد يختلف على توصيف التغييرات التي حدثت في بنية الاقتصاد الرأسمالي والعالمي، مـن أنها كانت تغيرات كبيرة تركت آثارها على مجمـل الحيـاة المعـاصرة، وأن طبيعـة تفـاعلات الأنسـاق المختلفة على نمط الإنتاج الرأسمالي المعولم، قد وفرت في أحيان كثيرة مساحة من المرونـة والتكييـف والقدرة على التعايش مع ظروف مختلفة.

ولهـذا يمكـن القـول أن طبيعـة الأزمـات الدوريـة التـي تضرب اقتصـادات دول المنظومـة الرأسمالية وما تعكسه من ارتدادات على الاقتصاد العالمي، هذه الارتدادات تشبه ارتداد الصـوت في قاعة مغلقة، فالصوت المرتد من جدران القاعة، سرعان ما يتم انتقاله مرة أخرى عبر مرسل الصوت، وهكذا نلحظ مجموعة ارتدادات، تضرب هنا وهناك.

على وفق هذا التوصيف تبدو الأزمة الحالية التـي تنتـاب الاقتصـاد العـالمي لهـا ارتـدادات، سوف تظهر في أكثر المناطق رخاوةً في تضبيط أوضاعها المالية، وقد بدت كذلك في حالة اليونان التي وضعت مجموعة اليورو على حافة انهيار عملتها وتفكك اتحادهـا، وهـذا يـؤشر أن عوامـل تكـوين الأزمة ومساراتها وطبيعتها قبل وبعد حدوثها، تعد متغيرة عما كان معتاداً مذ نشوئها.

فقد بدت تأخذ مسارات جديدة وتظهر إشكاليات لم تكن قائمةً من قبل، مما يصعب للفكر والنظرية الاقتصادية التعامـل المبـاشر معهـا، لـذلك مـن الممكـن أن يكـون الـزمن والواقـع مفتـوح لظواهر جديدة تفرزها الأزمات المقبلة سواء في العمق أم في أطار التعقيدات التي تنتج عنها.

وهو ما ستكون آثاره وخيمة على الاقتصاد الأمريكي كونه هـو مركـز حـدوث الأزمات، وبالتالي سينعكس بالحتم عـلى كامـل المنظومـة الرأسـمالية، ويفـتح آفـاق

المستقبل على مراجعة شاملة للرأسمالية فكراً وتطبيقـاً، وإمكانيـة تجاوزهـا نحـو نظـام جديـد قـد يحمل في جنباته شيئاً من قسمات الرأسمالية مع مساحات من التدخل المرسوم.

أولاً- الولايات المتحدة غير المتحدة:

احتضـنت الإدارة الأمريكيـة منـذ ولايـة ريغـان عـام 1982، مجمـوعتين مـن السياسـيين والمفكرين، ولكل منهما رؤيتـه في كيفيـة ولـوج أمريكـا لمرحلـة الهيمنـة والسـيطرة وقيـادة العـالم، وهي[1]:

مجموعة العولميين أو التروتسكيين: هذه المجموعة تتبنـى العولمـة في سياق تنفيـذ رؤيتهـا للعالم، وإعادة صوغه بعد إنكفاء مرحلة الحرب البـاردة، وتحتضـن هـذه المجموعـة النخـب الماليـة وأصحاب الشركات الذين يرغبون بعالم بلا حـدود، ويتبنـون الأطروحـة التروتسـكية القائلـة:(إننـا لا نحتاج إلى روسيا، بـل نحتـاج إلى ثـورة عالميـة)، عـلى اعتبـار أن روسـيا القيصريـة سـتكون القـاطرة وقاعدة الانطلاق نحو ثورة اشتراكية عالمية لفرض السيطرة عـلى العـالم، مـن هـذه الأطروحـة صـاغ المحافظون الجدد والعولميون أطروحتهم من أن أمريكا هي مركز انطلاق العولمة وتغيير العالم لـيس إلا.

مجموعـة الـوطنيين: وهـؤلاء تمـثلهم القـوات المسـلحة والاسـتخبارات والمجمـع الصـناعي العسكري الذين يهتمون بازدهار وطنهم، ويوجد ممثلون عن هذه المجموعة في الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري على حد سواء، والمثال عـلى ذلـك هـو التصـويت عـلى خطـة بولسـون لمكافحـة الأزمة التي عرضتها الإدارة الجمهورية، والجدير بالذكر أن الجمهوريين هم الـذين أحبطوهـا أولا في الكونغرس الأمريكي.

وما يمكـن الإشـارة إليـه أن مجموعـة التروتسـكيين أو العـولميين، هـم الأكـثر خطورة على العالم وعلى أمريكا ذاتها، كونهم أكـثر تطرفـاً ويتبنـون بـرامج وخطـط ذات كلف إنسانية واجتماعية كبيرة، هؤلاء على الرغم من خفوت سطوتهم في ظـل

الإدارة الحالية، إلا أن وجودهم يظل قائماً في الحياة السياسية الأمريكية، كون هـذه المجموعـة قـد أنسلت من تيار عارم وكبير، له تنظيراته الفكرية وفلسفته وإيديولوجيته، وهو مكون قائم وله أتباع موزعين على كل مفاصل الحياة، فهو موجود في أروقة الجامعات ومراكز الأفكار(التفكير والأبحـاث) والمؤسسـات الإعلاميـة، والمؤسسـات الماليـة والاقتصـادية وفي الأحـزاب السياسـية، وحتـى في أروقـة الـدوائر المركزيـة في أمريكـا، إذ لا تخلـو أيـة أدارة في أمريكـا مـن دون أن يوجـد أتبـاع المحـافظين وتياراتهم.

هذا التطرف في السلوك السياسي القائم على مفردة استخدام القـوة، كسـبيل وحيـد لجلـب الآخرين إلى حظيرة القبول بالمشروع الأمريكي الهيمني، وهذا من المؤكد أن يترك مساحات كبيرة من التململ الشعبي العالمي، وهو ما سيقود إلى خلق مشكلات حقيقية مع أطراف متعددة سـواءً عـلى المستوى الداخلي أم على مستوى العلاقات مع الأقرب وهي الأطـراف الأوربيـة، ومـن شـأن هـذا أن يدفع إزاء تمحور داخلي، تكون فيه بعض الولايات الأمريكية في أن تكون هي الممول لحروبها أو بناء إمبراطوريتها، وبخاصة عندما تعصـف باقتصـاديات هـذه الولايـات أزمـات اقتصـادية، تـترك خلفهـا أعداداً كبيرة من البطالة، وتدفع أكواماً من الأجساد وبخاصة الملونة منها إلى براثن الفقر والتهميش والإنسحاق تحت وطأة السوق الرأسمالية وتخلي الحكومة عن مسؤوليتها الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك فأن هناك صراعاً خفياً وربما يكون شبحياً مابين بعض الولايات، ناهيك عن أن هناك أطواقاً من الولايات، فبعض الولايات التي تعد مغلقـة للجمهـوريين، ترتكـز في هـذا الـولاء على معطى التفرقة العنصرية (الابرتهايد)، كما أن صعود النزعة الدينية التـي تمـازج بـين المسـيحية واليهودية، في أطار ما يسمى بالكنيسة الانجليكانية، من شأنه أن يـدفع إلى تصـعيد الإفـتراق مـابين الولايات المختلفة.

كل الأمراض والمشكلات التي تعتمل في الداخل الأمريكي وتضرب المجتمع في جوانب عدة، ستهيئ الفرصة ولو بعد حين، بتفكك الولايات المتحدة بافتراض تصاعد الكثير من مناطق الإختلاف ومنها:

طبيعة الهيكل السياسي الهش في البلاد، حيث تفتقر أمريكا إلى قوانينَ عامة تحكم جميع الولايات، فلكل ولاية قوانينها وإجراءاتها الخاصة بها.

فقدت أمريكا في ظل احتلالها للعراق وأفغانستان وعلى خلاف حربها في فيتنام، التعبير الرمزي لوحدتها في القوات المسلحة الأمريكية، إذ صارت ممثلة في العراق بجنود لا يملكون جنسية أمريكية، وهم يحاربون هناك بسبب أنهم موعودون بالحصول على الجنسية، وبهذا الشكل فأن الجيش الأمريكي كمرجل انصهار توقف عن تأدية وظيفة ربط الدولة الأمريكية.

ثمة انشقاق حدث في النخب السياسية تجلى بوضوح أبان الأزمة الراهنة، بين معارض وموافق على تجميد الأوراق النقدية من فئة(100) دولار، بحجة أن المنظمات الإرهابية عملت على تزوير هذه الفئة، بيد أن الهدف من ذلك هو تحجيم جزء كبير من العملة الدولارية الهائمة في الأسواق العالمية.

ويذهب الكثير من الباحثين في علم المستقبليات إلى اجتراح سيناريوهات عدة لتفكك الولايات المتحدة الأمريكية صوب عدم الاتحاد، ويتم الاستناد على معطى الأصول القومية للمهاجرين، إذ نلحظ أن ظاهرة التركز القومي يمكن أن تكون ذات تأثير في رسم الصورة المستقبلية، ويمكن بيان بعضٍ من الحراك المتوقع حدوثه على مستوى جغرافية الولايات المتحدة، يمكن الإشارة إلى أبرز مناطق التفكك[2]:

المنطقة الأولى: ساحل المحيط الهادئ حيث(53%) من سكان مدينة سان فرانسيسكو هم من أصلٍ صيني، ويطلق على عاصمتها مدينة سياتل لقب بوابة الهجرة الصينية إلى الولايات المتحدة، ويتحول ساحل المحيط الهادئ تدريجياً إلى منطقة تخضع للنفوذ الصيني، وهذا الأمر جلي للعيان.

المنطقة الثانية: وثاني الأجزاء هو في الجنوب حيث يقطنه المكسيكيون بالفعل، وغدت اللغة الاسبانية في بعض الأماكن من هذه المنطقة الجنوبية لغة رسمية، ثم تأتي ولاية تكساس التي تناضل من آجل نيل الاستقلال.

المنطقة الثالث: إما الساحل الأطلسي للولايات المتحدة فعبارة عن قوم آخر وعقلية أخرى، ففي الوسط مناطق أهم ميزة فيها هي الركود، يجدر الذكر أن الولايات الخمس التي يقطنها الهنود الحمر قد أعلنت استقلالها، وقد قوبل ذلك بمثابة مزح أو عرض سياسي، غير أن الحقيقة هي الحقيقة.

المنطقة الرابعة: وتخضع هذه المنطقة(الشمال) للنفوذ الكندي بامتياز.

المنطقة الخامسة: ألاسكا وهذه موضع تنازع لم ينتهِ أو يحسم فالحقوق لا تنتهي بالتقادم، إذ بإمكان(الروس) أن يطالبوا بها، متى ما سنحت الفرصة وتغيرت موازين القوى، بسبب أنها استؤجرت من الدولة الروسية أبان القيصرية.

فيما يذهب الباحثون الاقتصاديون إلى رسم مشاهد مماثلة لتفكك الولايات المتحدة انطلاقاً من معطيات اقتصادية صرف، إذ ما من دولة كبرت وشاخت، إلا أن تصيبها عوامل الوهن، وبالتالي تكون أطرافها عرضة للتحلل والانطواء بعيداً عن سلطة المركز، طالما أن هذا الأخير لم يعد بإمكانه ضبط إيقاع حركة الأطراف بالصورة التي يمكن التحكم بها عن بعد.

لذلك فقد جاء احد الباحثين الروس بأطروحة التفكك بسبب ضعف الدولار، ففي المؤتمر العالمي الذي انعقد في النمسا عام 1998 حول(حرب المعلومات)، أشار إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن تتفكك مستقبلاً إلى أجزاء، تحت وطأة القوة المدمرة الرئيسة للولايات المتحدة وهي العامل المالي- الاقتصادي، بسبب أن الدولار غير مدعوم بشيء.

ثانياً- المشاهد المحتملة:

عندما بدأ المجتمع الأمريكي يستشعر في أوضاعه الاقتصادية من خلال انخفاض فرص العمل وتراجع الإنفاق العام وتقليل المخصص للقضايا الاجتماعية والتأمين الصحي، بالإضافة إلى ما تركته الأزمة من أعباء، انعكست تماماً على إعادة النظر بالأسباب التي أوصلت المجتمع الأمريكي إلى ما وصل إليه، وهنا جرت عملية مراجعة شاملة ابتداء من الوعي المترسخ في الذهنية الأمريكية، وهو ما نلحظه من كثرة الانتقادات على كل ما جرى تسويقه.

وإزاء كل الأوضاع التي بدت تترك بصماتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فأن الولايات المتحدة ستنتظرها مراحل: أحداهما سياسية سوف تجعلها أكثر تمرداً على منظومتها الرأسمالية من اجل المحافظة على مصالحها، ومرحلة وحشية عسكرية من اجل السيطرة والإخضاع وإبقاء عنفوان القوة الكبرى التي تتمتع بها، وكذلك مرحلة اقتصادية تشتمل على تراجع في كل شيء، إلا في أنها تمثل نظاماً طفيلياً يعتاش على الاقتصادات الأخرى عبر متغير واحد فقط وهو الدولار.

ويمكن وضع هذه التصورات في سياقها الآتي:

1- ستكون الامبريالية الأمريكية أكثر وحشية بكثير من سابقاتها من الامبرياليات الأوربية والبريطانيون والفرنسيون، الذين كان لديهم إلى جانب خدمة مصالح رأس المال الوطني وتأمين مصالحه في الأطراف، في حين سعت الولايات المتحدة بما أتيح لها من الأدوات وما سمح لها من أوضاع، بالقفز في تفكيرها صوب بناء الإمبراطورية على المدى البعيد، ومن المناسب الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سجلت فشلاً ذريعاً في تأدية الدور الذي مارسته الدول الاستعمارية الأوربية السابقة، فهذا الفشل متوزع ما بين أدارة مستعمرة صغيرة من مثل ليبريا، ودول كبيرة من مثل أفغانستان، وما بين دولة فقيرة مثل

الصومال ودولة غنية كمثل العراق، حتى أن هذا الفشل ممتد تاريخياً من احتلال الفلبين في القرن التاسع عشر إلى احتلال العراق في القرن الحادي والعشرين، هذا يبين بوضوح بؤس الفكر السياسي الأمريكي، فالمبدأ الوحيد الذي تعرفه واشنطن لتوجيه سياساتها الامبريالية الجديدة هو النهب المباشر وتفكيك البلدان تحت ذريعة أنها دول اكبر مما يجب.

2- الخيار العسكري للولايات المتحدة يهدد جميع الشعوب، وهو ينبع من المنطق نفسه، الذي تبناه في يوم ما أدولف هتلر، وهو تغيير موازين القوى الاقتصادية والاجتماعية بالعنف العسكري لصالح(الشعب المختار).

3- ما يميز الرأسمالية القديمة حيث تسود المنافسة التامة هو تصدير السلع، بينما الذي يميز الرأسمالية الحالية هو تصدير رؤوس الأموال، وهذا طور جديد من السلوك الرأسمالي، فالثروة لم تعد ترتبط بالإنتاج السلعي، كما حملتها لنا أفكار آباء الرأسمالية الأوائل، وبالتالي فان منظومة العلاقات السلعية-النقدية(نقد- سلعة- نقد) هي الحاكمة، بل جرى إستبدال مفهوم الثروة في الأطروحة الرأسمالية بنسختها الأمريكية، وهو الانتقال من السلعة إلى رأس المال، أي الانتقال في العلاقات السلعية- النقدية من (نقد- سلعة- نقد) إلى عد الثروة كامنة في رأس المال (نقد- نقد).

إذ تشير توقعات المشهد القادم للرأسمالية، من أنها في أغلب الظن حقبة نشوة جديدة إزاء ظهور بعض العلائم الخادعة في الأداء الاقتصادي، نتيجة جرعات الدعم الكبيرة، هذا التحسن الطفيف قد يكون مهلكاً، ومن الممكن أن يتم البناء على ذلك، في أن اقتصاد السوق ليس بحاجة إلى عوامل ضبط أضافية من جانب الدولة والمجتمع، وسيتم الإعتقاد أن بالإمكان أبطال مفعول قوانين الاقتصاد في المد والجزر والرخاء والكساد، عندئذ سيكون ذلك خداعاً للجميع، وسيدفع هذا بالحتم إلى إمكانية ظهور فقاعات جديدة في مختلف الاقتصادات الرأسمالية.

ولكن المشكلة المتوقعة أن الفقاعة القادمة ستحمل مساحة كبيرة من التدمير، هي أعتى وأوسع وأكثر عمقاً من الفقاعة التي ظهرت في أمريكا عام 2008، ولم يستطع الاقتصاد الأمريكي والرأسمالي بشكل عام من التعافي منها إلى الآن ونحن في عام 2010.

لهذا فأنه على الأرجح أن العالم سيشهد في عام 2012، أزمة جديدة، وهو ما تدركه حكومات الدول الرأسمالية، وتجهد نفسها للوصول إلى حلول من شأنها درء هذا الخطر الداهم بمجمل منظومتها، وبالتأكيد فأن شيئاً مهماً لابد منه، وهو بقاء الدولة وتدخلها في المشهد السياسي سيكون أكثر وضوحاً من كل المدة الزمنية الممتدة من عام 1982- إلى الآن، وإذا ما حدثت الأزمة، فأن تراجعاً سيحدث على نحواً مطلق وعنيف في مستويات الإنتاج، وهذا سيكون وفق المشاهد المحتملة الآتية:

المشهد الأول: إذ ما قلصت المصارف المتعثرة حجم القروض التي يحتاجها الاقتصاد الرأسمالي، فأنه سيؤدي لا محال إلى نقص السيولة المتاحة، مما يتسبب في تعثر الشركات والمشاريع العملاقة نفسها مما يجبرها على تسريح ملايين الأيدي العاملة، وعندئذ سينهار القطاع الصناعي بذات السرعة التي انهار فيها القطاع المالي.

المشهد الثاني: فقدان المستثمرين للثقة في الدولار الأمريكي ومتانة الاقتصاد الذي يقف من ورائه، وقد يساورهم الشك بأن الأموال التي تم إيداعها في المصارف الأمريكية، لا تعد بمنأى عن الخطر الداهم المتأتي من ظاهرة الفقاعات والافلاسات، لاسيما وأن حجم هذه الأموال كبير، ولها الفضل في الإزهار الاقتصادي الذي تمتع به هذا الاقتصاد في مراحل عدة، وكذلك لمعالجة العجز المزمن، ومن ثم فأن كل ذلك سيدفع الأموال النازحة أو الهاربة أو الباحثة من مختلف بلدان العالم، على تغيير وجهتها نحو بلدان أخرى، وأيضاً التحول نحو عملة بديلة أكثر ثقة من الدولار.

المشهد الثالث: قد تفضي برامج الدولة الأمريكية إلى إفلاسها إذا لم تنجح في ضخ الحياة مرة أخرى في الاقتصاد الأمريكي وقطاع المصارف بالذات، وواصلت هذه الأخيرة تعثرها وصولاً إلى إفلاسها أو ضعفها في توفير الأموال المعدة للإقراض بالمقادير المطلوبة.

إن الأزمة القادمة ستفرز وضعاً جديداً، وسيكون الأفول الكامل للاقتصاد الأمريكي كقاطرة دافعة ومتحكمة في الاقتصاد الدولي، وكذلك للدولار كعملة أساسية، ومحاولات وقف القاطرة الأمريكية قبل أن تصل إلى الهاوية كثيرة ولكنها كلها عمليات تسكين مؤقتة.

ويعقب الاقتصاديون على الإجراءات المعتمدة للتسكين من الأزمة الحالية، بما يشابه محاولة إطفاء حريق في غابة بكوب من الماء، يقول الاقتصادي جوزيف ستيغلتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وكبير اقتصاديي البنك الدولي (إن أمريكا لن تتمكن من إعادة الاستقرار تماما للاقتصاد، وشبّه الاقتصادي ستيغلتز الخطة بعملية نقل دم إلى شخص يعاني من نزيف داخلي)، وأضاف أن الخطة ربما تمنع حالات إفلاس وتحول دون ضياع الرهون العقارية التي كانت سبباً في الأزمة المالية، لكنها لن تحقق توازناً مالياً للأسواق، وفيما يتعلق بمستقبل الوضع الاقتصادي توقع (جوزيف ستيغلتز) أن تشهد المرحلة المقبلة إنخفاضاً في الإنفاق وتراجعاً في الاستهلاك وفي الناتج الإجمالي المحلي.

فيما يشير باترك بيوكانان[3]، إن الجيل الأمريكي المنغمس في ذاته، قد اقترض إلى حد أن ديونه أصبحت غير قابلة للسداد- فالديون الخارجية ظلت تتعاظم بشكل متوال، مع أن هذه الديون لم تكن موجودة عام1980، إذ وصلت عام 1998الى(2) تريليون دولار، إما الآن فأن حجم الاستدانة الأمريكية من الخارج يقارب(11) تريليون دولار، وهذا يشكل هرماً سينهار حتماً- والناس الذين اقترضنا منهم، جاءوا الآن ليشتروا البلد الذي ورثناه، نحن حقاً أبناء عاقون ويوم الحساب يقترب.

إن حجم التبادلات المالية الحالية هو ألفا تريليون دولار، فيما البنية الإنتاجية وإجمالي الناتج المحلي العالمي، فقط(44) تريليون دولار، وهو ما يشكل تفاوتاً غير مسبوق، فقبل30عاماً، لم يكن الحجم النسبي للمبادلات المالية بهذا القدر، وكانت هذه المبادلات المالية مخصصة أساساً لتغطية العمليات التي يفرضها الإنتاج والتجارة الداخلية والخارجية.

فالسلطات السياسية القائمة، كونها في خدمة التجمعات الاحتكارية المالية بالكامل، لا تملك مشروعاً غير إعادة موضعة النظام الرأسمالي نفسه، إن تدخلات الدول الرأسمالية تأتي في أطار ما تأمر به الأوليغارشية المالية، غير أن نجاح إطالة عمر هذا النظام ليس مهمة مستحيلة، إذا كانت حقنات الأدوات الماليّة كافية، وإذا كانت ردود فعل الضحايا(الطبقات الشعبية ودول جنوب الكرة الأرضية) محدودة.

هذه الحالة، لن يكون بوسع النظام ما يفعله، سوى التحضر لإنفجار إنهيار مالي جديد، وليستقبل(فقاعة جديدة)، ستكون حتماً انعكاساتها أعمق وأشد وأكثر إيلاماً، لأن الترتيبات المتوقعة لإدارة الأسواق المالية والنقدية هي غير كافية إطلاقاً، لأنها (أي الترتيبات)، لا تمس سلطة التجمعات المالية الاحتكارية، في المقابل فأن تلك الأجوبة المقدمة في وجه الأزمة المالية، التي عبرت عنها عمليات ضخ الأموال العامة الهائلة لإعادة الاستقرار إلى الأسواق المالية، تبدو مسلية وفيها شيء من الغرابة: ففي الوقت الذي حرصت فيه الرأسمالية في طورها النيوليبرالي بأستخدام كل الوسائل بما فيها التهديد العسكري والإحتلال، لتسهيل خصخصة الأرباح لصالح رأسمال الإحتكاري والتجمعات الاحتكارية، نلحظ في ظل الأزمة قيام الدول الرأسمالية ذاتها والمدافعة بضراوة عن أفاق فعل السوق والقطاع الخاص، اللهث وراء أجراء أوسع تأميم لخسائر الشركات والمصارف، فور ظهور التهديدات ضد التوظيفات المالية.

إن السعي الأمريكي لبناء إمبراطورية أو اعتماد سلوك إمبراطوري، يعد فرصة ثمينة للقوى الكبرى في العالم للتعلم منها، فعندما تختار دولة ما هدفاً اكبر من قياسها، أو من دون توافر الظروف الموضوعية لهذا التطلع، فأن من شانه أن يخلق مشاكل جديدة، وبالتالي فأنها تحشد القوى التي لابد أن تتضامن ضد العدو الجديد.

ونعتقد بتواضع أن الفكر السياسي الأمريكي مثلما عبر عن وهنه الواضح، في أقناع العالم بأحجية الخروج الأمريكي في بدايات القرن الحادي والعشرين بوحشية قل نظيرها، فأن التخطيط الاستراتيجي الأمريكي يبدو أنه هو الآخر وقع في فخ الإفراط المتفائل، إذ لا يمكن أن تكون هناك قوة قادرة على فرض هيمنتها الامبريالية وتضع العالم تحت سيطرة قوة واحدة، بل أن وضع العالم بعد إنكفاء القطب المعادل، للقوة الأمريكية، أكثر تعقيداً.

وبالقدر الذي تم فيه الترويج بأن الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة ومن ورائها المنظومة الرأسمالية، قد ربحت الحرب الباردة، فأن هذا التقويم على الرغم من وجهاته نظرياً وشكلياً، إلا أنه يعد تقويماً غير مكتمل، فعوامل النخر في جذع القوة الأمريكية قد أخذت مأخذاً فيها، وهو ما حاولت إخفاءه عن العالم، لكن من يبحث بهدوء في منظومة ما يسمى (القوة الشاملة) كاصطلاح سك مفهومه الباحثون الأمريكان، فأن هذه المنظومة التي لابد أن تكون مستوفية لحمل العبء الإمبراطوري للسيطرة على العالم، هذا التمكين المفترض لإدارة العالم لم يكن لا يرتكز على تناظر حقيقي للقوة الشاملة، فالقوة العسكرية هي المهماز الأساس في القوة الشاملة، ولكنها واهنة وضعيفة لا تقوى على حمل العبء الإمبراطوري الثقيل اقتصادياً، وهو ما يعبر عنه بوضوح المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي عندما يوَصف حال الولايات المتحدة الآن، بأنها تمر بأسوأ مراحل تاريخها منذ الكساد الكبير1929- 1932[4]، والمفارقة في هذا الوضع، هو أن التخطيط الأمريكي لأضعاف الأوربيين في حربين عالميتين، وإنهاك الاتحاد السوفيتي السابق في سباق

التسلح، أرتد بقوة على الولايات المتحدة، والأوربيون يدركون تماماً وعن بعد، أنهم يساهمون بصورة غير مباشرة في أضعاف الولايات المتحدة الأمريكية، كيما ينزعوا عنها جزءً من أظافرها في أحكام القبضة عليهم مستقبلاً.

لذلك فأن هناك حرباً غير معلنة تشبه لعبة القط والفأر، إذ تدرك المجموعة الأوربية بما فيها بريطانيا، إن عوامل التهتك في المنظومة الإنتاجية الأمريكية تسير بشكل متسارع، فالسلع الصناعية القادمة، من بلدان التصنيع الحديث،(الصين- كوريا الجنوبية- البرازيل- الهند- الأرجنتين)، قد أغلقت جزء مهماً من صناعاتها التحويلية، وألقت بالعاملين فيها إلى براثن البطالة أو التحول صوب بناء مهارات أخرى.

وهو ما عجزت الولايات المتحدة مع استخدامها للقوانين الرمادية من إيقافه أو الحد منه، حتى أضحت أمريكا تفتش عن عوامل نقدية لترفع درجة تنافسيتها مع الآخرين، لذلك فهي تمارس الضغط لرفع قيمة عملات الدول التي تشهد تجارتها معها عجزاً تجارياً منتظماً ومزمناً.

وعلى الجانب القريب من الولايات المتحدة، فأن بريطانيا تعمل بجد على استعادة موقعها كمركز مالي عالمي مرموق، من خلال إعتماد أساليب ضبط عالية الجودة في سياق التعاملات المالية، بحيث تزيد من درجة الموثوقية المالية، كيما تكون لندن بديلاً مقبولاً عن سوق نيويورك، لاسيما وأن أرث الثقافة المالية في ظل الجنيه الإسترليني والثقافة المصرفية الأصيلة، تمثل رافعة قوية للتمتع بهذه المسؤولية.

وهي بذلك تضع عينها على المكانة التي تمتعت بها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، بجانب إنكشاف عدم انضباط الأسواق المالية الأمريكية وغياب الشفافية والفساد في تقويم أداء الشركات، لتوفر بريطانيا ملاذاً آمناً للأموال المهاجرة من بلدانها إلى أمريكا.

ومن جهة أخرى فأن الأوربيين يتطلعون إلى إزاحة الدولار وتنصيب اليورو بدلاً عنه كعملة تسويات ومعاملات دولية، يتمتع بثقة التعامل فيه، لاسيما وأن الثقل الاقتصادي الأوربي يعد كبيراً، في موازين القوى الاقتصادية.

وتبرز إزاء متخذ القرار الاقتصادي الأمريكي، مشكلتان هما التضحية بأموال المواطنين الأمريكان وتحملهم لعبء وتكاليف خسائر القطاع الخاص، والثانية هو كيفية التخلص من حجم الأنفاق الكبير الذي تم ضخه في الاقتصاد، ومن المؤكد أنه سيحمل آثار تضخمية، وهو ما سينعكس سلباً فيما بعد على تنافسية السلع الأمريكية في الأسواق العالمية، وهذه هي ذات النتائج التي ترتبت على الوصفة الكينزية أبان أزمة عام 1929-1932، والتي ينتقدها الفكر الاقتصادي للمحافظين.

وعلى الرغم من الفشل الذي واجه الفكر الذي اعتمده المحافظين الجدد، وفرضوه بالقوة على العالم، فأنهم ما فتئوا يحذرون من أن الأنفاق الحكومي، قد يؤدي بأسعار الفائدة نحو الارتفاع وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسميه أتباع هذا الفكر (المزاحمة) مع القطاع الخاص، وفي هذه الأوضاع فأن لا احد يجرؤ على إثارة قضية المزاحمة (Crowding Out).

هذه العوامل التي تعتمل في أطار التفاعلات الجارية للخروج من وهدة الأزمة المالية الراهنة، تعد مرجلاً، من شأنه أن يدفع بمخرجات فعله، عندما يصل مرحلة الاتقاد، فالإجماع العالمي بين الاقتصاديين، يشير إلى أن كل الإجراءات التي تم اعتمادها إلى الآن هي إجراءات تسكينية، وعبارة عن حقنات إنعاش لجسم متعب، وكل ما يمكن التعبير عنه، هو النجاح في تأخير ظهور فقاعة ثانية في البلد المنشأ للفقاعات، ولا تعد حلولاً للخروج من الأزمة، فهي في التعبير الأخير، عملية تأجيل لما يمكن أن يظهر، ويقول جوزيف شومبيتر (أن الانتعاش يكون سليماً إذا نبع من نفسه، فإذا كان ناتجاً فقط عن بواعث مصطنعة، فأنه لا يقضي على جميع مفاعيل الكساد، بل يضيف إلى بقاياها خللاً جديداً ينبغي التخلص منه أيضاً، وهذا يهدد الاقتصاد بأزمة أخرى أسوء من الأزمة التي ولدتها)، ربما توصل حال

الاقتصاد الأمريكي والعالمي إلى أن يكـون رهنـاً لازمـة اقتصـادية قادمـة تكـون اقـرب إلى الطوفـان، وعندئذ فقـط سـيغرق الكـل في بـراثن التنظـير والفكـر النيـوليبرالي الـذي يغـامر بالبشريـة في لجـة الطوفان القادم.

هوامش ومصادر أجزاء الكتاب

هوامش ومصادر الجزء الأول

*- للاطلاع على طبيعة تحليل دورة كوندراتيف يمكن الرجوع إلى بحثنا: عبدعلي كاظم المعموري، العولمة: محاولة الرأسمالية للتكيف مع أزمتها، مجلة دراسات اقتصادية- بيت الحكمة، العدد(1)، 2000.

1- عبدعلي كاظم المعموري، شيخوخة أمريكا المبكرة: متلازمة الحرب والأزمات، المركز العراقي للبحوث الستراتيجية، (كراس)، عمان، 2009.

هوامش و مصادر الجزء الثاني

1- لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم، د.ت، ص82.

2- سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث، بيروت، 1997، ص30.

3- سمير أمين، حول نظرية التضبيط، بحوث اقتصادية عربية، العدد (1)، خريف 1992، ص7.

4- سمير أمين، مناخ العصر، مصدر سابق، ص20.

5- أوليفر كوكس، الرأسمالية نظاماً، ترجمة إبراهيم كبة، مطبعة العاني، 1973، ص222.

6- ز.ف.سوكولينسكي، نظرية التراكم، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص9.

7- سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دار الطليعة، بيروت، ص106.

8- أريك رول، تاريخ للفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص 58.

9- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1988، ص14.

10- نقلاً عن: إسماعيل سفر وعارف دليلة، مصدر سابق، ص226.

11- Samuelson W. Nordhaus, Economic , McGraw-Hill, Twelfth Edition , 1986, p.416.

12- محمد حافظ، تعريب الليفاثان، مجلة المنار، العدد (66)، حزيران، 1990.

13- جوان روبنسون وجون إيتويل، مصدر سابق، ص65.

14- المصدر السابق، ص79.

15- جون مينارد كينز، النظرية العامة، ترجمة نهاد رضا، مكتبة الحياة، بيروت، 1962، ص112.

16- اوليفر كوكس، مصدر سابق، ص336،الهامش7.

17- V. Jacob , Americas Aims and The Progress of Under Developed Countries ,In Bert .F Hoselitz , The Progress of Underdeveloped Areas , Chicago 1952,p.157.

18- م. روزنتال، مشاكل الجدل في رأس المال الماركسي، ترجمة إبراهيم كبة، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1979، ص192.

19- أوسكار لانكه ومايكل كاليتسكي، الاقتصاد السياسي، ترجمة محمد سلمان حسن، الكتاب الأول، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت،1967، ص57.

20- بييرجاليه، الامبريالية عام 1970، ترجمة فؤاد مرقص، دار الحقيقة، بيروت، 1970، ص229.

21- حول دورات كوندراتييف ينظر: والت روستو، من هنا وهناك، ترجمة محمد دويدار، المكتبة الأهلية، عمان، 1984.

هوامش ومصادر الجزء الثالث

1- عبدعلي كاظم المعموري، انكفاء الإمبراطورية الأمريكية، مركز باحث للدراسات، بيروت، 2010.

2- نقلاً عن: عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، مطبعة جامعة الموصل، العراق،

3- تصريحات رئيس بنك الشعب الصيني حول إجراءات الصين لمواجهة الأزمة العالمية، أوردتها اغلب وسائل الأعلام العالمية.

4- جميل قدوري، حول الأزمة الاقتصادية العالمية(مقابلة) موقع الحزب الشيوعي السوري، 27-3-2009على الشبكة الدولية للمعلومات.

5- ايمانؤيل تود، ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة محمد زكريا، دار الساقي، بيروت، 2003، ص112.

6- عامر عمران المعموري، أمكانية التنبوء بالأزمات من سلوك أسواق رأس المال، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، 2009.

*- هذا الفهم يرد في كافة كتب التنمية الاقتصادية، ويعود في أصوله إلى أطروحة ادم سمث.

7- أيغور بانارين عميد كلية العلاقات الدولية في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية الروسية (تصريح) لصحيفة ازفيستيا الروسية يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، حول (الإصلاح المالي في الولايات المتحدة).

**- والرشتاين، ورد هذا الرأي بعدما اعتمد العراق في مطلع القرن الحالي أسلوب تسعير النفط باليورو بدل الدولار في محاولة لسحب دول نفطية أخرى، من اجل الضغط على أمريكا لإعادة النظر بموقفها من النظام السابق، ورد في مركز دراسات الوحدة العربية،

8- أيغور بانارين، مصدر سابق.

هوامش ومصادر الجزء الرابع

1- ج.كينيث جالبريث، تاريخ للفكر الاقتصادي، عالم المعرفة، الكويت، 1989.

2- سمير أمين، حول آلية التضبيط، مصدر سابق.

3- فايق حسن الشجيري، التمويل الدولي عبر الشركات متعدية الجنسيات وأثره في القدرة الاقتصادية للدولة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، 2007، تحت أشرافنا.

4- ج. كينيث غالبريث, اليمين ليس هو الحل, مجلة المنار, العدد (63) السنة 1990.

5- عبدعلي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية من البابليين إلى الطبيعيين، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، العراق، 2007.

6- سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية: في القرنين العشرين والواحد والعشرين، دار الفارابي، ترجمة فهيمة شرف الدين، بيروت،2002، ص158.

7- سمير أمين، نقد روح العصر، ترجمة فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، الطبعة الثانية، 2003.

8- روبرت اولبريتن، أطوار التطور الرأسمالي، ترجمة عدنان حسن، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009،ص 538.

*- يقصد به الاستعمار القديم القائم على السيطرة المطلقة بصورة عامة على مفاصل الحياة كافة سواء السياسية منها أو الاقتصادية.

هوامش و مصادر الجزء الخامس

1- حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية: المعالم ومكامن الخلل، في كتاب (محمد فنيش وآخرون)، الأزمة المالية العالمية والحلول الإسلامية ودور المصارف نموذجاً، دار السلام، بيروت، 2009، ص286.

*- الآميلة: جعل كل شيء مالي، للمزيد حول هذا المفهوم ينظر: عبد الباسط عبد المعطي(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي(ندوة)، دار الكتاب الجديد، الطبعة الثانية، بيروت، 2005.

2- بول كروغمان، العودة إلى الكساد العظيم، ترجمة هاني تابري، دار الكاتب العربي، 2010، ص 73

3- جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، العراق، 2009، ص 105.

4- حاكم محسن محمد، الأزمة المالية الحالية، مؤسسة الفكر الجديد للثقافة والإعلام، النجف، 2009.

5- اريك رول، تاريخ للفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.

6- حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية: المعالم ومكامن الخلل، مصدر سابق، ص 285.

7- منير حمارنة: الانهيار المالي الكبير في الولايات المتحدة– الحوار المتمدن-2008/10/12.

8- احمد ابريهي العلي، الأزمة المالية الراهنة على مسار دورات الائتمان وأسعار الأموال، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد خاص، 2010، ص42.

هوامش و مصادر الجزء السادس

1- والت روستو، العبور من هنا وهناك، ترجمة احمد سعيد دويدار، مطابع الأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة، 1984.

2- خطة التحفيز الاقتصادي التي اقرها الكونغرس الأمريكي، لمواجهة الأزمة الاقتصادية. للمزيد: سرمد كوكب الجميل، أزمة الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على الاستثمار العالمي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة(عدد خاص)، 2010، ص 110.

4- للمزيد ينظر: فنسان الغريب، أزمة الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008.

5- حسن بدري الخالدي، مستقبل الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، 2007، تحت أشرافنا.

6- جوان روبنسون وجون إيتويل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، ترجمة، فاضل عباس مهدي، دار الطليعة، بيروت،1980، ص151.

7- وردت (وثنية رأس المال) في: كارل ماركس، رأس المال، ترجمة فالح عبد الجبار وآخرون، دار التقدم، موسكو، 1987.

8- منعم العمار، صناعة العدو في السياسة الأمريكية: دراسة في عملياتية الإرهاب، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية العدد(1)،2007، ص3.

9- نقلاً عن: غازي الصوراني، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة معهد دراسات التنمية، 15-10-2008، منشورة على شبكة المعلومات الدولية.

هوامش و مصادر الجزء السابع

1- حازم الببلاوي, دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص6.

2- ف ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 1989.

3- منعم صاحي العمار، مصدر سابق، ص6.

هوامش و مصادر الجزء الثامن

1- سمير أمين، الفيروس النيوليبرالي: الحرب الدائمة وأمركة العالم، ترجمة سعد الطويل، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت، 2004. ص22.

2- سمير أمين، العالم الثالث في مواجهة الدولة (الأمريكية– الأوربية- اليابانية) الموحدة، مجلة المنار، العدد(5)،1990

3- كامل حسون القيم، الاستخدام الدعائي والثقافي لمؤسسات الاحتلال الأمريكي في العراق، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (1) 2010، ص4.

هوامش و مصادر الجزء التاسع

1- عبدعلي كاظم المعموري، النظرات والتنظيم الاقتصادي في بلاد وادي الرافدين، مجلة القادسية للعلوم القادسية، المجلد(5)، العدد(4) 2002، ص99.

2- تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دار ابن الوليد، حمص، 1956، ص43.

3- جوان روبنسون وجون إيتويل، مصدر سابق.

4-Milton Friedman &Anna J.Schwartz, Monetary History of United State 1867-1960, Princeton, Princeton University Press, 1963.

5- ف.تريبيلكوف، الأزمة العامة للرأسمالية، دار التقدم، 1983.

6- للمزيد ينظر: سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مصدر سابق، الفصل الأول.

7- إرنست ماندل: الاقتصاد الرأسمالي- الحوار المتمدن-2006/3/26.

8- نقلاً عن: رائد فاضل جويد، الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على المجموعة الأوربية ودول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه، 2010،تحت أشرافنا.

9- صقر احمد صقر، الاقتصاد الكلي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984.

10- جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2005.

هوامش و مصادر الجزء العاشر

1- كارل ماركس، رأس المال. دار التقدم، موسكو، 1962، ص245.

2- أريجي ايمانؤيل، حول أزمة الرأسمالية، 1994.

3- محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2003.

4- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي، بيروت، 2009.

5- روبرت اولبريتن وآخرون، أطوار التطور الرأسمالي، ترجمة عدنان حسن، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص123.

6- زياد حافظ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياتها على السياسية الخارجية، المستقبل العربي، العدد(306)، 2004، ص58.

7- بول كنيدي، صعود وسقوط القوى العظمى، التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري،

8- محمد حسين هيكل، مصدر سابق.

*- للمزيد ينظر: جوزيف ستيغلز وليندا بيلمز، حرب الثلاثة تريليونات دولار، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

9- عبدعلي كاظم المعموري، انكفاء الإمبراطورية الأمريكية، مركز باحث للدراسات، بيروت، 2010.

هوامش و مصادر الجزء الحادي عشر

1-نقلاً عن صحيفة الحياة اللندنية في 22-تشرين أول-2008.

2-R Huas, The Age of Non polarity, Foreign Affairs,May-2008

3- فرانسيس فوكومايا، انهيار أمريكا كمؤسسة، مجلة نيوزويك أول أكتوبر 2008.

4- عبدعلي كاظم المعموري، الأزمة الآسيوية: أزمة الاقتصادات التابعة، (ورقة)، قدمت إلى ندوة (الأزمة الآسيوية: المدلولات والاتجاهات)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 1997.

هوامش و مصادر الجزء الثاني عشر

1- للمزيد حول اتجاهات الفكر السياسي الأمريكي ينظر: أحمد عبد الرزاق شكارة: الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد. في محمد الأطرش وآخرون:- العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1999).

2- أيغور بانارين عميد كلية العلاقات الدولية في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية الروسية (تصريح) لصحيفة ازفيستيا الروسية يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، حول (الإصلاح المالي في الولايات المتحدة).

3- حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية: المعالم ومكامن الخلل، مصدر سابق.

4- حوار أجرته مجلة تروث دوغ الألمانية (الالكترونية)مع المفكر العالمي نعوم تشومسكي وعالم اللسانيات، ترجمة يوسف جباعته، منشور على شبكة المعلومات الدولية.

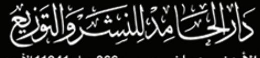


الطوفان القادم

توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي







الأردن - عمان- ص.ب. : 366 عمان 11941 الأردن

هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com

www.daralhamed.net